جمهورّية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط
كلّية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة / الدراسات العليا

تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 34 في خصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية

رسالة مقّدمة إلى

مجلس كلّية الإدارة والاقتصاد / جامعه واسط، وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة

من قبل الطالب

عقيل هاشم محمد الماطلي

بإشراف

الأُستاذ المساعد الدكتور

عماد غفوري عبود النجار

١٤٤٣هـ واسط ٢٠٢١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة ،الآية (٣٢)

الإهـــداء

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

شيء جميل أنْ يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه، ولكنّ الأجمل أن يتذكّر منْ كان وراء هذا النجاح فلا يسعني إلّا انْ أهدي ثمرة نجاحي وعملي هذا

إلى النبراس المضيء وسندي الحنون... ومَنْ علمني ما كنت أجهله ولم تدوّنهُ في صفحاتها الكتب....الشمعة التي تحترق لتنير لنا الطريق... أبي الغالي.

إلى مَنْ تكون تحت أقدامها الجنة أمّي الغالية.

إلى فرحة الحياة وبهجتها الذين ترعرعتُ معهم إخوتي.

إلى رفيقة دربي وسندي وعوني في هذه الحياة.... زوجتي.

إلى أميرتي الصغيرة ابنتي الغالية (مريم).

إلى كُلّ منْ ساندني وساعدني على إتمام هذا البحث سواء أكانت مساعدة علمية أوُ معنوية.

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا من الله الإطالة بأعمارهم ليروا ثمره جهدهم.

الباحث

شكر و امتنان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الشكر لله عز وجل أنْ وفّقني وأعانني على بلوغ هذه المرحلة من العلم، وأسألهُ عَزّ وجَلّ أنْ يجعل هذا العلم خالصا لوجهه الكريم، وأنْ يُعينني على نشر علمه تحت ظِلَّه ورعايته ورضاه.

إنّه من باب العرفان بالجميل وإعادة الفضل لأهله أنْ أتقدّم بخالص تقديري وامتناني لكلّ من ساعد في إنجاز هذا البحث وأتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كُلّ من ساعدني وأخصّ بالذكر المشرف **الأستاذ المساعد الدكتور (عماد غفوري عبود النجار)** لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة والذي كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة أبلغ التأثير في إتمامها.

كما أتقدّمُ بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى **السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها** الذين وافقوا على مناقشة هذه الرسالة و الحضور للمشاركة في إثرائها.

كما يجدر بي أنْ أشكَر كُلّ مَنْ ساعدني من أكاديميين ومهنيين أساتذة جامعات ومحاسبين وشكري الخاص للعاملين في مكتبة كلّية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط.

وشكري وتقديري لمُديريّ في العمل كلٍّ مِنْ: (الاستاذ حسن سلمان الزيدي، والاستاذ سامي عجمي الجابري، والاستاذ أسامة عاجل اليوسف) لموقفهم الداعم بإكمال دراستي.

وكذلك وشكري وتقديري لزملائي جميعاً بالدفعة ولاسيّما الزملاء (أحمد رعد، وصلاح فرحان).

الباحث

المستخلص

لقد أسهمت التقارير المالية المرحلية في تحقيق الخصائص النوعيـة والتعزيزية للمعلومات المحاسبية الـواردة فيها وزيادة جودتها فهي تساعد في توفير متابعة مستمرة لنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية وبيان وضعها المالي لخدمة مستخدمي المعلومات جميعاً ولذلك الهدف من البحث هو بيان تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) في خصائص المعلومات المحاسبية ومدى أهمّية ذلك في عملية اتّخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة، ووصف وتحديد الحدّ الأدنى من محتويات التقارير المالية المرحلية والتأثيرعلى الإفصاحات والإيضاحات الأخرى (الملاحظات) في تلك التقارير لاسيّما في بيئة ذات تقلّبات اقتصادية موسمية، وأيضا إيضاح دور جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يعتمد عليه بالحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافه، ولغرض الوصول لأهداف البحث تَمّ اختيار عيّنة البحث والبالغ حجمها (٤٠) وحدة اقتصادية من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على استمارة استبيان تَمّ تصميمها لغرض اختبار الفرضيات من خلال توزيعها على عيّنة البحث لغرض بيان تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية وتأثيره في الخصائص النوعية والتعزيزية للمعلومات ومتّخذي القرارات الإستثمارية وذلك من خلال الفئات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية في تلك الوحدات الاقتصادية والمستفيدين منها، وقد توصّل البحث إلى أهّم الاستنتاجات وهي إنّ أهميّة التقارير المالية المرحلية جاءت بسبب زيادة الطلب على تقارير مالية تغطّي مدّد زمنية أقل من سنة مالية تُمكّنُ المستخدمين من الحصول على معلومات في الوقت المناسب وبصورة متكرّرة عن أداء الوحدة الاقتصاديـة، وخرج البحث بعدة توصيات أهمها : من الضروري قيام سوق العراق للأوراق المالية بإلزام الوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق من إصدار تقارير مالية مرحلية بشكل منتظم لغرض أستعمالها من قبل المستثمرين في ترشيد القرارات الإستثمارية.

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وامتنان	ب
المستخلص	ت
ثبت المحتويات	ث
ثبت الجداول	ج
ثبت الأشكال	ح
ثبت المختصرات	خ
ثبت الملاحق	د
المقدّمة	١-٢
الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة والإسهامة التي قدّمها البحث.	٣-١٦
تمهيد	٣
المبحث الأول: منهجية البحث.	٣ -٨
المبحث الثاني: دراسات سابقة والإسهامة التي قدّمها البحث.	٩ -١٥
الفصل الثاني: الاطار النظري للتقارير المالية المرحلية وعلاقتها بخصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية.	١٦ -٧٧
تمهيد	١٦
المبحث الأول: التقارير المالية المرحلية ومعيار المحاسبة الدولي 34.	١٧ -٣٩
المبحث الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.	٤٠ -٥٧
المبحث الثالث: إنعكاس التقارير المالية المرحلية على القرارات الإستثمارية.	٥٨-٧٧
الفصل الثالث: تحليل تأثير معيار المحاسبة الدولي٣٤ في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية وفي القرارات الإستثمارية.	٧٨-١١٣
تمهيد	٧٨
المبحث الأول: التعريف بطبيعة عيّنة البحث	٧٩-٨٤
المبحث الثاني: قياس وتحليل تأثير معيار المحاسبة الدولي٣٤ في القرارات الإستثمارية.	٨٥ -١١٣
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.	١١٤-١١٧
المبحث الأول: الاستنتاجات.	١١٤-١١٥
المبحث الثاني: التَوصيات.	١١٦ -١١٧
ثبت المراجع والمصادر.	١١٨-١٣٢
الملاحق	I-VIII
Abstract	A

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تعريفات التقرير المالي المرحلي	١٩
٢	قائمة بالمعاملات والأحداث المطلوب الإفصاح عنها	٣٦
٣	تعريفات المعلومات المحاسبية	٤٢
٤	أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية	٤٤
٥	تعريفات عملية اتخاذ القرار	٦١
٦	تعريفات القرار الإستثماري	٦٧
٧	الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث	٨١
٨	توزيع أفراد عيّنة الاستبيان حسب الجنس	٨٥
٩	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب التحصيل الدراسي	٨٦
١٠	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب سنوات الخدمة	٨٧
١١	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب العنوان الوظيفي (العمل)	٨٨
١٢	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب التخصص العلمي	٨٩
١٣	معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان	٩٠
١٤	معاملات التجزئة النصفية لاختبار ثبات الاستبيان	٩١
١٥	الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الأول	٩٢
١٦	الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الثاني	٩٣
١٧	الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الثالث	٩٤
١٨	الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الرابع	٩٥
١٩	استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الأول	٩٦
٢٠	استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الثاني	٩٨
٢١	استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الثالث	١٠١
٢٢	استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الرابع	١٠٤
٢٣	ترتيب محاور الاستبيان حسب محاور الأهمّية	١٠٧
٢٤	نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى	١٠٩
٢٥	نتائج اختبار الفرضية الفرعية أ	١١٠
٢٦	نتائج اختبار الفرضية الفرعية ب	١١١
٢٧	نتائج اختبار الفرضية الفرعية ج	١١٢
٢٨	نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية	١١٣

ثبت الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	أنموذج البحث	٨
٢	التقرير المالي المرحلي (نصف سنوي)	٣٣
٣	التقرير المالي المرحلي (ربع سنوي)	٣٤
٤	عملية إنتاج المعلومات المحاسبية	٤٥
٥	معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية	٤٩
٦	الخصائص النوعية (الأساسية) للمعلومات المحاسبية	٥١
٧	عناصر القرار	٥٩
٨	مراحل عملية اتّخاذ القرار	٦٥
٩	العلاقة بين جودة التقارير المالية المرحلية والقرارات الإستثمارية	٧٦
١٠	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب الجنس	٨٦
١١	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب التحصيل الدراسي	٨٧
١٢	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب سنوات الخدمة	٨٨
١٣	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب العنوان الوظيفي (العمل)	٨٩
١٤	توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب التخصّص العلمي	٩٠

ثبت المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلحات بالغة الإنكليزية	المصطلحات بالغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبية المالية
APB	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
SEC	Securities & Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
AIS	Accounting Information System	نظام المعلومات المحاسبي

ثبت الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
١	نموذج الاستبانة
٢	أسماء السادة المحكّمين لاستمارة الاستبانة وعناوينهم

المقدمة :

بسبب المتغيّرات السريعة ونموّ الحركة الاقتصادية أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة متعلّقة بالمفاضلة بين البدائل الأستثمارية، وتكون مبنية على الأسس السليمة لذلك فإنّ مستخدمي التقارير المالية بحاجة إلى معلومات أكثر ملائمة، وهي المعلومات التي تعطي مستخدمي المعلومات المحاسبية القدرة على التوقّع بالأحداث المستقبلية، لذلك كانت الحاجة إلى تقارير مالية مرحلية تمثّلُ فترات زمنية اقل من سنة مالية (الفترة الربع سنوية، الفترة النصف سنوية)، إذ تحّول الإهتمام إلى حسم المشاكل التطبيقية للمحاسبة إستنادا إلى إطار نظري ثابت من خلال معايير المحاسبة الدولية لغرض توفير الإرشاد لقياس العمليات والأحداث وعرضها إذْ جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS34) والخاصّ بالتقارير المالية المرحلية ليكون أداة لتنظيم هذا النوع من التقارير المالية. وإنّ التوسّع في الإستثمارات الاقتصادية أعطى حاجة كبيرة للمعلومة المحاسبية التي يتبنّاها النظام المحاسبي المالي لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف ومنْ أهمّها تحقيق الجدوى الاقتصادية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتّصفُ بمجموعة من الخصائص بحيث تكون مفيدة لمستخدميها. وتَقّسمَ هذه الخصائص على: خصائص رئيسة (النوعية) وهي (الملاءمة ، والتمثيل الصادق)، وخصائص ثانوية (التعزيزية)هي: (القابلية للتحقّق، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم ، التوقيت المناسب)، وتواجه الوحدات الاقتصادية اليوم العديد من الصعوبات بفعل التغيّرات السريعة في محيطها وازدياد شدّة المنافسة مما يقتضي منها اتّخاذ قرارات سريعة وفعّالة للمحافظة على مكانتها وبقائها في السوق، لذلك تعدّ عمليه اتخاذ القرارات بالوحدة الاقتصادية من أهمّ العمليات وتأتي قرارات الاستثمار في مقدمة هذه القرارات بالنسبة لأيةّ وحدة اقتصادية لما لها من أهمية كبيرة في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية. وبناء على ذلك يهتمّ هذا البحث ببيان مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في التقارير المالية المرحلية، وفي تحسين جودة المعلومات المحاسبية والاطّلاع على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك تأثير الخصائص ألاساسية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية المرحلية وكذلك في القرارات الإستثمارية. ولغرض تحقيق ماتقدّم فقد تَمّ تقسيم البحث على خمسة فصول وكالآتي:

الفصل الأول يركّزُ على الاطار المنهجي للبحث من خلال تقسيمه على مبحثين: المبحث الأول تَمّ تخصيصه لمنهجية البحث، والمبحث الثاني لعرض بعض الدراسات السابقة المحلّية والعربية وألاجنبية التي تكون ذات صلة بموضوع البحث، وكذلك ما تميّزت به الدراسة الحالية.

أمّا **الفصل الثاني** فتضمّنَ دراسة نظرية للتقارير المالية المرحلية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 34) وتَمّ تقسيمه على ثلاث مباحث : المبحث الأول يتضمّنَ التقارير المالية المرحلية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 34).والمبحث الثاني يتضمّن خصائص المعلومات المحاسبية، والمبحث الثالث تضمّن إنعكاس التقارير المالية المرحلية على القرارات الإستثمارية .

و**الفصل الثالث** تضَّمنَ الجانب التطبيقي لتحليل تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي(IAS 34) وانعكاسه في خصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية ، وتمّ تقسيمه على مبحثين : المبحث الأول تضَّمنَ نبذة مختصرة عن مجتمع وعيّنة البحث، والمبحث الثاني يتضّمن التحليل الإحصائي واختبار فرضيات البحث من خلال استمارة استبيان وزَّعَتْ على الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث لتحليل العلاقة بين متغيرّات البحث.

و**الفصل الرابع** تضَّمنَ الاستنتاجات والتوصيات التي تَوصَلَ اليها الباحث، وتَم تقسيمه على مبحثين: تناول المبحث الأول الاستنتاجات، والمبحث الثاني اختّص للتوصيات.

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة والإسهامة التي قدّمها البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني : دراسات سابقة والإسهامة التي قدّمها البحث.

الفصل ألاول

(منهجية البحث ودراسات سابقة والإسهامة التي قدّمها البحث)

تمهيد :

يتضّمنُ هذا الفصل مبحثين رئيسين : المبحث الأول منهجية البحث ويقوم بعرض منهجية البحث ومكوّناتها والتي عُدّتَ على أساس البحث العلمي لتحديد مشكلة البحث ، والثاني دراسات سابقة ويتمثّل بعرض أهمّ الدراسات السابقة سواء أكانت محلية أم عربية أم أجنبية والتي اهتّمتْ بواحد أو أكثر من متغيّرات البحث، وأهمّ ما توصّلت إليه من نتائج فضلا عن الإسهامة التي قدّمها البحث الحالي.

المبحث ألاول

(منهجية البحث)

١-١-١ مشكلة البحث :

يحتاج متّخذو القرارات الإستثمارية إلى معلومات حديثة عن نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، ولغرض توفير تلك المعلومات لا يمكن الانتظار لمدة سنة مالية كاملة إذ أن المعلومات المالية تفقد من قدرتها على المدى الطويل في مساعدة مستخدمي المعلومات في التنبؤ بالقدرة المستقبلية، لذا ظهرت الحاجة إلى أن تكون للسنة المالية تقارير دورية عن فترة ربع سنوية أونصف سنوية والتي يطلق عليها التقارير المالية المرحلية والتي حددّها معيار المحاسبة الدولي (IAS34)، ومن هنا يمكن أن تتمثل ّمشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

١- هل أنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية له انعكاس في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟

٢- هل إنْ إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلّبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية والتأثير في القرارات الإستثمارية؟

٣- هل يُسهمُ إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلّبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في توفير معلومات محاسبية ذات منفعة لاتّخاذ القرارات الإستثمارية من قبل مستخدمي تلك المعلومات؟

١-١-٢ أهداف البحث :

إنْ الهدف الرئيسي من البحث هو بيان تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) في خصائص المعلومات المحاسبية ومدى أهميّة ذلك في عملية اتّخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة، وتتفرّع من هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الآتية :

١- وصف الحد الأدنى وتحديده من محتويات التقارير المالية المرحلية وفق معيار المحاسبة الدولي (34 IAS) لتحقيق قيمة تنبؤية ذات جودة عالية ولاسيّما في بيئة ذات تقلبات اقتصادية موسمية .

٢- تحديد دور معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) في التأثيرعلى الإفصاحات والإيضاحات الأخرى (الملاحظات) ضمن التقارير المالية المرحلية.

٣- اثبات دور خصائص المعلومات المحاسبية المعلن عنها في التقارير المالية المرحلية وتاثيرها على اتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة.

٤- إيضاح دور جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يعتمد عليه بالحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها.

١-١-٣ فرضيات البحث :

يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين هما :

١- إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية المتضمنّ إصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتأثير في القرارات الإستثمارية ويتفرّعُ منها :

أ- إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصّية الملاءمة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

ب- إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصّية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

ج- إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثلة بـ:(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقّق، التوقيت المناسب).

٢- إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين.

١-١-٤ أهمّية البحث :

تنبع أهمّية البحث من أهمّية التقارير المالية المرحلية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS34) والقرارات الإستثمارية المتغيرات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية وذلك بسبب زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية لاتّخاذ قرارات اقتصادية رشيدة متعلّقة بالمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وتكون مبنية على الأسس السليمة، بالاعتماد على المعلومات التي تعطي مستخدميها القدرة على التوقّع بالأحداث المستقبلية، والتي توفّرها التقارير المالية المرحلية المتمثّلة بفترات زمنية اقل من سنة مالية (الفترة الربع سنوية ، والفترة النصف سنوية) وفقا لما جاء بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 34) الذي يوفّر الإرشاد لقياس العمليات والأحداث وعرضها، إذ يوفّر المعيار تقارير مالية مرحلية تضم معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية وتعزيزية جيدة وذات جودة عالية وتحقّق فائدة لمتّخذي القرارات، وتعد عمليه اتخاذ القرارات داخل الوحدة الاقتصادية من أهمّ العمليات وتأتي قرارات الإستثمار في مقدّمة هذه القرارات بالنسبة لأية وحدة اقتصادية لما توفرهُ من اموال للوحدة الاقتصادية وتنمية الإستثمارات في الأقتصاد الوطني لما توفّره من معلومات تفيد في ديمومة فرص الإستثمارات.

١-١-٥ مناهج البحث :

١- المنهج ألاستنباطي : في الجانب النظري تَمّ أعتماد المنهج ألاستنباطي من خلال الادبيات المتصلة بموضوع البحث، بالاعتماد على الدراسات السابقة المتوفّرة من: الكتب، والاطاريح، والرسائل، والبحوث والمقالات، والمجلات العلمية، وكيفية الاستفادة منها من خلال معالجة مشكلة البحث.

٢- المنهج الوصفي التحليلي : من أجل الإحاطة بمختلف جوانب البحث فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الآراء التي تَمّ الحصول عليها من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عيّنة البحث من خلال استعمال استمارة استبيان وما تشتمل عليه من محاور وتَمّ استعمال الإحصاءات الوصفية في برنامج spss لغرض تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات، للتعرف على متغيرّات البحث المتمثّلة في خصائص وجودة المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية وتحليل العلاقة بينهما من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) .

١-١-٦ عينة البحث و مجتمِعهِ :

ويتكّون مجتمع البحث من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (١٠٣) وبلغ حجم عيّنة البحث (٤٠) وحدة اقتصادية من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الاعتماد على استمارة استبيان تَمّ تصميمها لغرض اختبار فرضيات البحث من خلال الفئات ذات العلاقة بالتقارير المالية المنشورة والصادرة عن الوحدات الاقتصادية المذكورة الذين يلعبون دوراً في توفير عنصر المصداقية في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، أيْ الفئة المسؤولة عن إعداد التقارير المالية في تلك الوحدات الاقتصادية والمستفيدين منها.

١-١-٧ حدود البحث :

وتتكّون حدود البحث من حدود مكانية وحدود زمانية وكالأتي :

١- حدود مكانية : تَمّ تحديد الحدود المكانية للبحث بـ(٤٠) وحدة أقتصادية من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في محافظة بغداد لما توفرهُ من آراء من خلال استمارة الأستبيان التي وزّعَتْ على عيّنة البحث.

٢- **حدود زمانية :** تَمّ الاعتماد على توزيع استمارة الأستبيان التي وزّعَتْ على الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث لعام ٢٠٢١.

١-١-٨ وسائل جمع البيانات والمعلومات :

١- **الجانب النظري :**اعتمد الباحث على محصلة الكتاب والباحثين التي تَمّ جمعها من مصادر عدة محلّية وعربية وأجنبية والمتمثلة بالادبيات المتصلة بموضوع البحث، بالاعتماد على الدراسات السابقة المتوفّرة من الكتب والأطاريح والرسائل والبحوث والمقالات والمجلات العلمية، وكذلك النشرات الصادرة عن هيئات المحاسبة الدولية وكيفية الاستفادة منها بالجانب النظري للبحث.

٢- **الجانب التطبيقي :**اعتمد الباحث في جمع البيانات بتوزيع استمارة أستبيان على الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث والتي تم تقسيمها على أربعة محاور شملت متغيّرات البحث والعلاقة فيما بينهما ومن خلالها تم اختبار فرضيات البحث.

١-١-٩ متغيرات البحث :

يمكن إيضاح متغيّرات البحث كالآتي :

١- **المتغيّر المستقل :** (معيار المحاسبة الدولي (IAS34) والتقارير المالية المرحلية).

٢- **المتغيّر التابع :** (خصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية).

١-١-١٠ أنموذج البحث :

يمكن إيضاح العلاقة بين متغيّرات البحث من خلال الأنموذج الآتي :

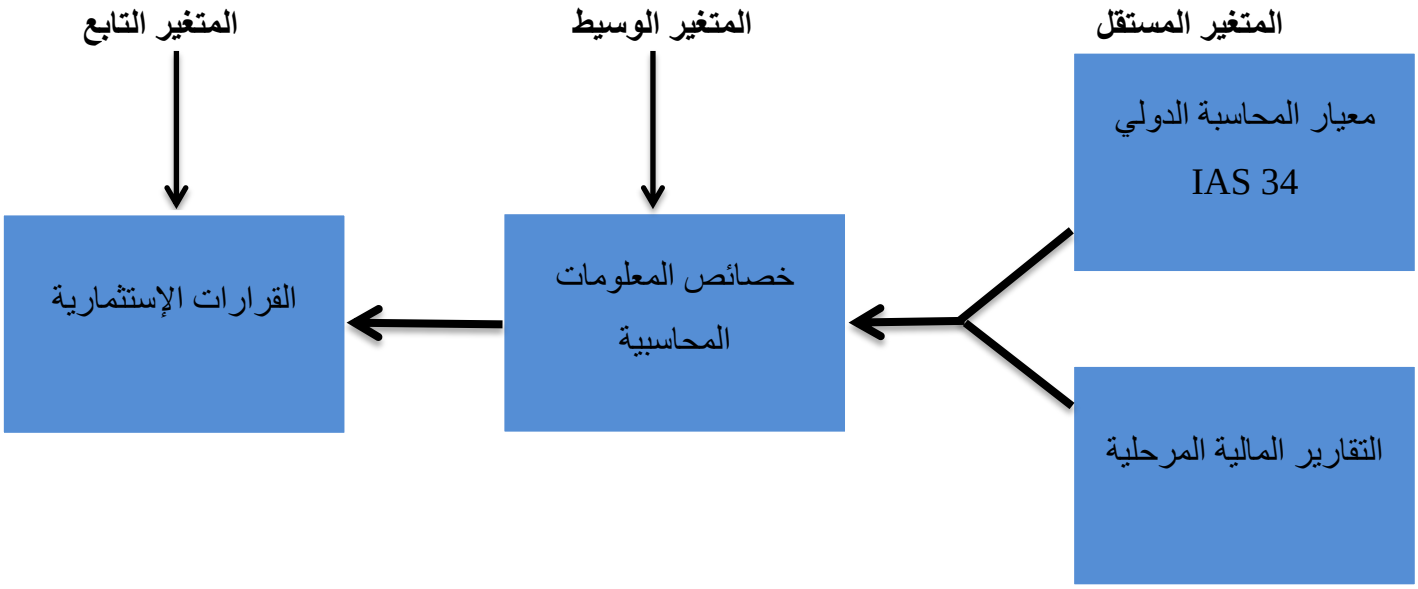

الشكل (١)

أنموذج البحث

المصدر:(المخطّط من إعداد الباحث).

المبحث الثاني

(دراسات سابقة والإسهامة التي قدّمها البحث)

يتضمّنَ هذا المبحث عرض موجز لمضمون واستنتاجات بعض الدراسات السابقه التي بحثت جوانب ومجالات مختلفة ذات الصلة بالموضوع، وكان لها تأثير كبير في إغناء البحث في جانبيه النظري والعملي، مّما مَهّدَ الطريق للباحث لإكمال ما بدأ به الباحثون السابقون من خلال تحليل هذه الأبحاث و القيام بتحديد موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة وما يضيفه من معرفة في حقل الاختصاص، وكذلك مايتميّز به هذا البحث عن الدراسات السابقة.

١-٢-١ دراسات سابقة :

أولا	دراسات سابقة محلية	
ت	البيان	تفاصيل الدراسة
١	اسم الباحث	(العبيدي ، ٢٠٠٩)
	عنوان الدراسة	"إطار مقترح لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها"
	نوع الدراسة	دراسة تحليلية في عيّنة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية /رسالة ماجستير/ كلّية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- إيضاح مفهوم التقارير المالية المرحلية وأهميتها وتحليل أهم المعايير الدولية ذات الصلة بإعداد التقارير المرحلية ومراجعتها. ٢- تسليط الضوء على الواقع الذي تُعّد فيه التقارير المالية المرحلية ومراجعتها في عيّنة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض صياغة إطار مقترح لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها في الشركات المذكورة.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- تقوم بعض الشركات عيّنة الدراسة بإعداد التقارير المالية المرحلية استنادا إلى تعليمات صادرة عن دائرة الإفصاح المالي التابعة لهيئة سوق المال في العراق. ٢- تسند أسباب ضعف اعتناء القسم الآخر من الشركات عينة الدراسة بإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها لعدم وجود تشريع قانوني يلزمها باعداد التقارير المالية المرحلية.

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
٢	اسم الباحث	(الزبيدي ، ٢٠١٠)
	عنوان الدراسة	"أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"
	نوع الدراسة	دراسة أستطلاعية لعدد من المستثمرين من خلال استمارة استبيان/بحث منشور في مجلّة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- إظهار مدى أهمّية المعلومات المحاسبية التي تشملها التقارير المالية للشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية. ٢- دور المعلومات المحاسبية في مساعدة المستثمرين في اتّخاذ قراراتهم الإستثمارية.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- إنّ المستثمرين الأفراد العراقيين يرون إنّ المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مفهومة وواضحة وكافية لغرض اتّخاذ قراراتهم الإستثمارية . ٢- إنّ المستثمرين الأفراد العراقيين يقومون بقراءة التقارير المالية التي تمّ تدقيقها ويعتمدون أولا على حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية عند اتّخاذ قرارهم بالتداول بألاسهم . ٣- إنّ المستثمرين الأفراد العراقيين يعتمدون عند اتّخاذ قراراتهم الإستثمارية على المعلومات الآخرى غير المالية (الخارجية) وبشكل واضح ولاسيّما توصيات الوسطاء والقرارات الحكومية. ٤- إنّ المستثمرين الأفراد العراقيين يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتّخاذ قراراتهم بخصوص بيع الاسهم وشرائها في سوق العراق للأوراق المالية إذ تؤثرّ قراءة التقارير المالية وأيضا قراءة تقرير مراقب الحسابات بشكل واضح على قراراتهم الإستثمارية.

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
٣	اسم الباحث	(سلطان وآخرون ، ٢٠١٣)
	عنوان الدراسة	"القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 34"
	نوع الدراسة	دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية /بحث منشور في مجلّة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية .
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- توضيح كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية من خلال المصارف التجارية مع إيضاح الحدَّ الأدنى لشكل هذه القوائم ومحتواها وتحديد أسس القياس والإثبات للمعلومات التي تتضّمنها القوائم المالية المرحلية.

		٢- مساعدة مستخدمي القوائم المالية المرحلية في أتخاذ القرارات الإستثمارية والاقتراض عن طريق توفير المعلومات اللازمة بالدقّة والتوقيت المناسب.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- إنّ إعداد القوائم المالية المرحلية في مصارف عيّنة البحث لا يتوافق مع الحد الأدنى من المتطلبات التي حددها المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) . ٢- إنّ المصارف الخاصة عيّنة البحث لم تطبق مبدأ الثبات والتماثل في إعداد التقارير المالية المرحلية إذ يلاحظ إنّ هناك أختلافاً واضحاً في عرض فقرات القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي 1 وبين عرض فقرات بالقوائم المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) ٣- عدم تحديد البنود ذات الأهمية النسبية، ومن جهة أخرى لم يتمْ الإشارة إلى تلك البنود في القوائم المالية المرحلية بما هو معمول به في إعداد القوائم المالية السنوي. ٤- القوائم المالية المرحلية المعدة لايتوفرّ فيها الحدّ الأدنى من الإفصاح أي عدم شمول القوائم المالية المرحلية التي أعدّتْ على الكشوفات التفسيرية المرفقة التي تقوم بتوضيح الأرقام المبينة وتفسيرها في القوائم.
ثانيا	دراسات سابقة عربية	

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
١	اسم الباحث	(مرعي ، ٢٠٠٦)
	عنوان الدراسة	"دور المعلومات المحاسبية التي تقدّمها التقارير المرحلية في اتّخاذ القرارات الإستثمارية"
	نوع الدراسة	دراسة تحليلية/ بحث منشور في مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- بيان أهم المتغيّرات التي تؤثّر في اتّخاذ القرار الإستثماري. ٢- إيضاح دور المعلومات التي تعرضها التقارير المالية المرحلية ولاسيّما المحاسبية منها التي تؤثّر في رأي مستخدم تلك المعلومات. ٣- بيان هل المعلومات المحاسبية التي ترد في التقارير المالية المرحلية وحدها تؤثّر في قرار المستثمر أم إنّ هنالك معلومات أخرى لا تحتويها التقارير المالية المرحلية لها دور مهم عند اتّخاذ القرار.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- إنّ للمعلومات دور مهم في اتّخاذ القرار الإستثماري والاقتصادي. 2- المعلومات التي تكون ذات تأثير في اتّخاذ القرار الإستثماري ليست المعلومات التي تقدمها التقارير الماليةالمرحلية فقط. ٣- توفر التقارير المالية المرحلية معلومات لمتّخذي القرار في التوقيت المناسب فهي إما أنْ تكون نصف سنوية أو ربع سنوية فهي تكون أكثر ملاءمةً من الانتظار إلى نهاية السنة المالية.

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
٢	اسم الباحث	(الشلبي ، ٢٠١٧)
	عنوان الدراسة	"أهمية تطبيق معيار التقارير المالية المرحلية الدولي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"
	نوع الدراسة	دراسة ميدانية لعدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية / رسالة ماجستير / كلّية ألاقتصاد/جامعة دمشق.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية : ١- معرفة مفهوم التقارير المالية المرحلية وأهدافها وأهميتها ومدى ملاءمتها لاتّخاذ القرارت الإستثمارية. ٢- توضيح مدى الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي(IAS34) من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية . ٣- بيان أهمية تطبيق معيار التقارير المالية المرحلية (IAS34) في زيادة موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية و تأمين معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يساهم في تحسين الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي ترد في التقارير المالية المرحلية وزيادة جودتها وذلك من حيث دقة المعلومات وملاءمتها وبالإمكان الاعتماد عليها وقابليتها للمقارنة والفهم . ٢- تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يُسهم في تحسين ملاءمةالمعلومات المحاسبية التي ترد في التقارير المالية المرحلية إذْ يمكن من حصول مستخدم المعلومات على تقارير تساعده في الوقوف على الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية. ٣- يوجد التزام من قبل الشركات المساهمة العامة السورية تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) من خلال إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات هذا المعيار من حيث المحتوى والشكل العام

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
٣	اسم الباحث	(عبد المجيد ، ٢٠١٨)
	عنوان الدراسة	"تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 34 وأثره على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف"
	نوع الدراسة	بحث تطبيقي بالتطبيق على المصارف بمدينة دنقلا ـ السودان ٢٠١٧/رسالة ماجستير/ كلّية الدراسات العليا/ جامعة دنقلا.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- بيان مدى التزام المصارف بمدينة دنقلا بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) الخاصّ بالتقارير المالية المرحلية .

		٢- بيان العلاقة بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) وجودة المعلومات المحاسبية للمصارف.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- المصارف العاملة بمدينة دنقلا تُعّد تقاريرها المالية المرحلية على أساس شهري ،أو ربع سنوي، أو نصف سنوي. ٢- إعداد تقارير مالية مرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) يوفرّ المعلومات جميعها المهمّة والملاءمة وذات الجودة العالية لإحتياجات المستخدمين. ٣- المصارف العاملة بمدينة دنقلا تتبع عند إعداد التقارير المالية المرحلية ذات السياسات المحاسبية التي تتبّعها عند إعداد التقارير المالية السنوية.
ثالثا	دراسات سابقة أجنبية	

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
١	اسم الباحث	(Ismail and Chandler, 2005)
	عنوان الدراسة	" Perceptions of professional investors in Malaysia on the usefulness of quarterly financial reports" "تصورات المستثمرين المحترفين في ماليزيا عن فائدة التقارير المالية الفصلية"
	نوع الدراسة	دراسة تحليلية/مجلّة UKM للإدارة.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- بيان آراء المستثمرين المحترفين بشأن استعمال معلومات التقارير المالية الفصلية للوحدات الاقتصادية في ماليزيا. ٢- التحقّق من فائدة التقارير المالية الفصلية للتنبؤُ بنتائج ما بعد الفترة الحالية وتقديم معلومات والمقارنة مع التوقعات السابقة.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- تظهر نتائج الدراسة إنّ نسبة المنفعة من التقارير المالية الفصلية تعتمد على نوع المستثمرين. ٢- إنّ التقارير المالية الفصلية تكون مفيدة أيضا لصانعي السياسات في إعداد اللوائح بشأن الوحدات الاقتصادية. ٣- وكذلك أظهرت نتائج الدراسة بأنّ التقارير المالية الفصلية مفيدة لاتّخاذ القرارات الإستثمارية.

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
٢	اسم الباحث	(Ichim and Danila , 2015)
	عنوان الدراسة	"THE IMPORTANCE OF FINANCIAL INTERIM REPORTING FOR THE POSITION OF COMPANIES"

		"أهمية التقارير المالية المرحلية لمركز الشركات"
	نوع الدراسة	دراسة تحليلية/مجلّة USVللعلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارة العامة/رومانيا.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١-توفير معلومات تسمح بفهم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل أفضل من خلال التقارير المالية المرحلية. ٢- مساعدة مستخدمي المعلومات لغرض تنظيم عملية اتّخاذ القرارات.
	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١-تقدمُ التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية دقيقة عن الواقع المالي للوحدة الاقتصادية. ٢- يمكن إنّ تساعد التقارير المالية المرحلية في زيادة الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية من خلال تقليل تكاليف الوقت غير الضروري أو عن طريق زيادة التواصل والشفافية لمستخدمي المعلومات.
ت	البيان	تفاصيل الدراسة
٣	اسم الباحث	(AL-Shatnawi , 2017)
	عنوان الدراسة	"Measuring the Quality of the Interim Financial Reports Using the Qualitative Characteristics of the Accounting Information and its Effect on the Investment Decisions According to the IAS 34" "قياس جودة التقارير المالية المرحلية باستعمال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتأثيرها على قرارات الاستثمار وفقا للمعيار IAS 34"
	نوع الدراسة	دراسة استطلاعية /بحث منشور في المجلّة الدولية للاقتصاد والتمويل/كندا.
	أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى النقاط الآتية: ١- قياس جودة التقارير المالية المرحلية باستعمال خصائص جودة المعلومات المحاسبية ٢- بيان تأثير التقارير المالية المرحلية على قرارات الاستثمار وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) من وجهة نظر فئة من مستخدمي المعلومات المالية العاملين في شركات الوساطة.

	أهمّ الاستنتاجات التي توصّلت إليها الدراسة	١- هنالك تأثير للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية من خلال تعزيز جودة التقارير المالية المرحلية. ٢- هناك تأثير إيجابي للتقارير المالية المرحلية عند اتّخاذ القرارت الإستثمارية.

١-٢-٢ مناقشة الدراسات السابقة وتحليلها والإسهامة التي قدّمها البحث:

يوجد بعض التشابه بين الدراسات السابقة حقل ألاختصاص نفسه والبحث الحالي في الجانب النظري من خلال التطرّق للتقارير المالية بشكل عام والتقارير المالية المرحلية بشكل خاص، وأيضا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34)، والتطرّق لخصائص المعلومات المحاسبية وتأثيرها في بيان الوضع المالي للوحدات الاقتصادية وعملية اتّخاذ القرارات الاقتصادية، وتوصَّل هذا البحث إلى بيان مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) بخصائص المعلومات المحاسبية واتّخاذ القرار الإستثماري. وما تَميّزَ به هذا البحث عن الدراسات السابقة إذ أنه أسهم بجوانب عدّة مهمة وكالآتي :

١- أنّ المعلومات المحاسبية الصادرة عن التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) تتصف بالحياد أي عدم مفاضلة طرف على طرف آخر من مستخدمي المعلومات.

٢- أيضاح دور التقارير المالية مرحلية المعدّة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) في أنتاج معلومات محاسبية تتميز بالأهمية النسبية توضح الفرق بين التقديرات والنتائج الفعلية.

٣- التقارير المالية المرحلية تسهم في أختيار المبادئ التي يعتمد عليها القرار الإستثماري المتمثلة بـ(مبدأ الاختيار، مبدأ المقارنة، مبدأ الملائمة، مبدأ التوزيع).

٤- المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية تمثل عدة بدائل أمام متخذ القرار الإستثماري لأختيار البديل الإستثماري الذي يعطي اكبر عائد إستثماري وبأقل كلفة.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتقارير المالية المرحلية وعلاقتها بخصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية.

المبحث الأول: التقارير المالية المرحلية ومعيار المحاسبة الدولي34.

المبحث الثاني :خصائص المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث :إنعكاس التقارير المالية المرحلية على القرارات الإستثمارية.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتقارير المالية المرحلية وعلاقتها بخصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية

تمهيد :

بسبب التطّورات الاقتصادية وانفتاح الأسواق المالية وتوسع في الإستثمارات الاقتصادية مّما أدّى بالمحاسبة والمحاسبين بإعطاء أهميّة كبيرة للمعلومة المحاسبية حيث زاد الطلب على المعلومات المحاسبية لاتّخاذ قرارات اقتصادية رشيدة متعلّقة بالمفاضلة بين البدائل الأستثمارية وتكون مبنية على الأسس السليمة. لذلك فإنّ مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى معلومات أكثر ملاءمة وهي المعلومات التي تعطي مستخدمي المعلومات المالية القدرة على التوقّع بالأحداث المستقبلية، لذلك كانت الحاجة إلى تقارير مالية تمثّل فترات زمنية أقل من سنة مالية (الشهر، والفترة الربع سنوية، والفترة النصف سنوية) ممّا أدّى إلى ظهور التقارير المالية المرحلية، وقد بذلت الهيئات الرسمية جهودا قيّمة في سبيل تحديد معايير المحاسبة، ومن تلك الهيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي أصدرت معايير للمحاسبة إستنادا إلى إطار نظري ثابت إذْ تؤدي معايير المحاسبة الدولية دوراً مهمّا في توفير الإرشاد لقياس العمليات والأحداث وعرضها، لذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بتأريخ ١٩٩٨ المعيار (IAS34) والخاصّ بالتقارير المالية المرحلية ليكون أداة لتنظيم هذا النوع من التقارير المالية، والذي ينتج عنه معلومات محاسبية تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدميها وتتمتع بخصائص جيدة وتقسّم هذه الخصائص على قسمين: الخصائص النوعية (الاساسية) وهي (الملاءمة ، والتمثيل الصادق) والخصائص التعزيزية (ثانوية) هي (القابلية للتحقّق، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم ، التوقيت المناسب)، والتُي لها التأثير الواضح على عمليه اتّخاذ القرارات بالوحدة الاقتصادية التي تُعد مِنْ أهمّ العمليات وتأتي قرارات الاستثمار في مقدّمة هذه القرارات بالنسبة لأيّة وحدة الاقتصادية لما لها مِنْ أهميّة كبيرة في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية.

المبحث الاول

التقارير المالية المرحلية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 34)

٢-١-١ نشأة التقارير المالية المرحلية :

من المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها ومقبولة قبولا عاما هو فرض الفترة المحاسبية التي تُعِدّ القوائم المالية عن فترة زمنية مقدارها سنة، إذْ تُعِدّ التقارير المالية في الوقت الحاضر أساساً لاتّخاذ القرارات الاستثمارية. إذْ يقدّم التقرير المالي وسائل مراقبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية الكبرى لإبلاغ مساهميها ويُنظر إليه عمومًا على بأنّه يركّز على العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمستثمر (ICHIM:2016,1). لقد ظهرت التقارير المالية المرحلية في أول مرة بتأريخ ١٩١٠ عندما قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) بطلب من الوحدات الاقتصادية المدرجة عندها بضرورة تقديم تقارير مالية مرحلية من دون ذكر أيّة ضوابط تُذكِر حول آلية إعدادها. وبتأريخ ١٩٣٤ أقدمتْ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بطلب من الوحدات الاقتصادية إنّ تعرض التقارير المالية المرحلية بشكل ربع سنوي (أحمد:١٦،٢٠١٧). وتُعِدّ هذه الهيئة واحدة من الجهات الرائدة في مجال الاهتمام بتحديد متطلبات القوائم المالية المرحلية ، ومنذ الفترة التي أعقبت تاريخ ١٩٣٤ اخذت هذه القوائم تُعِدّ بشكل ملحق إضافي للقوائم المالية الدورية وتتّمثل مدّتها بثلاثة اشهر (ربع السنوي) وتُقدّمُ هذه القوائم عادة في نهاية كلّ ثلاثة أشهر(محمد والذهبي:٥،٢٠٢٠). وبتأريخ ١٩٤٥ قامت الهيئة بإلزام الوحدات الاقتصادية المدرجة إنّ تقوم بإعداد تقارير ربع سنوية عن المبيعات بشرط إنّ تكون نسبة المبيعات تعادل ٢٠ % من اجمالي مبيعات المقدرة للوحدة الاقتصادية، فضلا عن ذلك أوصتْ الهيئة بتوسيع دور المدقّق الخارجي للرقابة على الوحدات الاقتصادية المدرجة أسهمها في بورصة نيويورك بضرورة إصدار التقارير المالية المرحلية، بتأريخ ١٩٧٣ أصدر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB) توضّيحَ حول كيفية تطبيق التقارير المالية المرحلية وكذلك تحديد الحدَّ الأدنى من المعلومات التي َتمّ الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية للوحدات الاقتصادية المدرجة في البورصة. وبتأريخ ١٩٧٣ تشكَّلَ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ليكون محلّ مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB). إذْ عمل على استكمال مناقشة مواضيع التقارير المالية المرحلية (أحمد:٢٠١٧، ١٧). وقام مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) بمجموعة إصدارات تتعلّقُ بمواضيع التقارير المالية المرحلية لدراسة بعض المشاكل المرتبطة بالتقارير المالية المرحلية، والتوصية بسلوك المدخل المشترك عند إعدادها (حماد:٦٥٠،٢٠٠٥). وبسبب أهميّة التقارير المالية المرحلية ونظرا لما تحمله من معلومات

مهمّة للمستثمرين والدائنين وما تقدّمه من التطوير والتحسين على مستوى الاقتصاد، قام الباحثون بمجموعة كبيرة من الدراسات والبحوث لغرض تطوير وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية، وعلى الصعيد الدولي قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بتأريخ ١٩٩٨ بإصدار المعيارالمحاسبي الدولي (IAS34) بعنوان التقارير المالية المرحلية والذي أشار إلى آلية إعداد التقارير المالية المرحلية ونشرها لغرض تقديم معلومات مفيدة وواضحة عن الوضع المالي للوحدات الاقتصادية خلال تلك المدّة (احمد:١٧،٢٠١٧). وتمثّلُ التقارير المالية المرحلية مصدرا مهمّاً للمعلومات للمستثمرين والدائنين لتقويم المركز المالي وكذلك نتائج العمليات للوحدة الاقتصادية. ولهذا السبب فإّن وحدات الأعمال الاقتصادية تُعِدّ التقارير المالية المرحلية لتوفير المعلومات متعلّقة بالوضع المالي للوحدة الاقتصادية لفترة زمنية أقل من سنة واحدة. إذْ تكون الفترة الزمنية العادية للتقارير المالية المرحلية عادة ربع السنة (ثلاثة شهور) كذلك يمكن إنّ تكون شهريا (سكيك:١٧،٢٠١٠). وأسهم ما سبق في زيادة الأهميّة النسبية للتقارير المالية المرحلية التي يكفل إعدادها من قبل الوحدات الاقتصادية ومراجعتها من قبل مدقّق حسابات خارجي إلى تقديم معلومات محاسبية تتصف بالملاءمة وأمكانية الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية المعنية وفي الوقت المناسب. الأمر الذي استدعى عناية الجهات المختصّة في الكثير من دول العالم بصياغة المعايير المحاسبية ذات صلة بإعداد التقارير المالية المرحلية والعمل على تطويرها والمعايير ذات الصلة بمراجعتها(المشهداني والعبيدي:٢٩٤،٢٠١١). ويرى الباحث أنْ حاجة مستخدمي المعلومات المستمرة لمعلومات محاسبية لمدد اقلّ من سنة مالية هيّ السبب وراء ظهور التقارير المالية المرحلية.

٢-١-٢ تعريف ومفهوم التقارير المالية المرحلية :

تَعُدْ التقارير المالية المرحلية مصدر من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية ألاكثر ملاءمة لاتّخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية (المشهداني والعبيدي:٢٩٦،٢٠١١). وتَعُدْ المعلومات المحاسبية أحدى أهم أهداف التقارير المالية والتي تمثّلُ نشاط الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، إذْ يتمّ إنتاج المعلومات وإيصالها لمستخدميها وفقاً مجموعة من المبادئ التي تحكمها (Kieso et al:2015,5). وتقوم تلك الوحدات الاقتصادية بإصدار تقارير مالية تغطّي فترة مرحلية خلال السنة المالية غالبا ما تكون ربع سنوية، وترجع أهميّة هذه التقارير إلى الضغوط التي يمارسها متخذو القرارات الاقتصادية لغرض التعّرف على نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية والمركز المالي لها بشكل مستمر عوضا عن الانتظار لنهاية السنة المالية للحصول على المعلومات المطلوبة لتلك القرارات (المشهداني والعبيدي:٢٩٦،٢٠١١).وعُرِّفَتْ التقارير المالية المرحلية بتعاريف عدة نذكرمنها مايأتي :

الجدول (١)

تعريفات التقارير المالية المرحلية

ت	التعريف	المصدر
١	هي التقارير التي يَتمُ إعدادها لمدّة اقل من سنة وغالبا ما تكون كُلّ ثلاثة أشهر (ربع سنوية)، والهدف منها تزويد مستخدميها بالمعلومات في توقيتات متقاربة لاتّخاذ قرارات.	(حماد:٢٠٠٥،٦٥٠)
٢	هي تقارير مالية تحتوي على مجموعة كاملة من البيانات المالية وتتمثّل بمدّة مؤقتة، أي تكون الفترة التي يَتمّ إعداد التقرير عنها أقصر من السنة المالية الكاملة.	(Ichim and Danila: 2010,183)
٣	هي تقارير مالية تحتوي على مجموعة كاملة أو مجموعة مختصرة من المعلومات المالية تمثّلُ مدّة زمنية اقل من سنة مالية كاملة و يتم إعدادها بإتباع الأسس والمبادئ ذاتها المطبّقة عند إعداد التقارير المالية السنوية.	(الشلبي :٢٠١٧،٤٦)
٤	هي التقارير المالية التي يتمّ إعدادها عن مدّة زمنية تقل عن السنة المالية، قد تكون المدّة ثلاثة أشهر (ربع سنوية) أو ستة أشهر (نصف سنوية).	(محمد والذهبي:٢٠٢٠،٦)

الجدول:(من إعداد الباحث وحسب المصادر آنفة الذكر).

وهنالك العديد من المصطلحات التي تُطلقُ على التقارير المالية المرحلية، وهناك من يُطلقُ عليها الفترية، وهناك من يطلق عليها الدورية، وهناك من يطلق عليها الأولية، وغيرها من المصطلحات المختلفة بحسب الباحثين والمؤسّسات المهنية المحاسبية وقد عرفها معيار التقارير المالية الأولية الذي صدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أنّها القوائم المالية التي تصدرمن الوحدة الاقتصادية عن مدّة زمنية محدّدة (فترات أولية) تكون مدّتها أقل من سنة مالية واحدة، وعادة ما تكون عن مدّة مقدارها ثلاثة أشهر (ربع

سنوية) (حداد:٢٠١٢،٢٨٩). والفترة المرحلية هي المدة التي تُعِدّ عنها التقارير المالية وتتمثل بمدّة اقل من سنة مالية كاملة (عبدالله :٢٠١٩،٢). وقد كان ظهور الحاجة إلى إعداد التقارير المالية المرحلية، بسبب ما تضمّنته تلك التقارير من معلومات ملاءمة وبمستوى مقبول من والتمثيل الصادق أثبتت جدارتها وفائدتها من خلال عمليات اتّخاذ القرارات. وإنّ كانت غير دقيقة أحيانا كما يتصورها البعض ، إلاّ إنّ بعض أخطاء القياس المحاسبي المحصورة في مدى ضئيل لن تؤثر في اتّخاذ القرارات أو تحوّل من اتّجاهاتها إذ ٰإنّ ما تقدّمه التقارير المالية المرحلية وبصفة دورية وعلى فترات متقاربة أثناء السنة المالية يمكّن مستخدمي تلك التقارير من اتّخاذ القرارات الصائبة بشرط إنّ يتُمّ مراجعة تلك التقارير عن طريق مراقب حسابات مستقل بهدف زيادة مقدار الثقة فيها ، ثمُّ تعزيز إمكانية درجة الاعتماد عليها من قبل مستخدمي تلك التقارير المالية. إذ إنّ التقارير المالية المرحلية كأداة للإفصاح عن المعلومات المرحلية التي يتُمّ إعدادها بصورة مماثلة للتقارير المالية السنوية طبقا للمبادئ المحاسبية المطبقة عندما يتُمّ إعداد تلك التقارير ونشرها بهدف تحقيق الاتساق بينهما (المشهداني والعبيدي: ٢٠١١، ٢٩٧). وتَعُدْ التقارير المالية المرحلية أحد أوجه الإفصاح المحاسبي المتطوّر من جانب إعداد التقارير المالية وعرضها (أحمد:٢٠١٧،٢٠).

٢-١-٣ أهمّية التقارير المالية المرحلية :

تنبع الأهميّة الخاصّة بالتقارير المالية المرحلية من خلال أهميّة القوائم المالية السنوية إذْ تؤثّربشكل واضح على الخصائص النوعية التي يجب إنّ تتميّز بها المعلومات المحاسبية مثل ما يتعلّق بتوفير معلومات محاسبية ملاءمة لغرض اتّخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ولخدمة مجموعة المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ويجب توافر خاصّية الملاءمة في عملية التوصيل المحاسبي. لأنّها تؤثرّ بشكل كبيرعلى قرارات المستثمرين وكذلك أصحاب المصالح مع الوحدة الاقتصادية لاتّخاذ قراراتهم الاستثمارية (سكيك: ٢٠١٠، ١٨). وتمثّل المعلومات الركيزة الأساس في اتّخاذ القرارات، إذْ تتمتّع المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية، ولاسيما فيما يتعلّق بالملاءمة والتمثيل الصادق، فكلما كانت المعلومات تمتلك درجة أكبر من الملاءمة والتمثيل الصادق فإن بإمكانها منح مستخدميها من أصحاب المصالح مع الوحدة الاقتصادية الثقة والأمان عند اتّخاذ قراراتهم الاستثمارية (الشلبي :٢٠١٧،٨٠). ويعدّ حصول المستثمرين على العديد من المعلومات من مصادر أخرى، كذلك من التقارير المالية المرحلية أحد الأسباب التي تضع التقارير السنوية في وضع أقلّ فائدة مما كانت عليه. ويؤدي توفّر المعلومات بشكل دوري على درجة مقبولة من الثقة إلى تحقّقُ العدالة بين المستثمرين من خلال تفويت الفرصة على المستثمرين الذين يمتلكون المعلومات الداخلية في كسب أرباح على حساب باقي المستثمرين ومن جهة أخرى فإن توفير المعلومات على مدد متقاربة يساعد المستثمرين على خفض درجة عدم التأكدّ عند التوقّع

بالأرباح (باعكضة: ٢٠١٤، ٤٢). تبرز اهميّة التقارير المالية المرحلية في توفير معلومات محاسبية ملاءمة من خلال التوقيت المناسب و النوعية وبالكميّة الكافية، وهذه من الخصائص الجوهرية التي تميّز دقّة التقارير المالية. إذْ يستند مستخدمو هذه التقارير إلى المعلومات المدرجة فيها في اتّخاذ القرارات المختلفة التي ترتبط بنشاط الوحدة الاقتصاديـة، لذلك يجب أنْ تتسم المعلومات بعدّة خصائص يمكن بواسطتها بناء تصور صحيح للوضع المالي السليم للوحدة الاقتصاديـة حتى تصبح القرارات المتخذة بموجبها تتسم بالدقة والوضوح (سلطان وآخرون: ٢٠١٣، ١٢٧). يحتاج المستخدمون الخارجيون إلى معلومات في التوقيت المناسب من أجل تكوين آرائهم حول نشاط الوحدة الاقتصاديـة. فيما يخّص حجم الموارد وكيفية تمويلها والنتائج التي تحقّقت منها لتحقيق أهدافهم (Ichim and Danil : 2016,183). وإنّ الفائدة التي تستخلص من التقارير المالية التي يتُمّ نشرها تزداد إذا كانت المدّة التي تغطّيها هذه التقارير قصيرة ويتُمّ الإعلان عنها بسرعة، وذلك لحاجة مستخدمي التقارير المالية لمعلومات في الوقت الملائم لاتّخاذ القرارات. و تتضاءل منفعة المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية التي يتم نشرها إذا كانت المدّة الزمنية التي تغطيها التقاريرالمالية طويلة، وكذلك إذا تأخّر إصدار التقارير المالية ونشرها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:٢٠٢٠،٩٧٢). وإنّ المعلومة إذا لم يتُمّ إيصالها بالوقت المناسب فسوف تفتقد إلى قيمتها وتصبح معلومة غير فعالة. ومِن ثمَّ يجب الاعتماد على المعلومات التي تتّوفّرمن التقارير المالية المرحلية في تحقيق الغرض من عرض المعلومات . ولضرورة إنّ تكون تلك المعلومات ملاءمة ينبغي إنّ تتوافر فيها بعض الخصائص (مرعي:٢٠٠٦ ،١٩٠). مثل التوقيت المناسب إذْ أن تكون المعلومات متوفّرة لصاحب القرار قبل إنّ تفقد قيمتها وقابليتها في التأثير على متّخذي القرار. وكذلك القدرة التنبُّؤية إذْ إنّ مستخدمي المعلومات المحاسبية يمارسون نوعا من التنبُّؤ عند قيامهم باتّخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال تكوين تنبؤّات عن النتائج التي حدثت بالماضي أو بالحاضر أوالمستقبل أوالتأكيد أوالتصحيح للتوقّعات السابقة، ولذلك فإن المعلومات المحاسبية يجب أنْ تكون لها قابلية تنبؤُّية عالية. ولغرض الوثوق بها لابّد من ضرورة إنّ تصُبح المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء وأنها تُقَدّمّ الأحداث الاقتصادية بأمانة، ومن ثم فإن مستخدم هذه المعلومات المحاسبية يكون واثقا فيها ويَتّمكن من الاعتماد عليها ويتحقّقَ ذلك من خلال القابلية للتحقق وعدم التحيّز والأمانة في تقديم وعرض المعلومات المحاسبية و القابلية للفهم والمقارنة (سكيك:٢٠١٠،١٨). إنّ ما تتضَّمنُهُ التقارير المالية المرحلية من معلومات مهمة بشكل كبير لكلّ من المستثمر والوحدة الاقتصاديـة، وتتجسد أهميّة معلومات التي تدرج في التقارير المالية المرحلية من خلال مايأتي (أحمد:٢٠١٧،٢٢) :

١- تمثّلُ المعلومات مصدرا أساسياً والتي يستند عليها متّخذو القرارات الاقتصادية.

٢- تُسهمُ المعلومـات بشكل كبير في تقليل انتشار الإشاعات والمعلومات الخاطئة .

٣- تشترك المعلومات في مساعدة المستثمرين الحاليين والمتوقّعين من خلال عملية الحكم على مقدرة الوحدات الاقتصاديـة على تحقيق الأرباح الحاليـة و المستقبلية ، وعلى مستوى نموّ هذه الأرباح من سنة إلى أخرى، إذْ يصبح لديهم المقدرة على مقارنة الوحدات الاقتصاديـة مع بعضها بعضاً.

٤- تعمل على توفير المعلومات في الوقت المناسب لصنّاع القرار عند الحاجة إليها ، دون الالتجاء إلى مصادر معلومات أخرى قد تكون غير ملاءمة وغير مناسبة لاتّخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٥- تمثّلُ المعلومات احدى العناصر المهمّة في تحديد القيّمة السوقية للوحدة الاقتصاديـة .

٦- تعمل المعلومات على تهيئة بيئة اقتصادية ملاءمة تُسهم في تزايد نموّ الأسواق المالية وازدهارها واستمرارها، ومِن ثمَّ تعمل على زيادة درجة الانتعاش الاقتصادي.

٧- حاجة الدائنين والمستثمرين ومتّخذي القرارات للحصول على معلومات في التوقيت المناسب عن الوحدة الاقتصاديـة ونتيجة نشاط كلّ مدّة مالية قصيرة، أي من (٣-٦) أشهر بدلا من الانتظار إلى نهاية السنة المالية لاستحصال المعلومات لغرض اتّخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة (مرعي:٢٠٠٦،١٩٢).

٨- تّمَكن التقارير المالية المرحلية إدارة الوحدة الاقتصاديـة من الحصول على معلومات مهمّة وفي الوقت المناسب وبصورة متكرّرة عن أداء الوحدة الاقتصادية.إذْ يمكنها من تعيين الانحرافات في الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المخطّط بصورة دورية واتّخاذ القرارات اللازمة لتعديله (مرعي:٢٠٠٦،١٩٢).

٩- تُقَدّمّ التقارير المالية المرحلية للإدارة والمساهمين ومستخدمي القوائم المالية معلومات عن التغيّرات في حجم إيرادات الوحدة الاقتصاديـة واتجاهاتها والتدفّقات النقدية (ابو بكر:٢٠١٩،٥٦).

١٠- إنّ مراجعة التقارير المالية المرحلية من قبل مراقبي الحسابات يجعل من السهل الكشف عن التلاعب والأخطاء والاختلاسات التي حدثت خلال مدّة قصيرة ومعالجتها وتقليص مخاطر العينات في التدقيق، من دون إنّ تتأثّر الوحدة الاقتصاديـة بصورة كبير من جّراء تلك الممارسات. (أبو بكر:٢٠١٩،٥٦)

إنّ وراء ظهور الحاجة إلى ضرورة إعداد التقارير المالية المرحلية بسبب ما تتضَّمنُهُ هذه التقارير من معلومات ملاءمة و موثوقة ثبتت جدارتها و منفعتها في عمليات اتّخاذ القرارات . فضلا عن إنّ أهميّة التقارير المالية المرحلية في تحقيق خاصّية التوقيت في المعلومات المحاسبية، إذْ تكون المعلومات المحاسبية نافعة لصناع القرار عندما تتوفّر في الوقت المناسب، وإنّ من أهداف إعداد التقارير المالية المرحلية تتَمثّل بتعزيز وقتية المعلومات المحاسبية (عبد الله:٢٠١٩،٧). ان أهميّة التقارير المالية المرحلية تنشأ الحاجة لها من قبل المستثمرين والمقرضين وحملة الاسهم والمجتمع بشكل عام. وزادت الحاجة لوجود معلومات تغطّي مدد أقصر من سنة واحدة، ومن هنا تستقي التقارير المالية اهميتها إذْ تبقي مستخدمي المعلومات المحاسبيـة على اطّلاع متواصل على نتائج أعمال الوحدةالاقتصاديـة ومركزها المالي أمّا بشكل نصف سنوي أوربع سنوي أوحتى شهري (محمد والذهبي:٢٠٢٠،٧). وأخيراً يجوز القول بأن الغرض من التقارير المالية المرحلية هو ملاءمة المعلومـات المحاسبية. أي إنّ المعلومات الجيدة هي معلومات مفيدة في ترشيد القرارات، ولكي تكون المعلومة ملاءمة يجب إنّ ترتبط بالغرض أوالهدف المطلوب تحقيقه، وتحدث اختلافاً في القرارات الذي سيَتُمّ اتّخاذها من قبل مستخدمي المعلومات ، إذْ إنّ عدم توفّر المعلومات المحاسبية ملاءمة يؤدي إلى استعانة المستثمرين بمصادر معلومات أخرى بديلة لربما تكون غير مناسبة لاتّخاذ القرارات الاستثمارية السليمة (الشلبي:٢٠١٧،١٩-٨١). الأمر الذي دعا إلى عناية الجهات المعنية في كثير من دول العالم بصياغة المعايير المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية المرحلية وتطويرها، وكذلك المعايير ذات الصلة بتدقيقها (محمد والذهبي:٢٠٢٠،٧). وفي سبيل تحقيق ماسبق كان ينبغي العمل في إطار مجموعة من المعـايير المحاسبية التي يمكن إنّ يعتمد عليها لكي تكتسب التقارير المالية المرحلية المصداقية والقبول وتوافر الأرضية المناسبة لمستخدمي تلك التقاريرعلى اختلاف أنواعهم واحتياجاتهم (سلطان وآخرون:٢٠١٣،١٢٧).

٢-١-٤ أهداف التقارير المالية المرحلية :

تَعُدْ التقارير المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي والأداة التي من خلالها يَتُمّ نقل المعلومات إلى المستفيدين. لذلك فإنّ التقارير كأداة لنقل المعلومات من الضروري إنّ تحقِّقُ الهدف الأساسي منها ، والذي يمثل توفير معلومات ينتفع منها المستثمرين الحاليين والمستقبليين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، من خلال اتّخاذ قرارات استثمارية بعقلانية (باعكضة:٢٠١٤،٤٠). وتتجسّد أهداف التقارير المالية المرحلية عموماً في ما يأتي (حداد:٢٠١٢،٢٩٨) :

١- استكمال العجز في التقارير المالية السنوية عبر توفير معلومات سريعة وملاءمة.

٢- تحسين درجة الإفصاح المحاسبي للوحدة الاقتصاديـة من خلال التطور كبير في تقديم المعلومات بشكل سريع ومنتظم عن أداء الوحدات الاقتصاديـة.

٣- وقوف أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية على مركزها المالي ونتائج أعماله في نهايه كلّ فترة مرحلية على حده من خلال توفير معلومات تكون ملاءمة لفهم المركز المالي للوحدة الاقتصادية (أسماعيل:٢٠١٦،١٢).

٤- تعمل التقارير المالية المرحلية على توفير معلومات تُسهم في عملية مراقبة أداء الوحدة الاقتصاديـة، إذْ تعمل على إظهار الأحداث و الظروف غير العادية، وكذلك تعمل على تحديد الانحرافات التي حدَثتْ للوحدة الاقتصاديـة عن طريق إجراء مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطّط، مما يُسْهم في اتّخاذ قرارات تعديل الانحرافات والتصحيح،وتُسهم أيضا في تحديد الجهات المسؤولة عن ذلك(محسن:٢٠٠٨،٤٨).

٥- توفير المعلومات المحاسبية الخاصّة بموارد الوحدة الاقتصاديـة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي حدثت عليها خلال الفترة المرحلية وغيرها من المعلومات النافعة في تحديد درجة السيولة وطرائق مواجهتها للتعثّر المالي خلال الفترة المحدّدة (محسن:٢٠٠٨،٤٨).

تطوير التقارير المالية السنوية أمرٌ يتحتّم علية ألاستجابة لهُ لما يجري حولها من تطوّرات أو متغيّرات اقتصادية حتى تبقي على دورها فيه، وعندما نتحدث عن تطوير هذه التقارير يجب الإشارة إلى مجموعة محاور منها ما تتضَّمنُهُ التقارير المالية المرحلية من معلومات فضلاً عن سرعة وتوقيت إيصال المعلومات و هنا جاءت التقارير المالية المرحلية لتسدَّ العجز والتقصير في التقارير المالية السنوية عبر توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تمتاز بالملاءمة والحداثة مّما يعزّزُ من فعالية اتّخاذ القرارات الاستثمارية (باعكضة:٢٠١٤،٤٠). وتَتمثّل أهميّة الإفصاح عن المعلومات المحاسبيـة في التقارير المالية المرحلية من خلال تحقيقها لأهداف متعدّدة تقترن بإستخدام المعلومات من قبل مستخدميها. فمن خلالها يتُمّ توصيل المعلومات عن الأداء الحالي للوحدة الاقتصاديـة على أسس دقيقية وواضحة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم لغرض ترشيد قراراتهم. وكذلك توصيل المعلومات وبأسلوب قابل للفهم وملائم وموثوق به حول أنشطة الوحدة الاقتصاديـة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية لمستخدمي تلك المعلومات لِمَنْ يعتمدُ عليها كمصدر رئيس، أو مَنْ يمتلك الموارد والسلطة المحدودة في الحصول عليها . وكذلك توفير أساس لاتّخاذ قرارات اقتصادية عبر توفير معلومات عن الوحدة الاقتصاديـة تساعد مستخدميها في المقارنة والتنبُّؤ وتقويم المقدرة الكسبية والتدفّقات النقدية المحتملة مَنْ خلال التوقيت والكمية وعدم التأكّد(أبو بكر:٢٠١٩،٥٧). إنّ التقارير المالية المرحلية أسهمت في معالجة بعض جوانب التقصير التي

وجدت في التقارير المالية السنوية، إذْ حرصت على توفير معلومات بصورة مختصرة في وقت زمني قصير، لهذا يعد التوقيت الملائم للمعلومات هو من أفضل الاهداف التي حدّدتها التقارير المالية المرحلية (احمد:٢٣،٢٠١٧). كذلك تساعد المعلومات الواردة في التقاريرالمالية المرحلية على دعم المستثمرين والدائنين وغيرهم بوجهات نظر عميقة في مسائل عديدة مثل التقلّب الموسمي وحالة عدم الانتظام والمتغيّر في الأنماط والاتجاهات لسلوك توليد الدخل والنقد(سلطان وآخرون:١٣٤،٢٠١٣) وتهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحسين كفاءة النظام المحاسبي، لأنها تمثّلُ عدة فترات خلال السنة، إذْ تعمل على توفيّر معلومات للمستخدم في الوقت الملائم عند الحاجة إليها دون تأخير بحيث لا تفقد المعلومات المحاسبية فائدتها في اتّخاذ القرارات (باعكضة:٤١،٢٠١٤).

٢-١-٥ مداخل إعداد التقارير المالية المرحلية :

وبعيدا عن المشاكل التي تظهر عند إعداد التقارير المالية المرحلية. فأنه يستوجب تحديد المدخل المناسب في إعداد تلك التقارير، إذْ توجد مداخل ثلاثة لإعداد التقارير المالية المرحلية هي: مدخل استقلال الفترة المرحلية عن السنة المالية، وكذلك مدخل تكامل الفترة المرحلية مع السنة المالية، والمدخل التوافقي(المشهداني والعبيدي:٢٠١١، ٢٩٨) :

٢-١-٥-١ المدخل المستقل :

تقوم استقلال الفترة المرحلية عن السنة المالية بافتراض إنّ كلّ مدّة مالية مرحلية تَعُدْ فترة مالية مستقلة بذاتها، وبناءا على هذا الأساس تكون نتائج العمليات المرحلية التي تُمّ تحديدها بإّتباع الأسس والقواعد ذاتها المستخدمة في التقارير المالية السنوية. ووفقا لهذا المدخل فإنّ الهدف الرئيس من إعداد التقارير المالية المرحلية يتمثّلُ بالتعبير عن نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية ومركزها المالي فيما حدث فعلا، وإنّ طول الفترة المالية ينبغي إنّ لا يؤثّر على القياس المحاسبي للأحداث والتقرير عنها (الفيومي وآخرون:٢٩٩،٢٠٠٦). ووفقا لما سبق يتّضح أنّه بحسب المدخل المستقل إنّ التقديرات أو التخصيصات لا تختلف عن التقديرات أو التخصيصات المستعملة في التقارير المالية السنوية وكذلك قواعد الاعتراف بالمصروفات التي تطبّق في التقارير المالية المرحلية ذاتها التي تطبق في التقارير المالية السنوية، إذْ يجري الاعتراف بكلفة التشغيل السنوية في الفترة المرحلية التي حصلت فيها بغض النظر عن عدد الفترات المرحلية التي يمكن إنّ تستفاد منه. رغم واقعية المدخل المستقل لكنّه لا يخلو من أوجه القصور، مثل تجاهله لمبدأ مقابلة المصاريف والإيرادات المتحقّقة، ولاسيما عندما يتّصف نشاط الوحدات

الاقتصاديـة بالموسمية، كذلك بالنسبة للمصروفات التي تَمْتدّ منافعها لأكثر من فترة مرحلية واحدة (المشهداني والعبيدي:٢٠١١،٢٩٩). وهذا المدخل من الصعب استخدامه لأغراض التنبُّؤ بالمكاسب السنوية، إذْ يلاحظ له تأثير غير مرغوب في عملية التنبُّؤ (أحمد:٢٠١٧،٢٦).

٢-١-٥-٢ المدخل المتكامل :

ينظر إلى الفترة المالية المرحلية بحسب هذا المدخل بكونها جزءاً من السنة المالية، أيْ إنّ الفترات المرحلية تتكامل مع بعضها لتشكل في النهاية الفترة السنوية أوالسنة المالية الكاملة. ويتناول هذا المدخل عند إعداد التقارير المالية المرحليـة العلاقات المحتملة بين الإيرادات والمصاريف المؤجّلة والمستحقّة في نهاية السنة المالية. ويؤدي تطبيق المدخل المتكامل إلى تحقّقُ الكثير من الاهداف والمزايا منها بإمكانية التنبُّؤ بدرجة من الدّقة بصافي الربح السنوي، وسهولة تطبيق المقارنة السليمة بين نتائج الفترات المرحلية للسنة الحالية والفترات المماثلة في السنوات السابقة، وإنّ ما ينظر إلى هذا المدخل على وجود عدد كثير من التسويات متعلّقة بحساب الدخل المرحلي وكذلك كثرة التقديرات، وما ينتج من زيادة احتمالية الوقوع بالأخطاء في التقارير المالية المرحلية (الفيومي وآخرون:٢٠٠٦،١٢٠). كذلك يؤخذ على المدخل المتكامل بأستعمال نسبة كبيرة من التقديرات التي تصاحب عملية إعداد التقارير المالية المرحلية، فربما تكون هنالك تقديرات توجد فيها نسبة من المبالغة أو الخطأ تؤدي إلى تشويه نتائج العمليات في فترة مرحلية لاحقة، مثلا الإيرادات من حملات الإعلان التي يتُمّ القيام بها خلال الفترة المرحلية السابقة، قد تكون في حقيقتها أقلّ من التقدير الحقيقي، وكذلك المؤجّلات من الكلفة الإعلانية للفترة المرحلية الحالية من المحتمل تضعف من إيرادات الفترة المرحلية الحالية والمتراكمات لفترة مرحليـة مبكرة والتي لـم تتحقق، مثلا حملة الصيانة التي يتُمّ تأجيلها لفترة مرحلية لاحقة، فإذا كان هنالك في التقدير نسبة من الخطأ فإنّ ذلك من المحتمل يؤدي إلى ظهور أرباح كبيرة تنعكس في التقارير المالية المرحلية. وأما بالنسبة لأنصار هذا المدخل فإنهم يذكرون بأنّ إجراءات الاعتراف بالكلفة المتحقّقة في ظلّ هذا المدخل تكون ضرورية ومهمة من أجل تفادي التقلبات المضللة في النتائج التي تحدث من فترة لأخرى، وتكون المكاسب المؤقّتة التي يعترف بها في التقارير المالية المرحلية عبارة عن مؤشرا للمكاسب السنوية، تكون مفيدة للأغراض التنبُّؤية، يرى مؤيدي المدخل المستقل إنّ تقليل وزن تقلّبات الدخـل للنتائج المرحليـة ربع سنوية لأهداف التنبُّؤ بالمكاسب السنوية أصبح له تأثيرات غير مرغوبة (المشهداني والعبيدي: ٢٠١١،٣٠٠). ونظرا لعدم تناسب المدخلين والمشاكل الناتجة عن تطبيق المبادئ والفروض المحاسبيـة المتعارف عليهـا والمقبولة قبولا عاما للتقارير المرحلية قام مجلس معاييـر المحاسبة الماليـة (FASB)

بعمل دراسة شاملة للقضية، وبتأريخ ١٩٧٨ أصدر مذكرة نقاش تحت عنوان التقارير والمحاسبة المالية المرحلية لحلّ الجدال القائم بشأن المدخلين (أحمد:٢٠١٧،٢٧).

٢-١-٥-٣ المدخل التوافقي :

تَتّجهُ الممارسة العملية في الوقت الحالي تُجاه المدخل التوافقي في إعداد التقارير المالية المرحلية المرتكز إلى التوافق بين المدخل المستقل والمدخل المتكامل، إذْ يتُمّ الاعتراف بجزء من عناصر الإيرادات والمصروفات في المدد المرحلية التي تحّققتْ خلالها من دون أيّة محاولة لربطها بالأحداث المحتمل حدوثها خلال المدّة المتبقية من السنة المالية حتى وإنّ كان نشاط الوحدات الاقتصادية المعنية يّتسمُ بالموسمية. في حين يبدأ ربط الفقرات الأخرى من الإيرادات والمصروفات بالأحداث المحتمل تحققها خلال المدّة المتبقية من السنة المالية وذلك لهدف الاعتراف بها والإفصاح عنها وقياسها في المدد المرحلية مثل ضريبة الدخل إذْ يتُمّ تحديد المبلغ المستحق عنها لكل مدّة مرحلية بأستعمال معدّل الضريبة السنوي المقدر، ويتم تأجيل مصروفات الإعلان والإعداد التي تتحقّقُ في مرحلة مبكرة من السنة المالية إذْ أنّها تختص بالسنة المالية بالكامل، أيْ إنّ فوائدها تمتدّ على طوال السنة المالية، ولهذا يتُمّ تأجيل هذه الفئة من المصروفات واطفائها على بعض الفترات المرحلية ، كذلك الأمر بالنسبة لمصروفات الصيانة المحتمل حدوثها في مرحلة متأخرة من السنة المالية، إذْ يتُمّ احتساب الجزء المقدر منها والخاص بالفترة المرحلية اللاحقة مصروفات مدفوعة مقدّما (المشهداني والعبيدي:٢٠١١،٣٠٠).

٢-١-٦ مكونات التقارير الماليـة المرحلية :

يستلزم إنّ تحتوي التقارير المالية المرحلية كمستوى أدنى على ما يأتي (أحمد:٢٠١٧،٢٤). :

١- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)، وتكون مختصرة (الملّخص) .

٢- قائمة دخل مختصرة (الملّخص) .

٣- قائمة التدفّقات النقدية وتكون مختصرة (الملّخص) .

٤. قائمة توضيح وتكون مختصرة إمّا :

أ- كلّ المتغيّرات في حقوق الملكية .

ب - المتغيّرات في حقوق الملكية، أي غير تلك الناشئة عن المعاملات مع الملاك .

٥- إيضاحات تفسيرية متممة .

٢-١-٧ محتوى التقارير المالية المرحلية :

لتلافي حالات الازدواج أوالتكرار في المعلومات التي يتُمّ تقديمها في التقارير المالية السنوية، فمن الأفضل إنّ تؤكّد التقارير المالية المرحلية على الأعمال والأحداث الجديدة (سلطان وآخرون:٢٠١٣، ١٣٨). ويتمثّل محتوى وشكل التقارير المالية المرحلية ما يأتي (سكيك:٢٠١٠،٢٠) :

١- يستلزم إنّ تكون القوائم المالية المرحلية مشتملة على العناوين كلّها والإجماليات الفرعية التـي كانت موجودة في القوائم المالية الأحدث. ويسمح للوحدة الاقتصاديـة إنّ تُقَدّمّ باختيارها المعلومات المتّصلة بالوضع المالي بصورة موجزة عوضا عن المعلومات الشاملة التي تدرج بالقوائم المالية في مجموعة كاملة.

٢ - إيضاحات تفسيرية منتقاة يتطلّبها المعيارالمحاسبي الدولي (IAS34) والإفصاح عن ربحية السهم الواحد وذلك في جوهر قائمة الدخل المؤقّتة .

٣- يتحتّم على الوحدة الاقتصاديـة إنّ تطبّق السياسات المحاسبية نفسها في قوائمها المالية المرحلية، كما هو الأمر في قوائمها المالية السنوية الأخيرة ما عدا المتغيّرات في السياسات المحاسبية التي تحدث لاحقا مع ضرورة بيان الاسباب التي أوجبت تلك المتغيّرات، أي قد أُنْجزتْ على أساس موحد.

٤- أن تكرار التقارير المالية المرحلية مثلا (نصف سنوي أو ربع سنوي) لا يؤثّر في قياس النتائج السنوية للوحدة الاقتصاديـة، إذْ يتُمّ القياس لأغراض التقاريرالمالية المرحلية على تأريخه وهو ما يطلّق عليه بطريقة استقلال الفترات المؤقتة.

٥- الإيرادات التي يتُمّ استلامها دوريا وموسمياً أو عرضيا من وقت لآخر خلال السنة المالية يجب الاعتراف بتلك الايرادات أو تأجيلها إذا كان مناسبا، وإنّ هذه الإيرادات يتُمّ الاعتراف بها عند وقوعها

مثل الوحدة الاقتصاديـة التي تحصل إيراداتها كلّها في النصف السنوي ألاول لا تؤجّل جزء من إيراداتها للنصف الثاني من السنة .

٦- لا يتوجّب الاعتراف بالتكاليف المصروفة خـلال السنة الماليـة أوالقيام بتأجيلها في التاريخ المرحلي إذا كان الاعتراف أو التأجيل غير ملائم في نهاية السنة المالية، ولذلك فإن كلفة الصيانة الدورية الرئيسة المخطّطة المحتمل تكبدّها في وقت متأّخر من السنة لا يتوقّع بأن تستحقّ قبل موعدها ما لم يكن هنالك التزام قانوني واستدلالي غير ذلك، وبالمثل فإن تكلفة التطوير التي يتُمّ تكبدّها لا تؤجل في مدّة مبكرة على الأقلّ إنّ تلتزم بمعايير الاعتراف بها كأصل في مدّة لاحقة .

٧- غالباً ما يتُمّ القياس في التقاريرالمالية السنوية والتقارير المالية المرحلية على أساس التقديرات المعقولة إذْ إنّ إعداد التقارير المالية المرحلية يستلزم بشكل عام استعمال أساليب التقرير والتقدير أكثر من المعتاد للتقارير المالية السنوية .

٨- يجب إنّ تنعكس التغيّرات في السياسات المحاسبية بواسطة إعادة عرض القوائم المالية في المدد المالية المرحلية السابقة للسنة الماليـة الحاليـة، والمدد المرحلية المقابلة للسنوات السابقة .

٢-١-٨ أسس القياس المحاسبـي عند إعداد التقارير الماليـة المرحلية :

تؤّكد التقارير المالية المرحلية بضرورة تقديم معلومات عن نشاط الوحدة الاقتصاديـة، ويتطّرق القياس المحاسبي إلى تحديد أرقام الأحداث أوالأشياء بناء على قواعد معيّنة، ويتُمّ قياس العناصر المؤلفة للقوائم الماليـة فضلاً عن الإفصاح عن نواتج عملية القياس في صورة معلومات تتاح لمستخدمي القوائم المالية (لطفي: ٢٠٠٧، ٣٦)، وغالبا ما تحتوي أنشطة القياس المحاسبي المكّونات الآتية (سكيك:٢٠١٠،٢٨) :

١- تعيين عناصر القوائم المالية التي تعكس موضوع القياس

٢- تحديد خصائص موضوع القياس وأوصافه وهنالك أربع أسسْ تستعمل أساس لقياس عناصر القوائم المالية وهي:(التكلفة التاريخية، صافي القيّمة البيعية، تكلفة الاستبدال الجارية، القيّمة الحالية المخصومة للتدفقـات النقدية المستقبلية،) .

٣- تحديد التوقيت الخاصّ بالاعتراف بتأثير الأحداث الاقتصادية .

٤- تحديد وحدة القياس المستخدمـة .

بالنسبة للمدخل المستقل لا تظهر مشكلة التخصيص إذْ إنّ الإجراءات والقواعد المستعملة في التخصيص بين المدد المرحلية هي ذات القواعد والإجراءات المستعملة عند إعداد القوائم المالية السنوية، وفي المدخل المتكامل إذْ تظهر مشكلة تخصيص فقرات الإيرادات والنفقات بين المدد المرحلية من السنة المالية للوحدة الاقتصاديـة والتقلّبات التي تحدث فـي قيم الفقرات طوال هذه السنة إذْ إنّ هذه التقلبات سوف تؤّثر على القيم التنبُّؤية للتقارير المالية المرحلية، إذْ إنّ فائدة التقارير المالية المرحلية في نطاق التنبُّؤ بالأرباح السنوية تقلّ إلى درجة كبيرة إذا لم تشتمل على بعض التعديلات التي تتعلّقُ بالتقلبات في توقيت حدوث الكلف لذلك تقسيم التقلبات التي تحدث في فقرات الإيرادات والمصروفات على خمس مجموعات من حيث طبيعتها وحسب ما يأتي (سكيك:٢٠١٠،٢٩):

أ- التقلّبات الموسمية : تحدث التقلبات الموسمية عندما تتركز ايرادات وتكاليف الوحدة الاقتصادية في فترات موسمية قصيرة كارتفاع مبيعات السلع الشتوية خلال اشهر فصل الشتاء والسلع الصيفية خلال اشهر فصل الصيف.

ب- التقلّبات العشوائية : يحدث خلالها تغيرات وخلل في أحد أو جميع تكاليف النشاط الاقتصادي معين تؤدي إلى اضطراب وتقلبات نقدية وعدم استقرار، يعبرعنها بأنها التناقضات التي تؤدي إلى مرحلة الكساد والركود، وتوقف النمو الاقتصادي.

ج- التقلّبات المجدولة : هي تقلبات تكاد تكون شبه مؤكدة الحدوث تختص بها الوحدة الاقتصادية حول احد التكاليف.

د- التقلّبات الدورية : هي تغيرات الإقتصادية سريعة تحدث وتدور حول إتجاه محور مستقر في الفترة الطويلة أو المتوسطة، وتؤثر هذه التغيرات على النشاط الإقتصادي وتحدث خللاً في التكاليف كما تؤدي إلى تدني معدلات النمو الإقتصادي وتباطؤ التنمية .

هـ- التقلّبات غير المكررة : وهي عبارة تغيرات في تكاليف نشاط معين بسبب أزمات اقتصادية وتعني دراسة غير متكرره.

٢-١-٩ المشاكل التي تظهر عند إعداد التقارير المالية المرحلية :

تَتمثّل الغاية الرئيسية من إعداد تقارير مالية مرحلية هو تقديم تقارير دورية حديثة عن أداء الوحدة الاقتصاديـة للمستفيدين من القوائم المالية ، ورغم المزايا العديدة فإن هذه التقارير لايمكن إنّ تخلو من المشاكل ومن أهمّ تلك المشاكل هي (chaney and jeter:2004, 748). :

١- تكون المدّة التي تغطّيها التقارير المالية المرحلية محدّدة نسبيا فإّن أية أخطاء من التوقّعات يكون لها تأثير واضح وكبير .

٢- يُمثّلُ تحميل المصروفات السنوية على مدد أقصر عائقاً كبيراً أمام معدّي التقارير المالية المرحلية فضريبة الدخل يَتُمّ خصمها نهاية الفترة المالية والتي تكون عادة سنة، وإنّ عملية تحميل الضريبة على مدد أقصر عادة ما يكون أمرا صعبا .

٣- من الصعب تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فعادة ما يتُمّ صرف مبالغ في الربع السنوي الأول مثلا لكن الفائدة من هذه المصروفات ربما لا تؤتي ثمارها لغاية الربع السنوي الثالث أو الرابع من السنة مثل مصروفات الدعاية والإعلان .

٤- التقّلبات التي قد تحدث خلال العام تخفض من أهميّة هذه التقارير إذْ تجعل من المقارنة بين التقارير أمرا عديم الجدوى .

٥- الطبيعة الموسمية، إذْ توجد في بعض الوحدات الاقتصاديـة تقّلبات كبيرة في الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل من مدّة مرحلية إلى مدّة مرحلية أخرى .

٢-١-١٠ تعريف ومفهوم معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) :

لقد جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) الصادر مِنْ قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لغرض تنظيم التقارير المالية المرحلية (المؤقّتة)، والتوجيه بإعداد التقارير المالية المرحلية (المؤقّتة) للدفع بألاهتمام بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لما لها مِنْ التأثير الإيجابي على جودة هذه التقارير لمساعدة متّخذي القرار في التنبُؤ بالأحداث الاقتصادية وبناء الخطط المستقبلية لاتّخاذ القرار الاقتصادي السليم (AL-Shatnawi :2017,159)، والتي تمثّلُ قوائم مالية تغطي فترات مالية أقلّ مِنْ

سنة مالية كاملة ، وفي الغالب إنّ تكون هذه التقارير عن فترة ٣ أشهر وتسمى بـ(ربع سنوية) على الرغم إنّ هناك تشريعات عدّة تَتمّ المطالبة بأن يكون هذا النوع مِنْ التقارير على أساس نصف سنوي (Doinea: 2008,157). ويتمثّل الغرض مِنْ المعيار (IAS 34) هو توفير معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية مِنْ ناحية التوقيت لاتّخاذ القرارات والتي تبنى على أساس القدرة على التنبُّؤ بنتائج السنة المالية الكاملة مِنْ خلال تقويم أداء الفترات المؤقتة (مشكور:٢٠٢٠،٦٦). ويحدَّدُ المعيار(34 IAS) بيان ووصف الحدّ الأدنى مِنْ محتويات التقرير المالي المرحلي، وكذلك يقوم بتحديد مبادئ الاعتراف والقياس في المعلومات المالية المختصرة أوالكاملة لفترة مرحلية، إذْ إنّ تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوقة في حيينها يُحَسَّنَ مِنْ مقدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على معرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح والتدفّقات النقدية وسيولتها ومركزها المالي (مشكور:٢٠٢١،٩٠). وتوجد بعض التعريفات للمصطلحات الرئيسية التي أوردها معيار (IAS 34) وكما يأتي :

الفترة المرحلية : هي فترة الإبـلاغ المالـي التي تكون أقلّ مِنْ السنة المالية الكاملة (وغالبا تكون ربع سنوية أو نصف سنوية) .

التقرير المالي المرحلي : هو التقرير المالي يحتوي على مجموعة كاملة أو مختصرة مِنْ القوائم المالية لمدة تقلّ عن السنـة المالية الكاملة للوحدة الاقتصادية(عبد القادر:٢٠١٣،٨٧).

قائمة المركز المالي المختصرة : هي قائمة مركز مالي يَتُمّ إعدادها في نهاية الفترة المالية المرحلية لتوضَّحُ المركز المالي للوحدة الاقتصادية في ذلك التأريخ.

قائمة دخل شامل مختصرة : قائمة دخل يَتُمّ إعدادها عن الفترة المالية المرحلية لتوضَّحُ نتيجة الأعمال للوحدة الاقتصادية عن الفترة .

قائمة تدفّقات نقدية مختصرة : قائمة تدفّقات نقدية يَتُمّ إعدادها عن الفترة المرحلية لتوضَّحُ المركز النقدي للوحدة الاقتصادية عن الفترة (الجعارات:٢٠١٤،٩٦).

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) بأنهَ ينصّ على الحدَّ الأدنى مِنْ محتوى التقرير المالي المرحلي والذي يتضمن محتوى القوائم المالية التي تصدر عن جزء مِنْ السنة المالية لفترة (ربع أو نصف سنوية)، وكذلك مفاهيم الاعتراف والقياس التي يجب تطبيقها، لتحقيق ترشيد عملية اتخاذ القرارات و إظهار التغيرات الموسمية وتحديد اتّجاه بنود القوائم المالية والمتغيرات فيه(الجعارات:٢٠١٤،٩٦).علاوة

على ذلك، فإّن التقاريرالمالية المرحلية (المؤقّتة) تلبّي دورا مهما كمصدر للتغذية المعلوماتية المتكررة حول الأحداث في الوحدات الاقتصادية ، التي توفّر للمستثمرين المعلومات حول الإشارة إلى المخاطر وعدم اليقين المرتبطة بالتدفّقات النقدية (Alsharairi:2015,100). إذْ يغطي التقرير النصف سنوي فترة مالية تكون ٦ أشهر لأن تقسم السنة المالية الكاملة للوحدة الاقتصادية إلى تقرير نصف السنوي الأول والثاني .أمّا التقرير المالي الربع سنوي فيغطي فترة مالية تكون ٣ أشهر إذْ تقسم السنة المالية على أربع فترات مالية ويحدَّدُ المعيار (IAS 34) إنّ يحتوي التقرير المالي المرحلي (المؤقت) إمّا على مجموعة كاملة مِنْ المعلومات المالية (كما هو موضّح في المعيارIAS1) أو مجموعة مِنْ المعلومات المالية المختصرة للفترة المؤقّتة. ويجب إعداد التقرير المالي المرحلي بألاسس والمبادىء المحاسبية نفسها التي تعد بها التقارير المالية السنوية للوحدة الاقتصادية (Sexton:2018,1004). ويوضَّحُ الشكلان رقم (٢) و(٣) تقسيم الفترات الزمنية للتقرير المالي المرحلي وكما يأتي:

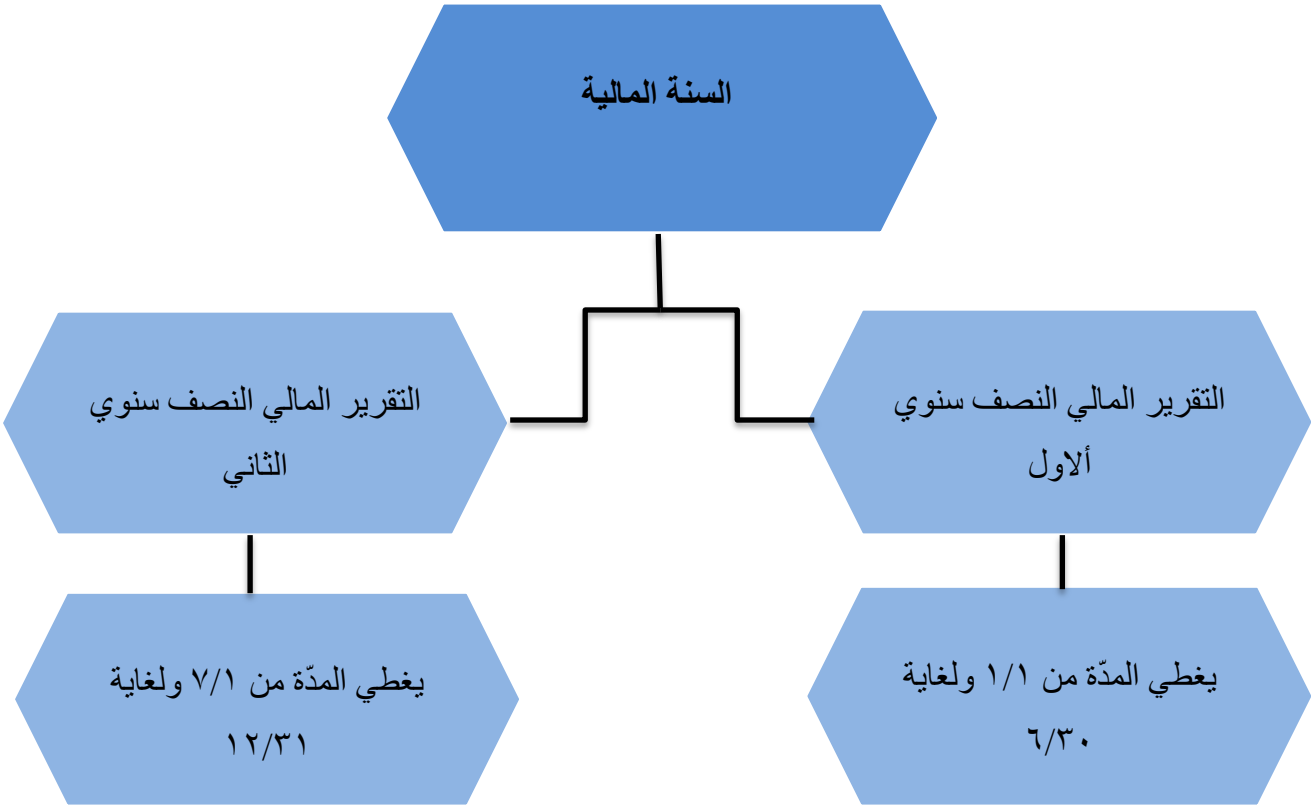

الشكل (٢)

التقرير المالي المرحلي (نصف سنوي)

المخطط:(من إعداد الباحث)

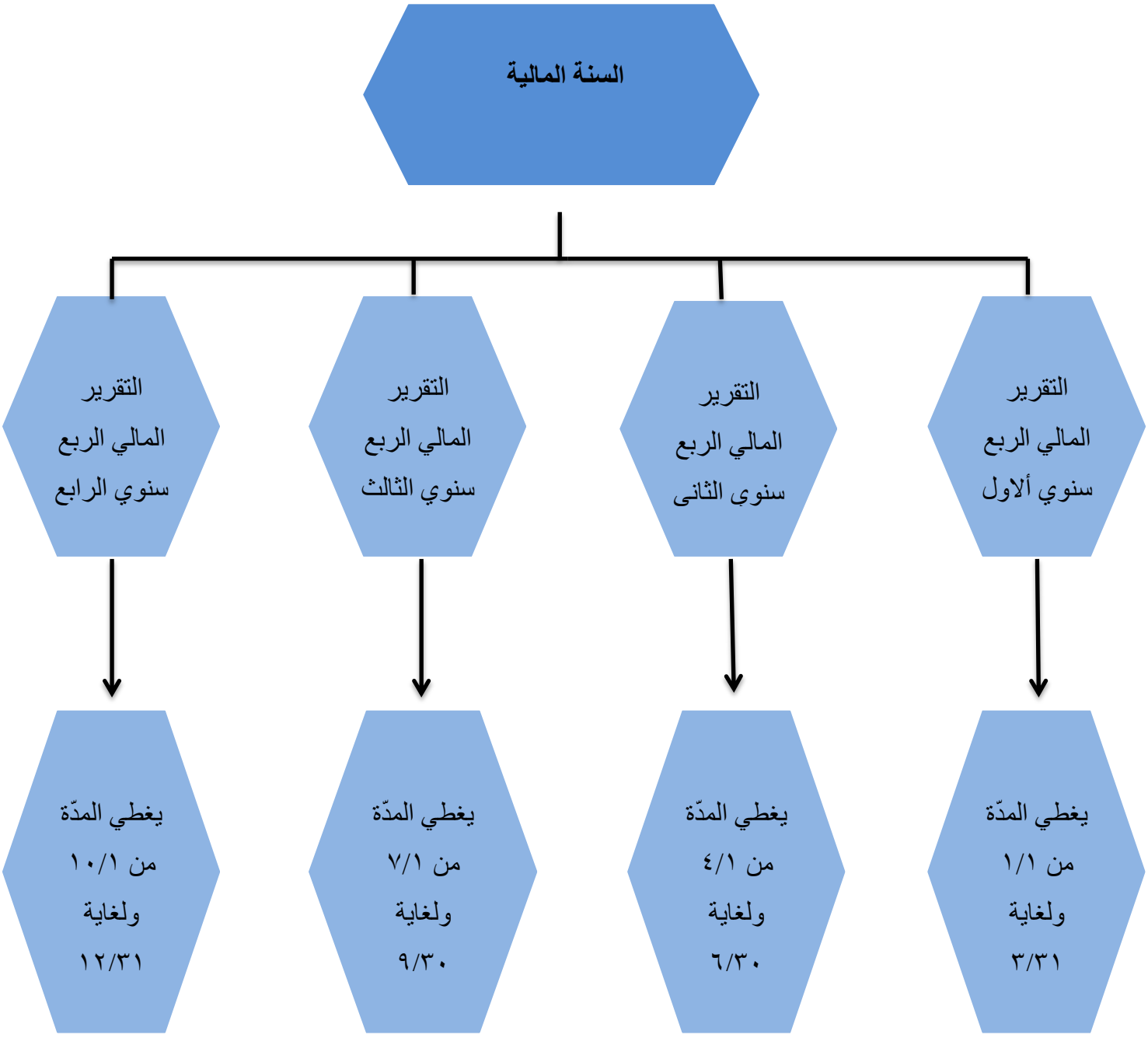

الشكل (٣)

التقرير المالي المرحلي (ربع سنوي)

المخطط:(من إعداد الباحث)

٢-١-١١ نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) :

ينطبق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) على الوحدات الاقتصادية التي تكون مطالبة أو اختارت إنّ تنشر تقريراً مالياً مرحلياً ً، أيْ إنّ عرض القوائم المرحلية يُعَدَّ إختيارياً، ولا يشترط هذا المعيار في الوحدات الاقتصادية بوجوب إعداد التقارير المالية المرحلية ونشرها أو عدد مرات نشر تلك التقارير أو المدّة التي تحتّمُ نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية (مشكور:٢٠٢١،٩٠). ويمكن تلخيص مايتضمّنهُ المعيار(IAS 34) وكمايأتي (الخطيب:٢٠٠٩،٢):

١- يقوم هذا المعيار بتشجيع الوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على إنّ تقدّمَ تقارير مالية مرحلية تتفّق مع مبادئ الإعتراف والقياس والإفصاح المنصوص عليها في هذا المعيار، وبشكل خاصّ يشجع المعيار هذه الوحدات الاقتصادية على تقديم تقارير مالية مرحلية (مؤقّتة)عن فترة النصف السنوي الأول للسنة المالية على أقلّ تقدير. وتقديم تقارير المالية المرحلية (المؤقّتة) للنشر في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوما بعد نهاية الفترة المرحلية.

٢- تلتزم الوحدة الاقتصادية بمتطلّبات المعيار(IAS 34) إذا َتمّ الطلب مِنْ الوحدة الاقتصادية بموجب تشريع محلّي، أو إذا إختارت نشر تقاريرها المالية المرحلية بموجب معايير المحاسبة الدولية.

٣- عند قيام الوحدة الاقتصادية بعدم بنشر تقاريرها المالية المرحلية أو قيامها بتقديم تقارير مالية مرحلية لا تتفّق مع نصوص معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) فإّن ذلك لا يمنعها مِنْ الإمتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عند قيامها بإعدادها التقارير المالية السنوية الممتثلّة لهذه المعايير(إدريس والمهدي ٢٠١٧،١٢:).

٢-١-١٢ المعاملات والأحداث المهمّة :

يستوجب معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) الإفصاح عن العديد مِنْ المعاملات والأحداث المهمة لمستخدمي المعلومات المالية ضمن التقارير المالية المرحلية، وفيما يأتي بيان لتلك المتطلبات (حميدات ٢٠١٩،١٥٤:):

١- يجب إنّ تشتمل القوائم المالية المرحلية على توضيح للمعاملات والأحداث المهمة لكي تساعد على فهم المتغيّرات في المركز المالي للوحدة الاقتصادية والأداء المالي لها مِنْ آخر قوائم مالية سنوية .

٢- لا يستلزم هذا المعيار عرض التحديثات عن معلومات غير مهمة في إيضاحات التقرير المالي المرحلي والمتعلق بمعلومات َتمّ عرضها ضمن إيضاحات آخر تقرير مالي سنوي .

٣- فيما يأتي قائمة بالمعاملات والأحداث المطلوب الإفصاح عنها إذا كانت على درجة مِنْ الأهميّة، وهي على سبيل المثال لا الحصر(حميدات :٢٠١٩،١٥٥) :

الجدول (٢)

قائمة بالمعاملات والأحداث المطلوب الإفصاح عنها

ت	التفاصيل	ت	التفاصيل
١	خفض المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقّق وعكس ذلك التخفيض بالافصاح عنه.	٨	تعثّر سداد الديون أوالإخلال في تطبيق إتفاقية قرض لم تستكمل معالجته في نهاية فترة التقرير أو قبلها.
٢	الاعتراف بخسارة أنخفاض الأصول المالية والأصول غير المتداولة الملموسة وغير الملموسة، وأرباح أواسترداد الخسائر في التدنّي والمعترف بها كخسائر في فترات سابقة.	٩	التغيّرات في الظروف الاقتصادية، وكذلك ظروف العمل والتي تؤّثر على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية للوحدة الاقتصادية، فيما أذا كانت تلك الأصول والالتزامات المالية تقاس بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة.
٣	عكس أيّة مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة.	١٠	التغيّرات في الأصول والالتزامات المحتملة الطارئة .
٤	بيع وشراء بنود ممتلكات ومصانع ومعدات.	١١	العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
٥	تعهدات لشراء الممتلكات والمصانع والمعدات.	١٢	التحّول بين المستويات المختلفة التي تستعمل لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.
٦	التسويات القضائية.	١٣	التغيّرات في تصنيف الأصول المالية الناتجة عن التغيّرات في أغراض أو استعمالات الأصول.
٧	تصحيح أخطاء فترات سابقة.		

الجدول:(من إعداد الباحث وحسب المصدر المذكور آنفاً).

٢-١-١٣ الإفصاحات والإيضاحات الأخرى (الملاحظات) :

يجب الإفصاح علـى شكل إيضاحات ضمن التقرير المالي المرحلي إذْ يَتُمّ الإفصاح عنها على أساس تراكمي مِنْ بداية السنة حتى تأريخه وتشمل ما يأتي (الجعارات:٢٠١٤،٩٦) :

١- التغيّرات في السياسات المحاسبية.

٢- تعليقات تفسيرية تبيّنُ العمليات التشغيليـة الموسمية أو الدوريـة المتعلّقة بالفترة المرحلية.

٣- البنود غيرالعادية (مِنْ حيث الطبيعة والحجم و تكرار حدوثها).

٤- طبيعة المتغيّرات في التقديرات وقيمها.

٥- إصدارات وإعـادة شراء وإطفـاء الأوراق المالية الممثّلة للمديونية والملكية.

٦- التوزيعات التي يَتُمّ دفعها سواء أكانت على مستوى السهم الواحد، أم إجمالي التوزيعات الأسهم بشكل عام .

٧- بعض البنود مِنْ الإفصاح القطاعي مثل: (الإيرادات مِنْ العملاء الخارجيين، الإيرادات الداخلية، الإفصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية).

٨- الأحداث المهمّة التي تتبَّع الفترة المرحلية.

٩- اندماجات الأعمال.

١٠- الاستثمارات طويلـة الأجـل.

١١- الملاحظات الاخرى.

وفي حالة امتثال التقرير المالي المرحلي لمعيـار المحاسبة الدولـي (IAS 34)، فهنا يجب الإفصاح عن ذلك، وكذلك يجب إنّ لا يُعَدَّ التقرير المالي المرحلي أنهّ ممتثلّ لمعايير التقارير المالية الدولية ما لم يمتثل لمتطلبات هذا المعيار جميعها وجميع التفسيرات المتعلّقة بها (Claudia and lucia:2020,4).

٢-١-١٤الأهمّية النسبية في التقارير المالية المرحلية:

في التقرير عن كيفية الاعتراف ببند معّين لغرض إعداد التقرير المالي المرحلـي (المؤّقت)، وتبويبه والإفصاح عنه، فهنا يجب تقدير الأهميّة النسبية المتعلّقة بالبيانات المالية لفترة مرحلية مؤقتة، إذْ يَتُمّ

عرض المعلومات التي تُعَدَّ أنها مهمة نسبيا، وبالرغم مِنْ الاجتهادات الشخصية التي تتعلق بالأهميّة النسبية قد تكون عـادة غير موضوعية، إلاّ إنّ المهم في ذلك إنّ تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المرحلية ملائمة لفهم المركز والأداء الماليين للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المرحلية (اسماعيل:٢٠١٦،١٢). أخيرا لابدُّ مِنْ ألاشارة هنا حول ألافصاح بالقوائم المالية السنوية أنهّ في حالة إذا َتمّ تقدير مبلغ لبند معيّن َتمّ الإبلاغ عنه في التقرير المالي المرحلي، وقد تغيّر بشكل ملحوظ خلال الفترة المرحلية النهائية للسنة المالية ولكن لم يَتُمّ نشر تقرير مالي منفصل لهذا الفترة المرحلية النهائية من قبل الوحدة الاقتصادية، فيجب الكشف عن طبيعة هذا التغيير ومقدارهِ في الإيضاحات التي ترفق بالقوائم المالية السنوية لهذا السنة المالية (سلطان وآخرون: ٢٠١٣، ١٤٠).

٢-١-١٥ الإعتراف والقياس في التقارير المالية المرحلية :

فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية الخاصة بالاعتراف يجب على الوحدة الاقتصادية إنّ تطبّقُ في إعداد قوائمها المالية المرحلية ذات السياسات المحاسبية التي َتمّ تطبيقها في قوائمها المالية السنوية، باستثناء ما يَتُمّ تغييره في السياسات المحاسبية الجديدة للوحدة الاقتصادية بعد تأريخ آخر قوائم مالية سنوية والتي يستلزم إنّ تنعكس في القوائم المالية السنوية التالية. وعلى الرغم مِنْ ذلك يجب ألاّ يؤّثر تكرار نشر تقارير الوحدة الاقتصادية (سنوياً أو نصف سنوياً أو ربع سنويا) على قياس نتائجها السنوية. وتحقيقا لذلك الهدف يلزم إجراء القياسات لأغراض التقريرالمرحلي على أساس يمتد مِنْ بداية السنة حتى تأريخه (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:٢٠٢٠،٩٧٧).أما فيما يتعلق بالقياس المحاسبي فيتحتَّم على الوحدة الاقتصادية إنّ تستكمل عمليات القياس المتعلّقة بإعداد قوائم مالية مرحلية على أساس السنة حتى تأريخه، إذْ يجب إنّ لا تتأثّر نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية بمعدّل تكرار إعداد التقارير المالية المرحلية، مع العلم إنّ التقارير المالية المرحلية تحتاج إلى استعمال أكبر للتقديرات (Sporta: 2017,25). وكذلك يجب مراعاة الجوانب الآتية في عملية القياس (حميدات: ٢٠١٩،١٦٠):

١- مبادىء إلاثبات وقياس خسائر تخفيض المخزون، أو التدنّي في قيمة الأصول أو إعادة الهيكلة، في فترة مالية مرحلية هي ذاتها التي كانت ستتبعها الوحدة الاقتصادية إذا قامت بإعداد قوائم مالية سنوية فقط. وعلى الرغم مِنْ ذلك إذا ثبتتْ وقامت بقياس تلك البنود في فترة مِنْ الفترات المرحلية وأحدث تغير التقدير في فترة مرحلية لاحقة من السنة المالية، فيَتُمّ تغيير التقدير الأصلي للفترة المرحلية اللاحقة، إمّا مِنْ خلال إثبات مبلغ مستحق إضافي للخسارة، أوعلى عكس المبلغ المثبت سابقا .

٢- تستعمل الوحدة ألاقتصادية التي تقوم بإعداد التقرير بشكل نصف سنوي المعلومات المتوفّرة في منتصف السنة أو بعدها بوقت قصير في إجراء القياسات في القوائم المالية لفترة ٦ أشهر الأولى ،

والمعلومات المتوفّرة في نهاية السنة أو بعدها بوقت قصير لفترة ١٢ شهرا، ستعكس قياسات ١٢ شهرا المتغيرات المحتملة في تقديرات المبالغ التي قد تَمّ التقرير عنها لفترة ٦ أشهر الأولى. ولايتم تعديل المبالغ التي قد تَمّ التقرير عنها في التقرير المالي المرحلي لفترة ٦ أشهر الأولي بأثر رجعي، ولكنّه يَتُمّ الإفصاح عن التغيّرات المهمّة في التقديرات مِنْ إذْ الطبيعة والمبلغ .

٣- يستوجب الاعتراف بمصروف ضريبة الدخل عند القيام بإعداد القوائم الماليةالمرحلية على أساس أقصر تقدير للمتوسط المرجح لمعدّل ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للسنة المالية كاملة. وقد يستلزم تعديل المبالغ المصروفة لمستحقّ ضريبة الدخل في إحدى الفترات المرحلية في الفترة المرحلية اللاحقة مِنْ السنة المالية، إذا تغيّر التقدير لمعدّل ضريبة الدخل السنوي.

٤- يَتُمّ تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الصادرة حديثا والتي تكون السارية المفعول خلال فترة القوائم المالية المرحلية إذْ يَتُمّ تطبيقها عند إعداد القوائم المرحلية، وكذلك يجب تطبيقها عند إعداد التقارير المالية السنوية.

ومن خلال ماتقدم في هذا المبحث يرى الباحث أنْ التقارير المالية المرحلية تتمثل في مدّة مالية (نصف سنوية أو ربع سنوية) تكون جزءاً من السنة المالية الكاملة، وأنْ تكرار التقارير المالية المرحلية (نصف سنوية، ربع سنوية) لا يؤثر في نتائج التقارير المالية السنوية للوحدة الاقتصادية ويجب اعداد التقارير المالية المرحلية بنفس السياسات والمبادئ المحاسبية التي اعدت بها التقارير المالية السنوية لغرض تفادي الاختلافات بالسياسات المحاسبية، وأنْ معيار المحاسبة الدولي(IAS 34) يهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية وكذلك وصف مبادىء الإعتراف والقياس،لا يلزم معيار المحاسبة الدولي(IAS 34) الوحدات الاقتصادية بإعداد ونشر تقارير مالية مرحلية ألا إذا كان هناك تشريع محلي يلزمها بذلك. وفي المبحث الثاني سوف نشير الى خصائص المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقارير المالية المرحلية.

المبحث الثاني

خصائص المعلومات المحاسبية

٢-٢-١ نشأة المعلومات المحاسبية :

تُعدّ المحاسبة مِنْ أقدم نظم المعلومات التي عرفتها الوحدات الاقتصادية، بسبب أهميّة المعلومات المحاسبية الكبيرة في التعرّف على الواقع المالي للوحدة الاقتصادية وعلاقاتها المالية مع البيئة المحيطة بها (Alathamneha:2020,1)،حيث تلعب المعلومات المحاسبية دورا مهماً في إدارة الوحدة الاقتصادية، وإنّ مِنْ أهمّ أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر هو توفير المعلومات المناسبة لاتّخاذ القرارات سواء أكان لإدارة الوحدة الاقتصادية أم للأطراف الخارجية المعنيّة بهذه المعلومات . ويعتبر النظام المحاسبي مِنْ أهمّ الأنظمة التي تقوم بإنتاج المعلومات المحاسبية التي تَسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية ومساندتها (سماح :٩،٢٠١٥). وبفعل التطّور الاقتصادي أصبحت المعلومة المحاسبية في وقتنا الحالي لا تقلّ أهميّة عن المورد المالي ورأس المال في تسيير الأعمال وبناء الوحدات الاقتصادية والحفاظ على الموارد المتاحة. لذلك يمثل توفير المعلومات أحد المجالات الحيوية الذي يلقى إهتماماً بالغاً ، كما إنّ التطّورات والأحداث السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في نطاق ثورة المعلومات إنعكست تأثيراتها على العديد مِنْ المجالات . وبسبب التطّوّر الذي حصل في علم المحاسبة سعت الهيئات الدولية المهتمة بالمحاسبة بتطويرمبادئ المحاسبة (الأخضري:٢٠١٦، ٢)، مِنْ خلال الأهتمام بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لمستخدميها في اتّخاذ القرارات (Kay and Ovlia: 2013,4)، تُمثّل المعلومات المحاسبية وسيلة اتّصال بين الأحداث والفعاليات الاقتصادية التي تزاولها الوحدة الاقتصادية ومستخدمو تلك المعلومات عند عملية اتّخاذ القرار(عبد الرحيم وخليفة :٢٥،٢٠١٤)، إنّ جودة أيّ قرار مُتّخذ يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية التي يَتُم عرضها مِنْ خلال التقارير المالية، ومِنْ ثَمّ فأن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات (الشلبي :١٧،٢٠١٧).

٢-٢-٢ مفهوم وتعريف المعلومات المحاسبية :

توصفُ المعلومات المحاسبية بأنّها مخرجاتُ النظام المحاسبي ومرآةٌ تعكس الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ومستوى أدائها وكذلك تُعدّ مِنْ بين أهمّ المدخلات لغرض صناعة واتخاذ القرارات لكلّ مِنْ الأطراف المعنيّة بنشاط الوحدة الاقتصادية ولاسيّما المستثمرين الذين باتوا يطالبون بضرورة تحسين جودة هذه المعلومات بسبب ما لها مِنْ أهميّة كبيرة في اتّخاذ قراراتهم وترشيدها وتنشأ هذه الاهميّة من خلال قوة تأثيرها على طبيعة القرارات وحجمها ونتائجها (Romney et al:2021,29)، ولهذه الأسباب أقدمت العديد مِنْ المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية: كمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس معايير المحاسبة الدولي بتحديد بعض الخصائص التي يجب إنّ تَتّصفُ بها المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة وتحقّق أكبر منفعة لمستخدميها ، وقاما بإصدار العديد مِنْ المعايير المحاسبية التي تصبّ في هذا الاتّجاه، إذْ تتأثّر جودة المعلومات المحاسبية بنموذج القياس المحاسبي وبمستوى الإفصاح عن المعلومات ، فإذا كان القياس المحاسبي ملائماً وموضوعياً وغيَر متحيّز كانت المعلومات المحاسبية المنتجة صادقة وموثوقة وتعطي صورة حقيقية عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية (عبد الحكيم:٢٠٢٠،١٥٢). وتمّثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أيّة وحدة اقتصادية، كما تُعدّ عنصر وصل وتنسيق بين الوحدات الاقتصادية وفروعها ، وكوسيلة اتّصال بين الأحداث الاقتصادية التي تزاولها الوحدة الاقتصادية ومستخدمو المعلومات المحاسبية عند عملية اتّخاذ القرارات، وأنْ جودة أيّ قرار يَتُم اتخاذه تستند على جودة المعلومات المحاسبية التي يَتُم تقديمها مِنْ خلال التقارير المالية (المجهلي:٢٠٠٩،١٥). وتمّثل المعلومات المحاسبية كلاً مِنْ المعلومات الكمّية وغير الكمّية التي تختصُّ بالأحداث الاقتصادية التي يَتُم معالجتها وإعلانها بنظم المعلومات المحاسبية (Romney and Steinbart: 2008,36)، في القوائم المالية التي تُقّدمُ للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستعملة داخليا ، فهي بذلك تُمثّل ناتج العمليات التشغيلية التي تطبّق على البيانات المحاسبية التي تستعمل من قبل الاطراف الخارجية والداخلية التي لها صلة بالوحدة الاقتصادية وما تحقّقه مِنْ فائدة مِنْ استعمالها (بوزيد:٢٠١٣،٥٠). وعُرّفتْ المعلومات المحاسبية بتعاريف عدّة نذكرمنها مايأتي:

الجدول (٣)

تعريفات المعلومات المحاسبية

ت	التعريف	المصدر
١	وتوصف بأنّها المعلومات المنتجة عن تشغيل البيانات المالية داخل نظام المعلومات المحاسبي AIS، والتي يَتُم أستعمالها في زيادة ألاطلاع لدى متخذي القرارات الاستثمارية.	(Abdallah :2013,41)
٢	تُعَّرفُ أنّها نتاج نظـام المعلومات المحاسبي الـذي تتم تغذيته بالبيانات مِنْ خلال القيام بتسجيلها ومعالجتها و إخراجها على شكل قوائـم ماليـة يكون الغرض منها بمثل محرك للإدارة لأستعمالها في إدارة مشاريعهـا إذْ تتوقف فعالية الإدارة على إمكانية مـدى توفير هذه المعلومـات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة.	(صافية والحسين:٢٠١٨،٢٧٧)
٣	عُرّفتْ المعلومات المحاسبية بأنّها عبارة عن مدخلات يقوم بمعالجتها إلى أن تصبح نتائج ويطلق عليها بالمخرجات ولها دورا أساسيا في تحديد فعالية وكفاءة الوحدة الإقتصادية،	(خليفة وعلي :٢٠١٩،٧)
٤	هي مخرجات النظام المحاسبي تعكس الوضع المالي الوحدة الاقتصادية ومستوى نشاطها وتعد من بين أهم المدخلات لأتخاذ القرارات لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بنشاط الوحدة الاقتصادية	(عبد الحكيم:٢٠٢٠،١٥٢)

الجدول:(من إعداد الباحث وحسب المصادر اعلاه).

وتتمثّل المعلومات المحاسبية بمجموعة مِنْ البيانات المالية التي يَتُم تجميعها وتبويبها ثَمَّ معالجتها بطريقة موضوعية مّما يجعلها ذو منفعة لمختلف الاستخدامات في داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية (إبراهيم وآخرون:٢٣،٢٠١٧)، كونها عبارة عن سجلً تاريخي لعمليات وأحداث الوحدة الاقتصادية مِنْ خلال الاستعانة بالطرائق الرياضية لغرض القيام بالعمليات الحسابية والإحصائية والتقديرات لإمكانية تبويبها وتصنيفها طبقا لأسس معينة لخدمة أهداف تلخيص النتائج وتفسيرها لتحديد الأعمال، وتَتّصفُ المعلومات المحاسبية بوصفها سلعة اقتصادية لها تكلفة ومنفعة مِنْ خلال تقدير قيمة المعلومات مطروحا منها تكلفة أنتاجها. قد يكون مِنْ الصعب تحديد تكاليف المعلومات وفوائدها، ومن الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستخدامها ومع ذلك يجب حساب القيمة المتوقّعة للمعلومات بأكبر قدر ممكن مِنْ الفعالية حتى لا تتجاوز تكاليف إنتاج المعلومات فوائدها (Romney and Steinbart:2015,4). وتُعدّ البيانات والمعلومات المحاسبية هي مكونات أساسية لنظام المعلومات المحاسبي وعادة ما يَتُم أستخدامهما بشكل عملي كمصطلحات مرادفة وبقصد الدلالة على معنى واحدعلى الرغم مّما بينهما مِنْ اختلافات(Laudon and Laudon: 2011,17) لذا لا بد مِنْ التمييز بين المفهومين إذْ تتمثّل البيانات بمجموعة مِنْ الحقائق و الرموز والتي يبدأ تجميعها مِنْ داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها نتيجة للعمليات والأحداث التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، والموارد الأولية أيّ المدخلات يَتُم تشغيلها ومعالجتها في النظام المحاسبي لغرض استخراج المعلومات، وكذلك يَتُم وصفها بالمادة الخام في نظام المعلومات، وهو اصطلاح عن الحقائق الأولية (حقائق ثابتة بدون معالجة) أوالإشارات التي يشرع بتلقيها وتسجيلها مِنْ الأحداث موضوع اهتمام الوحدة الاقتصادية (Gelinas et al:2017,18)، وتمّثل البيانات عن حقائق ووقائع وإشارات أولية غير منظمة وغير مبوّبة وهي ذات دلالات تاريخية ولا تؤثر في عملية اتّخاذ القرار، لذا تكون ذات قيمة اقتصادية بسيطة، إذْ تتمثّل البيانات في صورة قيم وتقديرات وحقائق مستقلة عن بعضها بعضاً، وهي غير معدّة في أغلب الحالات للاستعمال المباشر (Romney et al:2021,29)، ويتم إدخال هذه الحقائق في نظام المعلومات المحاسبي لغرض توليد المعلومات وتوفيرها للمستفيدين منها لمساعدتهم في اتّخاذ قراراتهم سواء أكانوا داخليين أم خارجيين، وتحتاج الوحدة الاقتصادية لنظام معلومات يُمدّها بمعلومات دقيقة وذات منفعة وفي الوقت المناسب لاتّخاذ قراراتها المناسبة كما يساعدها في مواجهة التغيّرات التي مِنْ شأنها إنّ تُجري إختلالات تؤدّي إلى عدم إكتسابها الموقع التنافسي (عبد العظيم وآخرون :٨،٢٠١٧).ومن خلال ما تُقّدمُ يمكننا إيضاح الاختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية وحسب الجدول الآتي :

الجدول (٤)

أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية

ت	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
١	طبيعتها	مواد خام تعكس قيماً وحقائق اولية	تعكس قيماً وحقائق نهائية
٢	موقعها في النظام	تتمثّل بمدخلات النظام	تتمثّل بمخرجات النظام
٣	مصدرها	يستكمل الحصول عليها في المراحل الدنيا داخل النظام وخارجه	يستكمل الحصول عليها مِنْ المراحل العليا مِنْ داخل النظام
٤	دلالتها	تكون ذات دلالـة تاريخية بدرجـة كبيرة	تكون ذات دلالة تأريخية ومستقبليه تنبؤُية بدرجه كبيرة
٥	قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة بسيطة اقتصاديا	ذات دلالة عالية اقتصاديا
٦	العلاقة فيما بينها	تكون مفردات مستقلّة عن بعضهـا وممكن مرتبطة	ترتبط مع بعضها بعلاقة تبادلية
٧	تأثيرها على القرار	ليس هناك تاثير مباشر على القرارات	تكون ذات تاثير مباشر في ترشيد القرارات الادارية ودعمها

الجدول:(سماح :١٢،٢٠١٥).

حيث أنّ البيانات تعكس مواداً خاماً تتمثّل بمدخلات في النظام المحاسبي وهي لا تصلح لاتّخاذ القرارات و تتميّز بأنّها غير منظمة (Hall: 2015,3)، أمّا المعلومات فتتمثّل بالمنتج النهائي للنظام المحاسبي والتي تنصرف إلى بيئتها المحيطة لتعكس عن أحداثاً ووقائعاً اقتصادية فعلية (الحبيطي و السقا:٢٠٠٣،٧).
ويمكن توضيح ذلك مِنْ خلال الشكل (٤) الذي يبين عملية إنتاج المعلومات المحاسبية :

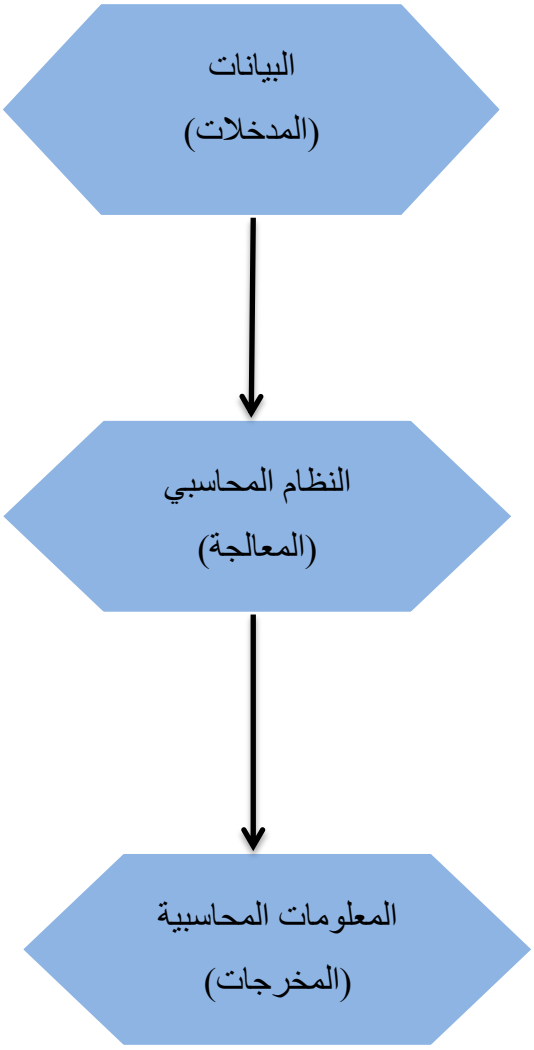

الشكل (٤)

عملية أنتاج المعلومات المحاسبية

المخطّط:(من إعداد الباحث).

٢-٢-٣ أهميّة المعلومات المحاسبية :

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية مِنْ خلال نقص المعرفة، وكذلك حالة عدم التأكد الملازمة للأنشطة الاقتصادية، لذلك فإنّ الهدف مِنْ تقديم المعلومات المحاسبية يحدّد في تخفيف حالة القلق التي تصيب مستخدمي تلك المعلومات، وتظهر أهميّة المعلومات المحاسبية مِنْ خلال الوظائف التي تؤدّيها داخل الوحدة الاقتصادية إذْ أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوحدات الاقتصادية (موسى:٢٠١٠،٦٦)، ويمكن إيجاز أهميّة المعلومات المحاسبية مِنْ خلال النقاط الآتية (بوحفص:٢٠١٨،١٠٩) :

١- تدخل المعلومات المحاسبية في النشاطات والأعمال كُلّها التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية.

٢- تُسهم في اتّخاذ القرارات بأنسب الطرق بأستعمال الموارد المتاحة مِنْ أجل تحقيق الأهداف.

٣- تُسهم المعلومات المحاسبية في تقويم الإنجازات الفعلية التي يمكن للوحدة الاقتصادية إنّ تحقّقها.

٤- تُقلّل المعلومات الدقيقة والمستحدثة مِنْ التعقيدات التي ينشأ عنها تعدد العوامل التي تؤّثر بتداخل القرارات.

٥- تزيد المعلومات المحاسبية مِنْ نشاط الاتّصالات والقرارات عندما تُعدّ بشكل يحقق غرض الإستعمال اليومي والمستمر.

٦- تُعظّم المعلومات المحاسبية مِنْ مقدرة الإدارة على تنظيم الاتّصالات ورسم الخطط والرقابة على مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية.

٧- أصبحت المعلومات بالنسبة لوحدات الأعمال بمثابة الركيزة الأساس التي تعتمد عليها في ممارسة أعمالها في بيئة الأعمال المعقّدة والمتغيّرة.

٢-٢-٤ جودة المعلومات المحاسبية :

تتمثّل جودة المعلومات المحاسبية بالمعلومات الكمّية وغير الكمّية التي تختصُّ بالأحداث الاقتصادية التي تَتّم معالجتها و الإعلان عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في القوائم(pei: 2021,2)، بعبارة أخرى تلك المعلومات المحاسبية الأكثر منفعة في مجال ترشيد القرارات وإنّ جودة المعلومات المحاسبية ومقدارها التي يَتُم تقديمها للمستخدمين سواء أكانواالداخليين أم الخارجيين هي التي تمكنهم مِنْ اتّخاذ قرارات أقتصادية رشيدة (بلال والعمري:٢٠١٩،٨٠)، وتُعدّ جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يعتمد عليه بالحكم على مدى تحقّيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كذلك يمكن إستعمالها كأساس للمقارنة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، الغاية منها إختيار أكثر المعلومات فائدة لدعم المستخدمين الرئيسين في ترشيد قراراتهم (HALL and Chair:2011,5). إذْ أنها تعني ما تتّمتع به مِنْ مصداقية وما يتحقّق مِنْ فائدة للمستخدمين بشرط إنْ تخلو من التضليل والتحريف، وإنّ يَتُم أعدادها وفق مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يُسْهم في تحقيق الهدف مِنْ إستخدامها. ومن خلال ماتُقّدمُ نرى إنّ جودة المعلومات المحاسبية تُمثّل اللبنة الأساس مِنْ أجل تحقّق الأهداف التي تضعها الوحدة الاقتصادية إذْ تساعد في اتّخاذ القرارات الجيدة وتحقيق المردودية المالية والاقتصادية المخطّط لها (الطائي وسلامة:٢٠١٢،١٤٧)، وتوجد معايير عدّة لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامّة على النحو الآتي (خليفة وعلي :٢٠١٩،١٨) :

٢-٢-٤-١ الدقّة:

يمكن الاصطلاح عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقّة التي تَتّسمُ بها هذه المعلومات أيْ بالدرجة التي تمثّل بها المعلومات المحاسبية لكلّ مِنْ الماضي والحاضر والمستقبل إذْ كلما ارتفعت دقّة المعلومات زادت جودتها وارتفعت قيمتها في إظهار الحقائق التاريخية أو التعبير عن الواقع الفعلي أوالتوقّعات المستقبلية.

٢-٢-٤-٢ المنفعة:

وتتمثّل المنفعة في عاملين هما صحة المعلومة، وسهولة الإستخدام من قبل مستخدميها ويمكن إنّ تأخذ المنفعة أحد الأشكال الآتية:

- المنفعة الشكلية :ويقصد بها كلّما توافق شكل ومحتوى المعلومات المحاسبية مع مطالب مُتّخذ القرار أصبحت قيمة هذه المعلومة عالية.

- المنفعة التقويمية والتصحيحية: وتعني ازدياد قدرة المعلومات على تقدير نتائج تنفيذ القرارات، وأيضا قدرتها على تصحيح تباين هذه النتائج .

- المنفعة الزمنية: وتعني ازدياد قيمة المعلومات كلّما أمكن الحصول عليها بسهولة، وفي الوقت المناسب.

٢-٢-٤-٣ الفاعلية:

ويقصد بالفاعلية فعل الأشياء الصحيحة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية فقد تكون الوحدة الاقتصادية فعالة ولكنّها ليست كفوءه ،أيّ أنّها تحقّق أهدافها ولكن بكلفة عالية، وهذه التكلفة العالية معناها خسارة في الموارد. ويؤثر عدم كفاءة الوحدة الاقتصادية بشكل سلبي على فاعليتها، لذا يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية مِنْ زاوية الفاعلية بأنّها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة الاقتصادية أو متّخذي القرارات.

٢-٢-٤-٤ التنبؤُّ:

ويقصد بالتنبؤُّ الأداة التـي يمكن بها أستعمال معلومات الماضي والحاضر في توقعات أحداث المستقبل ونتائجه، إذْ تستعمل هذه التوقّعات في التخطيط واتّخاذ القرارات. وجودة المعلومات المحاسبية إنّما تتمثّل في قدرتها التنبؤُّية وخفض حالة عدم التأكّد عند أستعمالها كمدخلات لنموذج التنبؤُّ مثل نموذج التنبؤُّ بالمراكز المالية.

٢-٢-٤-٥ الكفاءة:

ويقصد بالكفاءة فعل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة ومنْ ثمّ تنخفض التكاليف إذْ يَتُم أستعمال أقلّ كميّة ممكنة مِنْ المدخلات والموارد كالوقت والجهد والمال للحصول على أكبر منفعة.

ويمكن توضيح ماتُقّدمُ مِنْ خلال الشكل (٥) الذي يبيّن معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية :

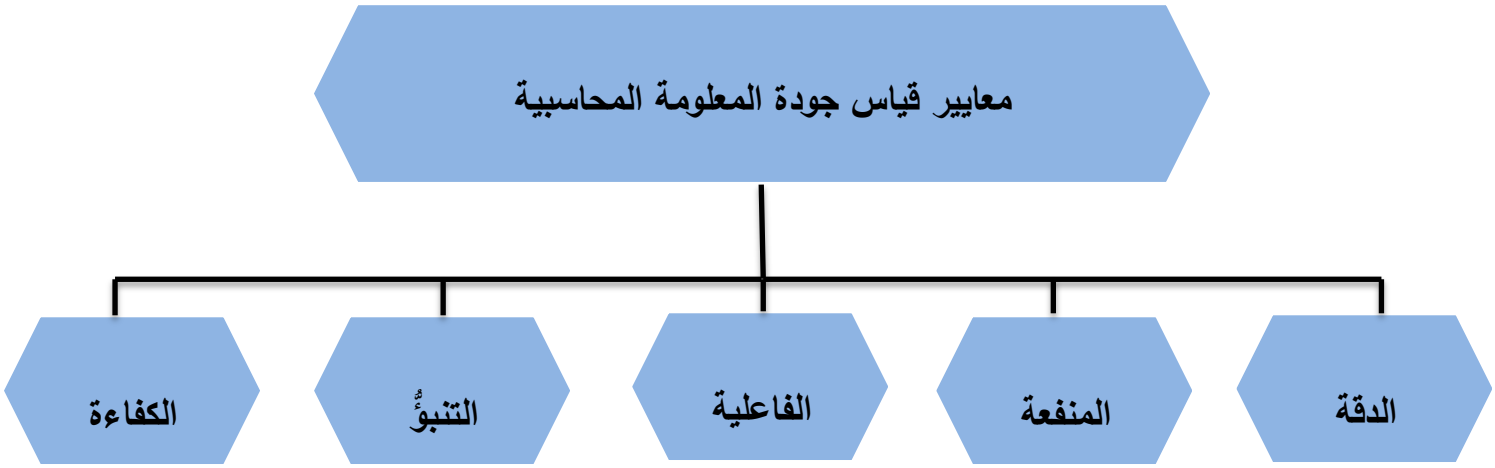

الشكل (٥)

معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

المخطّط:(من إعداد الباحث).

٢-٢-٥ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

تُعدّ خصائص المعلومات المحاسبية إحدى المقومات الأساس للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، والمرحلة الثانية مِنْ مستويات الإطار المفاهيمي للمحاسبة، وهي تُمثّل السمات أو المعايير الفنية التي تُمثّل دائرة الربط التي تصل بين الهدف الجوهري لإعداد التقارير المالية مِنْ جهة ومفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، المبادئ، والمحدّدات) مِنْ جهة أخرى، كما أنّها تُعدّ مِنْ الصفات والمزايا التي يجب إنّ تتميّز بها المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر منفعة وذات جدوى لاتّخاذ القرارات الاقتصادية مِنْ قبل المستخدمين، ومِنْ ثَمَّ ترشيد قراراتهم ألاستثمارية (محاريق:٢٠١٣،١٧)، وقد عُرّفتْ خصائص المعلومات المحاسبية بأنّها المعلومات التي تكون نافعة، وتكون ذات ارتباط أوصلة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وبين القرارات التي يتّخذونها بشكل مباشر(Butterfield: 2016,1)، وهذا الارتباط يعني به نوعية المعلومات التي تسمح بصورة مقبولة لمستخدميها أو السمات التي يجب توفّرها في المعلومات المحاسبية حتى تستطيع تحقيق أهداف مستخدمي هذه المعلومات في اتّخاذ مختلف القرارات

(زكري وامعرف:٢٠١٨،٣٣٨)، وتتمثّل الخصائص النوعية بصفات تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية نافعة للمستخدمين، ولكي يَتُم اختيار الطريقة المحاسبية السليمة ونوع المعلومات ومقدارها الذي يَتُم الإفصاح عنها، والشكل الذي يتم عرض المعلومات به فإنه يستلزم دائما تعيين البديل الذي يقدم أكثر المعلومات فائدة لأغراض اتّخاذ القرار. لذا توصف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنّها عبارة عن مجموعة مِنْ الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية التي يَتُم تقديمها في القوائم المالية، لكي تصبح ذات فائدة لمتّخذي القرارات أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة عالية، ويقصد بها أيضا الخصائص التي يجب إنّ تتميّز بها المعلومات المحاسبية المفيدة إذْ تكون ذات منفعة بدرجة كبيرة للقائمين على إعداد التقارير المالية ولاسيّما في تقويم نوعية المعلومات التي يَتُم إنتاجها عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة (شيبان:٢٠١٩،٢٥٨)، وتهدف المعلومات المحاسبية إلى رفع مستوى المعرفة لدى مستخدميها فهي تطلب بحسب جودتها وملاءمتها لعملية اتّخاذ القرار، فجودة المعلومات المحاسبية مِنْ أهمّ العوامل الضرورية عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية، إذْ إنّ جودة المعلومات المحاسبية المتيّسرة لمُتّخذ القرار تؤثر بشكل كبير على جودة القرارات المتّخذة فإذا زادت درجة جودة المعلومات أصبح اختيار متّخذي القرارات أفضل والعكس صحيح، إذْ إنّ المعلومات ترفع مِنْ رصيد المعرفة لمُتّخذ القرار وتقلّل مِنْ جانب المخاطرة المتعلّقة باتّخاذ القرارات (عمر وعلي:٢٠١٩،١٢٨).

٢-٢-٦ أنواع خصائص المعلومات المحاسبية :

يكمن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة مِنْ الخصائص للمعلومات المحاسبية هو توفر مجموعة مِنْ المقاييس أوالمعايير التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات منفعة لمستخدمي تلك المعلومات، فإذا ما توافرتْ هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية مكنها مِنْ تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وتقديم الفائدة لمستخدمي المعلومات ومِنْ ثَمَّ تحقيق الأهداف (الهادي وآخرون:٢٠١٨،٢٧٠)، ولتكون المعلومات المحاسبية نافعة يجب إنّ تكون ملاءمة ولها القدرة على التنبؤ وإنّ تتوفر في الوقت المناسب وتمّثل بموثوقية وبصدق ما تهدف إلى تمثيله، ويَتُمّ تعزيز منفعة المعلومات إنّ كانت قابلة للتحقّق والفهم، ولذلك يَتُم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين: تُمثّل المجموعة ألاولى الخصائص ألاساسية المتمثّلة بخاصّية الملاءمة، وخاصية التمثيل الصادق، والمجموعه الثانية تُمثّل الخصائص الثانوية والتي تعكس القابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقّق والتوقيت المناسب (عمر:٢٠١٦،٩)، وكما موضح بالشكل (٦):

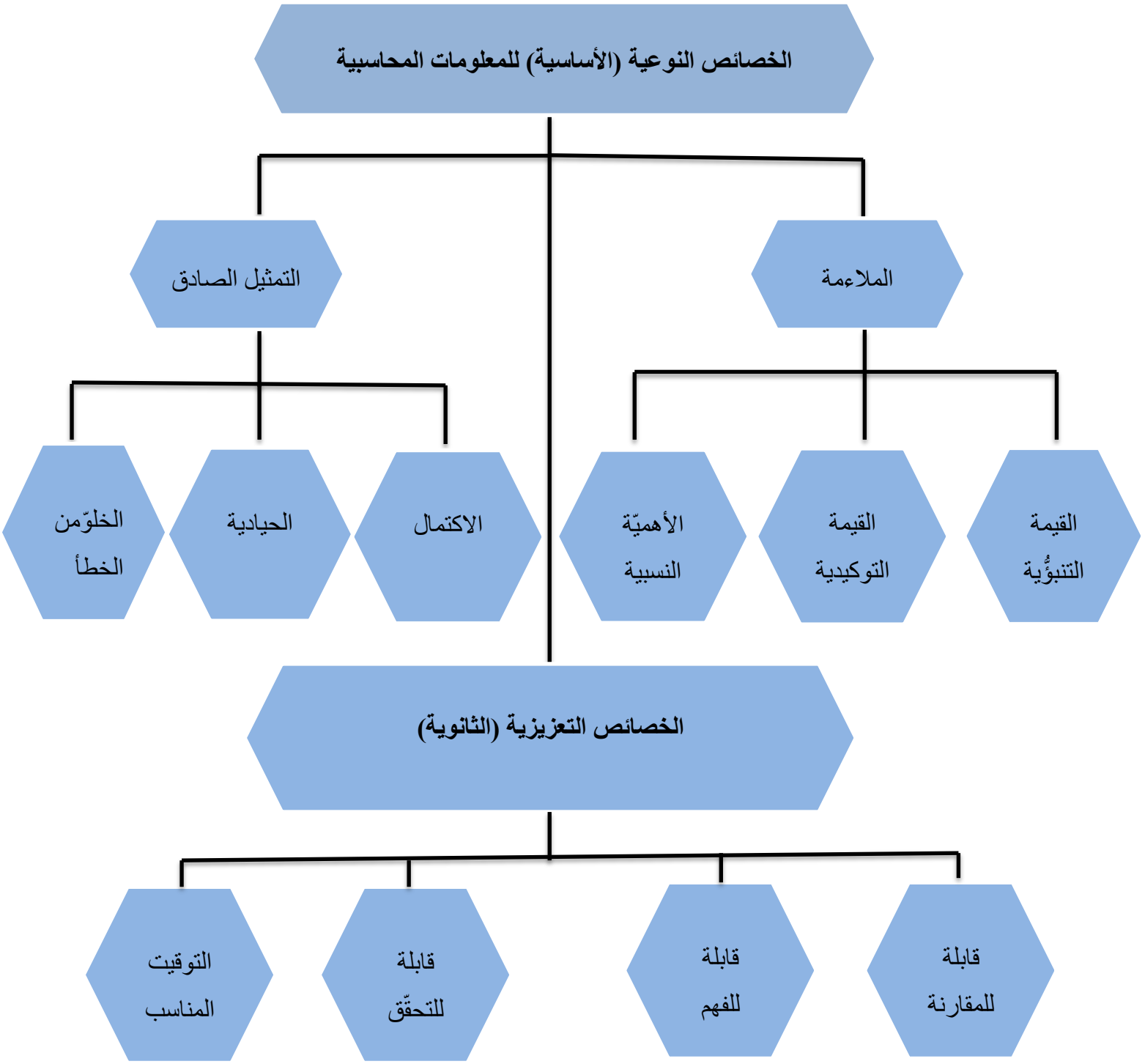

الشكل (٦)

خصائص المعلومات المحاسبية

المصدر:(Kieso and others:2019,69)

٢-٢-٦-١ الخصائص النوعية (الأساسية) للمعلومات المحاسبية :

وتتمثّل الخصائص النوعية بخاصية الملاءمة والتمثيل الصادق، وتتفرع إلى خصائص فرعية وكالآتي:

١- الملاءمة :

تعني إنّ تكون للمعلومة المحاسبية القدرة في التأثير على عملية اتّخاذ القرار، لذا مِنْ الضروري إنّ تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤُية حتى تكون ملائمة، وبصورة عامة تُعدّ المعلومة المحاسبية ملاءمة فيما إذا كان عدم وجودها مِنْ شأنه اتّخاذ قرار مغاير عن الذي يَتّخُذ في حالة وجودها(فرحات:٢٠٢١،٣١٦). وتكون المعلومات ملاءمة أوترتبط بعلاقة وثيقة بقرار معيّن في حالة مساعدة مِنْ يتخذ ذلك القرار على تقويم حصيلة إحدى البدائل التي يتعلّق بها القرار بشرط توفّر الخصائص التي تَتّصفُ بها المعلومات المفيدة. وعادة ما تكون الملاءمة أما على شكل الملاءمة العامّة التي تتحقّق حين تكون المعلومات متلائمة مع أحتياجات أكبر عدد مِنْ المستخدمين. أوعلى شكل الملاءمة الخاصّة والتي تتمثّل بتلك الملاءمة التي تتحقّق حين تكون المعلومة متلائمة مع أحتياجات أحد المستخدمين دون الآخرين (احمد ورابح :٢٠٢٠،١١). إنّ المعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تَتّصفُ على الأقل بثلاثة أبعاد وهي: تأثيرها بالأهداف وتسمّى الملاءمة للأهداف، وتأثيرها في الفهم وتسمّى الملاءمة الدلالية، وتأثيرها في إتخاذ القرار وتسمّى الملاءمة للقرارات. وتعمل الملاءمة على زيادة تأثيرها في التحكّم بالحاضر و إدراك الماضي مِنْ أجل التنبؤُ بالمستقبل بمنطقية تيسّر على مستخدمي تلك المعلومات عمليات صنع قرار واتّخاذهِ بشكل أدق وأكفأ في حال لو كانت تلك المعلومات غير ملاءمة (معاليم وبوحفص:٢٠١٩،٤٠٩). وتُمّكن المعلومات المحاسبية الملاءمة مستخدميها مِنْ تكوين توقّعات عن النتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ، وكذلك تعزيز التوقّعات الحالية أو إحداث تغييرات في هذه التوقعات، ويعني هذا إنّ المعلومات الملاءمة تفضي إلى تغيرٍ بدرجة التأكّد بالنسبة للقرار محلّ الدراسة، وأيضا تحسين مقدرة مُتّخذ القرار على التنبؤُ بالنتائج المحتملة في المستقبل وتعزيز التوقّعات السابقة والحالية ، وتقويم نواتج القرارات التي بُنيتْ على هذه القرارات (السيد: ٢٠١٧،٢١٦). ومّما سبق ولأجل تحقّق خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية يجب إنْ تتوفّر فيها الخصائص الفرعية الآتية :

أ ـ القيمة التنبؤُّية :

تُسهم القيمة التنبؤُّية للمعلومات في تحسين مقدرة مُتّخذ القرار على التنبؤُّ بالأحداث المستقبلية وإنشاء صورة إحتمالية عنها وفقاً نواتج الماضي والحاضر، والمعلومات الملاءمة تساعد على التنبؤُّ بالعوائد التي ترتبط بالنشاط المستقبلي، إذْ يصعب التنبؤُّ بدون معرفة الأحداث الماضية بما ستكون عليه في المستقبل (ألاخضري:٢٠١٦،٥)، إنّ معرفة نتائج الأحداث الماضية دون أن يَتُم الاهتمام بالمستقبل يُمثل عملاً غير هادف، والجدير بالذكر أن خاصّية القيمة التنبؤُّية لا يتوجب عليها إنْ تكون للمعلومات فيها قيمة تنبؤُّية في حدِّ ذاتها بل إمكانية الإعتماد عليها كأساس للتنبؤُّ بالمستقبل مِنْ قبل مُتّخذ القرار(عصيمي:٢٠١٢،٤٧). وإنّ خاصّية القدرة التنبؤُّية للمعلومات ساعدت المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح وتدارك تنبؤُّات نتائج أحداث الماضي أوأحداث الحاضر، وتلعب المعلومات دورا مهمّا في تعزيز التوقعات السابقة أوتصحيحها ، إذْ أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقدير نتائج مدى صّحة توقّعاته السابقة، وأخيرا تقويم نتائج القرارات التي أتّخذت على هذه التوقّعات (سالم وأحمد:٢٠١٣،٩٣)، وتتمثّل القدرة التنبؤُّية للمعلومات المحاسبية كونها الخاصّية التي تعمل بدورها على التوجيه الجيد والصحيح لسياسات العمل داخل الوحدة الاقتصادية و خارجها ابتداء مِنْ عملية اتّخاذ القرارات اللازمة ذات ألابعاد الستراتيجية كقرارالاستمرار في نشاط معيّن إلى غاية القرارات التي تكون ذات البعد التشغيلي (قويدر:٢٠١٣،٢٨٠).

ب- القيمة التوكيدية :

وتسمُى التغذية العكسية أوالقيمة الاسترجاعية وتكون جزءاً مِنْ مكّونات أيّ نظام للمعلومات، وأيضا مِنْ مكّونات النظام المحاسبي، بسبب ما تمثّله مِنْ أهميّة في إستمرار الوحدة الاقتصادية وتطورها، فإذا توفّرت في المعلومات التي يستخرجها النظام سمة الإرتدادية ساهمت في تحسين نوعية مخرجاتُ النظام المحاسبي المستقبلية وتطويره (أسماعيل ونعوم:٢٠١٢،٢٩٢)، إنّ توافر عنصر التغذية العكسية في أيّ نظام محاسبي ضرورة لا بد منها فهي تعمل لإعادة تدوير المعلومات غير النافعة أوالمعلومات التي يَتُم إستهلاكها مِنْ خلال احتساب إذا ما كانت المعلومة المحاسبية كاملة الصنع أصبحت مجرد إعلان مرتد، وهذا العنصر يعدّ كخاصية للمعلومات المحاسبية، فهو يمنحها مرونة أكثر للعمل المطلوب منها ففي حالة عدم قابليتها للعمل في هذه الفترة فأنهُ بمجرد إعادة تبديلها وفق أيّ هدف معيّن ستكون أكثر فاعلية، فقيمة التغذية الراجعة مِنْ المعلومـة تعكس المدى الذي يسمح لمُتّخذ القرار إنّ يعتمد عليه في توجيه توقّعاته السابقة أو تعديلها (سويسي وخمقاني :٢٠١١،١١).

ج ـ ألاهميّة النسبية (المادية) :

إنّ الملاءمة ترتبط بشكل وثيق بمفهوم (المادية) إذْ تُمثل الأهميّة النسبية قيداً للخصائص النوعية جميعاً للمعلومات المحاسبية ولاسيّما خاصية الملاءمة ومكوناتها، إذْ يعدّ بند معيّن في القوائم المالية مهمّا نسبيا إذا كان إدراجه أو شطبه مؤثّراً في اتّخاذ القرار لدى المستخدمين، ومنْ ثمّ فالبنود التي تتوافر فيها خاصّية الأهميّة النسبية يلزم الإفصاح عنها بصورة منفصلة، لأنّه يقدم معلومات فعالة في اتّخاذ القرارات والا فلا تكون هنالك حاجة للإفصاح عنه، ويمكن النظر للأهميّة النسبية، لأنها قيد حاكمٌ لحجم المعلومات (عبد الحكيم:٢٠٢٠،١٦٥).

٢ـ التمثيل الصادق :

ويقصد بهذه الخاصية الثقة لدى المستخدم بالمعلومات المتوفّرة لإمكانية خلق حالة مِنْ الإطمئنان لديه ،والتي تلمس فكرة إمكانية إنّ يَتُم الإعتماد على هذه المعلومات للعمل بها ، ولكي لتكون المعلومات مفيدة يجب إنّ تكون ممثلّة بصدق وتكون خالية مِنْ الأخطاء المهمّة والتحيّز(سماح:٢٠١٥،٣٣)، وإمكانية الإعتماد عليها مِنْ قبل المستخدمين بوصفها معلومات تعكس بصدق عمّا يقصد إنّ تفصح عنه أومِنْ المحتمل إنّ تعكسه بشكل معقول. وتمّثل مقدار المعلومات التي تنشر في التقارير المالية الخالية مِنْ الأخطاء والتحيز، والتصوير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتَتّصفُ بأمانة التعبير وحياديته، أيّ أنّها تتمثّلُ بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها (معاليم وبوحفص:٢٠١٩،٤٠٩). ويجب إنّ تتوفّر بخاصّية التمثيل الصادق الخصائص الفرعية الآتية :

أـ الإكتمال :

ويقصد بالإكتمال أن تحتوي القوائم المالية على المعلومات كُلّها اللازمة والواجبة للتمثيل الصادق. ضمن مستويات الأهميّة النسبية والتكلفة، إذْ أن أيّ شطب أو حذف قد يؤدي إلى معلومة خاطئة أومضللة، ومنْ ثمّ لن تكون نافعة لمستخدمي القوائم المالية (الهنيني وآخرون:٢٠١٨،١٦٣).

ب ـ الحيادية :

يقصد بالحياد أو عدم التحيّز هوعدم اختيار معلومات بصورة ينتج عنها معلومات مفاضلة جهة أوطرف معيّن مِنْ الأطراف الحريصة والمهتمّة بالمعلومات المحاسبية على حساب الجهات أو الأطراف آخرى وعدم التأثير على المعلومات، وكذلك عدم تهيئتها بصورة مقصودة بحيث يمكن إنّ تخدم مستخدماً دون آخر(الجوهر :٢٠١١،١١٤)، ويجب إنّ تَتسم بالموضوعية والحياد، أيّ يعني خلّوها مِنْ التحيز تجاة المصالح المتعارضة لمن يستعمل تلك المعلومات. إذ إنّ المعلومات المتحيزة لا يمكن عدّها معلومات أمينة ولا يمكن إنْ يثق بها، وكذلك لايمكن الاعتماد عليها كأساس لاتّخاذ القرارات (أحمد ورابح:٢٠٢٠،١٤).

ج ـ الخلو مِنْ الخطأ:

تعني خاصية الخلوّ مِنْ الخطأ بأنهُ لا توجد أخطاء أوإخفاقات في وصف الظاهرة، وقد يَتُم انتقاء وتطبيق العملية التي يَتُم أستخدامها لإنتاج المعلومات التي يَتُم التبلّيغ عنها دون أيّة أخطاء في العملية، وتعني أيضاً ضرورة أنْ تكون المعلومات المحاسبية متسمة بالدقة أيّ إنّ المعلومـة تعكس الأحداث اوالمواقف كما هي في حقيقتها، وفي هذا الشأن فإّن الخلو مِنْ الخطأ لا يقصد الدقّة الكاملة في النواحي جميعاً لذلك فإن التمثيل الصادق لا يقصد الخلّو الكامل مِنْ الأخطاء، لأنّ العديد مِنْ القياسات للقوائم المالية قد تنطوي على تخمينات قائمة على الحكم المهني للإدارة (عبد الحكيم :٢٠٢٠،١٦٦).

٢ـ٢ـ٦ـ٢ الخصائص التعزيزية (الثانوية) للمعلومات المحاسبية :

هي تُمثّل الصفات الثانوية والتي تكون مكمّلة للصفات الأساس لخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويمكن توضيحها كالتالي :

١ـ القابلية للمقارنة :

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان، بمعنى إمكانية إجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدد مِنْ الفتـرات للوحدة الاقتصادية نفسها، كما يمكن إجراؤها بين معلومات محاسبية لعدد مِنْ الوحدات الاقتصادية المماثلة (عمروعلي:٢٠١٩،١٣٣). وكلّما كانت للمعلومات المحاسبية قابلية للمقارنة زادت فائدتها بالنسبة للمستفيدين منها، مع الجدير بالذكر إلى إنّ هذه الخاصية تتأثّر بمبدأ الثبات

في الطرق والأساليب المستخدمة، فكلما تم الالتزام بمبدأ الثبات كُلّما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة (خير الله وآخرون :٢٠١٨،٦٩).

٢ـ القابلية للفهم :

تكون قابلية المعلومات المحاسبية للفهم شرطا مهمّا للحكم على ملخص استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها مِنْ خلال الاعتماد على درجة الوضوح والبساطة (بو زيد:٢٠١٣،٥٤)، ولا تعني البساطة التخلّي عن الجوهر والاهتمام بالشكل، لأنّ البساطة تهدف إلى تسهيل الفهم للشخص البسيط ذي المستوى المتوسّط، إذْ إنّ التعقيد يؤدّي إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال محتواها ومنْ ثمّ انعدام فائدتها. ويعكس هذا الشرط احتمال مستخدم المعلومات المحاسبية مِنْ فهمها بشكل معقول دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية (أحمد ورابح:٢٠٢٠،١٦).

٣ـ القابلية للتحقّق :

يقصد بها إمكانية الوصول للمعلومات نفسها مِنْ قبل جهات أخرى شرط إنّ تكون هذه الأخيرة مستقلّة وتقوم بأستعمال الطرائق نفسها وأساليب القياس المستخدمة عند إعدادها (صافية والحسين:٢٠١٨،٢٧٩)، أيّ إنّ قابلية التحقق هي القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها مِنْ قبل أكثر من شخص، فيما إذا تم استخدام الطرائق نفسها والأساليب في قياس المعلومات المحاسبية. وهناك مفهوم آخر لقابلية التحقق وهو وجود دلائل يرجع إليها في حالة التأكّد مِنْ المعلومات والأرقام التي ترد في التقارير المالية (زكري وامعرف:٢٠١٨،٣٤٢).

٤ـ التوقيت المناسب :

ويقصد به توصيل المعلومات إلى متّخذي القرارات في التوقيت الذي يمكّنهم من تحقيق أكبر قدر ممكن مِنْ المنفعه المرجوّة مِنْ هذه المعلومات، إذْ كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها يكون الاحتمال كبيرا في التأثير في قراراتهم بشكل إيجابي (عطية:٢٠١٤،١٢٧)، وبالعكس إذا تزايد التأخير في توصيل المعلومات أصبحت تلك المعلومات غير ملاءمة لاتّخاذ القرارات، لأنّ عملية اتّخاذ القرار تكون دائما محدّدة بمدة معينة. إذْ توجد علاقة مترابطة بين الملاءمة والتوقيت المناسب، إنّ المعلومات ذات التوقيت المناسب تؤثر على القرار الذي يَتُم تبنيه مِنْ قبل مستقبل المعلومة

(عبلة:٢٠١٨،١١٣)، مِنْ سمات المعلومات الملاءمة أنّها تؤثّربشكل مباشر على قرارمتلقي المعلومات، لذا فإّن تقديم المعلومات في توقيتها المناسب لمُتّخذ القرار يعد دليلا صريحا على كفاءة النظام المحاسبي. أيّ في حالة إعداد المعلومات المحاسبية المراد أستعمالها لغرض معيّن يجب ضبط وقت إعدادها لكي يكون مناسباً للجهات المستخدمة للمعلومات، مثل التقارير المالية التي يَتُم إعدادها في نهاية السنة إذْ يَتُم تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية التي حققتها خلال تلك السنة بغرض جذب أكبر قدرمن المساهمين الجدد للإفصاح عن قوائمها في الوقت المناسب. إذْ إنّ المعني بخاصية التوقيت المناسب هو توافر المعلومات المحاسبية في أوانها قبل إنّ تفقد فائدتها أو مقدرتها على التأثير في مستعمليها ويمكن إنّ يتحقّق ذلك في وفقاً للآتي(بوحفص:٢٠١٨،١٣٧) :

أ- السرعة في تقديم المعلومات بدرجة دقّة أفضل مِنْ درجة الدقّة العالية مع التأخير، إذْ تخسر المعلومات قيمتها إن لم يَتُم تقديمها عند الحاجة إليها.

ب- يَتُم تقديم المعلومات العادية في الوقت المقرّر لذلك، أمّا المعلومات عن الأحداث المهمّة والطارئة فيجب أن يَتُم تقديمها لمُتّخذ القرار بمجرد حدوثها، ويكون بشكل مباشر، حتى وإنّ أسفر ذلك إلى عدم إتباع الدورة المألوفة للتقرير.

ومن خلال ماتقدم في هذا المبحث يرى الباحث بأنْ المعلومات المحاسبية هي مخرجاتُ النظام المحاسبي، وأنْ الخصائص التعزيزية (الثانوية) للمعلومات المحاسبية تكون مكملة للخصائص النوعية (خاصية الملاءمة، خاصية التمثيل الصادق)، وانْ الهدف الرئيسي في تحديد خصائص المعلومات المحاسبية هو توفر مجموعة مِنْ المقاييس أوالمعايير التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات منفعة لمستخدمي تلك المعلومات، وأنْ الغاية من جودة المعلومات المحاسبية هو إختيار أكثر المعلومات فائدة لدعم المستخدمين الرئيسين في ترشيد قراراتهم. وفي المبحث الثالث سوف نشير الى اتّخاذ القرارات الاستثمارية وأهميّة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات.

المبحث الثالث

إنعكاس التقارير المالية المرحلية على القرارات الإستثمارية

٢-٣-١ مفهوم القرار :

مّما لاشك فيه إنّ نجاح مشروعات الوحدة الاقتصادية يتوقّف بدرجة كبيرة على مدى سلامة القرارات المتّخذة، ويرجع ذلك إلى إنّ القرارات يمكن إنْ يترتب على اتّخاذها مجموعة من الأعباء الثابتة التي ليس من السهل تعديلها أوالرجوع عنها في حال بيان عدم سلامة هذه القرارات بعد التنفيذ (Helmy et al:2012,94). ويتّضح من ذلك أهميّة القرارت وما يترتب عليها من مخاطر. ويتمثّل القرار بأنّه عملية اختيار لغرض الوصول بموجبه إلى ماهو مطلوب عمله لمعالجة موقف معين من المواقف التي تواجه عمل متّخذ القرار، وكذلك يقصد بالقرارالإختيارما بين عدد من البدائل بقصد تحقيق هدف أو أهداف عدّة معيّنة (السيد:٢٠٠٩،١٠٤)، وأيضا عُرفَ القرار من خلال عملية اتّخاذ القرارهو تلك العمليةالتي تتميّز بالمرونة لإختيار البديل أوالبدائل المناسبة بعد دراسة جوانب المشكلة كافّة أوالمسألة ضمن ما هو متوفّر من المعلومات مع مراعاة الفترة الزمنية لغرض الوصول للحدّ الأعلى من الفائدة المتوقّعة لتحقيق الهدف المطلوب، وكذلك يمثل القرار بأنّه يعكس إرادة وتصميماً مبنياً من جهة تعرف بإسم متّخذ القرار أوالمدير أوالمسؤول، وهذه الإرادة سوف تتحول في الواقع العملي إلى أفعال لإنجاز مهام أوإحداث تغيير(عبد الكريم:٢٠١٦،٢٠٧). ويمثّل عن القرار بكونه تعبير عن إرادة أو رغبة محدّدة لدى شخص معيّن (مادي أو معنوي) ويَتُمّ الإعلان عن ذلك من أجل الوصول إلى هدف محدد ويستلزم في هذه الحالة توافر البدائل والاختيارات الواجبة للوصول إلى ما يرجو إليه متّخذ القرار من أهداف، كون القرار يعبّرعن نشاط ذهني وفكري وموضوعي يهدف إلى اختيار الحلّ الأمثل للمشكلة أوالمسألة على أساس خطوات علمية متشابهة عدّة التي يستعملها متّخذ القرار لغرض الوصول إلى الأنسب والأفضل من خلال أختيار البديل من بين بدائل عدّة للتصرفات تجاه مشكلة محدّدة (جابو وآخرون:٢٠١٧،٥١).

٢-٣-٢ عناصر القرار :

ويتكون القرار من مجموعة من العناصر الآتية (صورية:٢٠١٧،٧٠) :

١- القرارات البديلة والتي تمثّل في مجموعة البدائل والتي تشكّل حلولا بديلة للمشكلة المطروحة.

٢- بيئة القرار والتي تمثّل الظروف المحتملة التي تؤثّر على مجموعة البدائل المتاحة ونتائجها.

٣- النتائج والتي تمثّل العوائد المترتبة لكلّ بديل متاح، والتي تتحقّق في إطار الحالة الطبيعية.

٤- متّخذ القرار.

وتظهر عناصر القرار كما في الشكل الآتي :

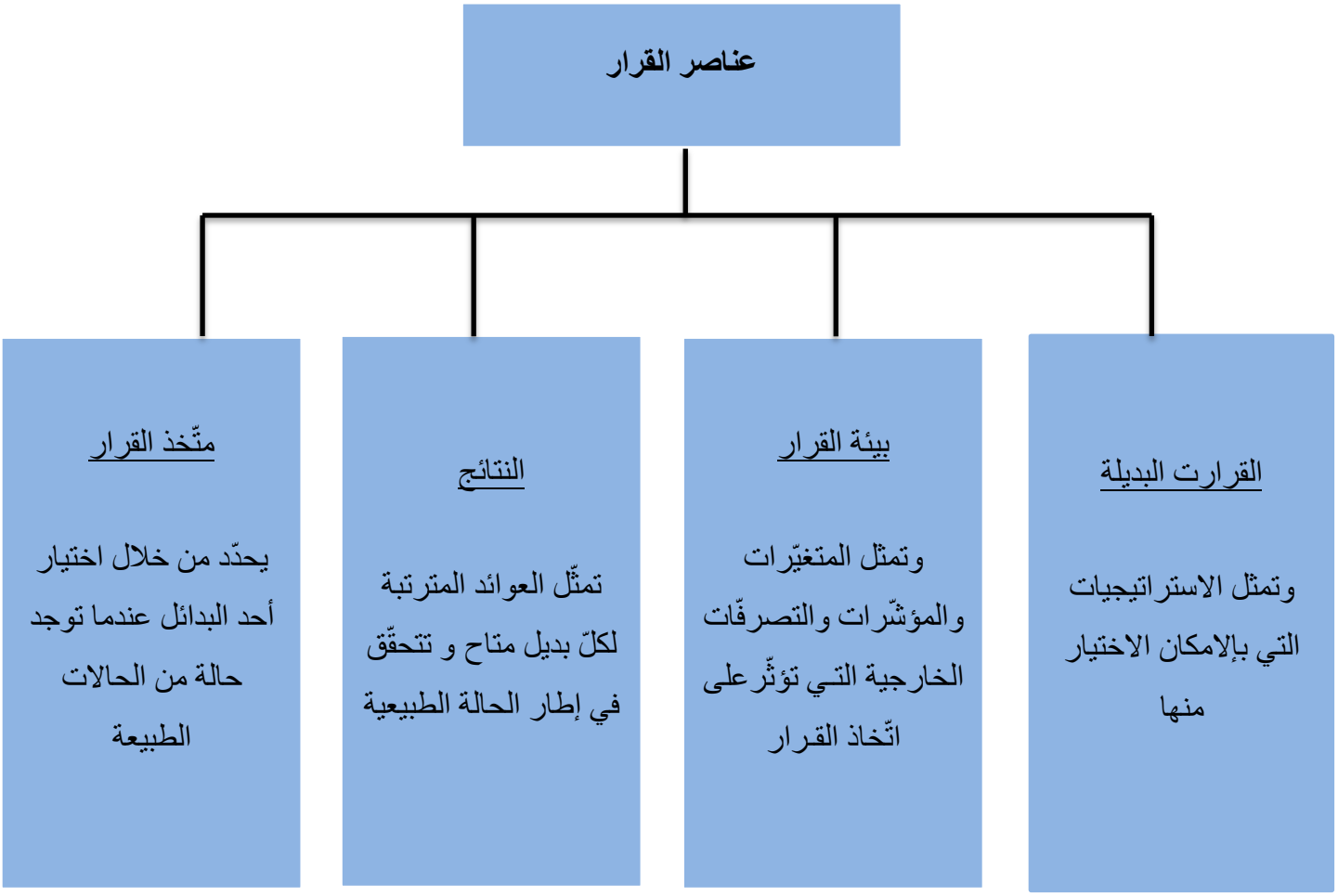

الشكل (٧)

عناصـر القـرار

المصدر:(صورية:٢٠١٧،٧٠).

٢-٣-٣ مفهوم عملية اتّخاذ القرار :

تَتسّمُ عملية اتّخاذ القرارات بالعمومية وسبب هذه العمومية هو عمومية العرض والهدف، أي تماثل المعيار الـذي علـى أساسـه تقام عليه البدائل المختلفة ، إنّ عملية اتّخاذ القرارات هي اختيار البديـل الأفضل من بين البدائل المتوفّره (Shaban and Al-Zubi:2014,2)، إنّ القرار هو الرأي النهائي الذي يصل إليه متّخذ القرار ويعتمده من بين أراء مختلفة مطروحة، أمّا عملية اتّخاذ القرار فتمثّل كلّ مراحل اتّخاذ القرار أبتداءاً من مرحلة تحديد المشكلة أو المسألة موضوع القرار(المجهلي:٢٠٠٩،١١١)، وأيضا المفاضلة ما بين البدائل المتاحة لغرض حلّ مشكلة معيّنة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها وانتهائها باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب (موسى:٢٠١٠:٧٥)، وتتمثّل عملية اتّخاذ القرار بكونها فن وعلم، فهي فن لأنّ القرار يتطلّب بيانات عن موضوع القرار وبيانات شخصية ، وعلى متّخذ القرار إنّ يوفق بينهما ليكون القرار سليماً يحقّق الأهداف التي يرجوها، وأيضا اتّخاذ القرار علم لأنّ العديد من القرارات المعقّدة يمكن إنّ تكون بشكل مبسط عن طريق استخدام النماذج الرياضية والإحصائية وبحوث العمليات لغرض معالجة القرارات المعدّة ويمكن أن تكون بشكل مبسط في حال أستخدام النماذج آنفة الذكر في معالجة القرار(يونس:٢٠١٥،٤٦)، والنجاح الذي تحقّقه أيّة وحدة اقتصادية يتوقّف على قدرة قيادتها وكفاءتها في اتّخاذ القرارات المناسبة، وتكون نقطة الانطلاق بالنسبة لكلّ التصرفات والنشاطات التي تَتُمّ داخل الوحدة الاقتصادية وكذلك في علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية (شبير:٢٠٠٦،٦٦).
وعرفت عملية اتّخاذ القرار تعاريف عدّة نذكرمنها مايأتي :

الجدول (٥)

تعريفات عملية اتّخاذ القرار

ت	التعريف	المصدر
١	عملية اتّخاذ القرار هى عملية اختيار من بين عدد من البدائل المتاحه للوصول إلى النتيجة المرجوه لتحقيق ألاهداف.	(Elbarrad:2012,2)
٢	تعدّ الوظيفة المحورية لإدارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها ويتوقّف على قدرتها على اتّخاذ قرارات رشيدة لتشغيل مواردها المتاحة بين استعمالاتها البديلة.	(أسماعيل وصالح:٢٠١٦،٧٥)
٣	هي عملية تعتمد على التحليل لكلّ البدائل المتاحة من خلال بعض القواعد والإجراءات تبدأ من تحديد المشكلة حتى اختيار البديل المناسب	(ابوسن:٢٠١٧،٤٠)

الجدول:(من إعداد الباحث وحسب المصادر آنفة الذكر).

٢-٣-٤ صفات القرار:

وتتمثّل صفات القرار في النقاط الآتية (صورية:٢٠١٧،٧١)

١- تكلفة القرار: يجب إنّ نوازن بين تكلفة صناعة القرار وأهميته، فالعلاقة بينهما طردية، حيث تعدّ القرارات اليومية هي الأقل تكلفة بين القرارات، بمعنى إنّ للقرارات تكلفة أقتصادية يجب مراعاتها عند التطبيق والمّمارسة.

٢- فترة الصلاحية: بمعنى أنّه خلال هذه المدة يكون القرار فعّالا وإيجابيا ولكن بعدها قد يتحوّل إلى قرار سلبي، فالعديد من القرارات تكون إيجابية ولكن بسبب عدم مراعاة عناصر مقوّماتها والحفاظ عليها أصبحت سلبية.

٣- للقرارات معايير تقيس تأثير هدفها وتكفل تطبيقها خلال فترة صلاحيتها، إذْ يجب مراعاة إنّ يكون القرار مرنا جادا حتى يكون فعالا.

٤- القرار والمعلومات مكمّلان أحدهما للآخر، فلا يوجد قرار بدون معلومات، وتحديث المعلومات يضمن صيانة القرار.

٥- القرار بلا حرية يكون هشّاً وناقصاً، إذْ إنّ هنالك صانعا للقرار وآخرمتخذا له، وآخر داعماً له، أي أنّه فريق عمل أحدهما مُكمّل للآخر، ولا يمكن إنّ يجتمعوا جميعهم في شخص واحد إلاّ في حالة القرارات البسيطة .

٢-٣-٥ خصائص اتّخاذ القرار :

تمتاز عمليةاتّخاذ القرار بعدد من الخصائص التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية(عبد الحكيم:٢٠٢٠،٤):

١- إنْ اتّخاذ القرار عملية رشيدة إلى حدٍّ ما إذْ لا يمكن الوصول إلى قرارات رشيدة كاملة، بل يمكن الوصول إلى حَّد معينٍ من المعقولية والرشد.

٢- تتأثر عملية اتّخاذ القرار بعوامل اجتماعية وإنسانية واقتصادية، لأنّ عملية اتّخاذ القرار تتأثر بعوامل سيكولوجية بسبب شخصية الأفراد المساهمين في اتّخاذ القرار أوالمتأثّرين به، وبعوامل إجتماعية وإقتصادية نابعة من بيئة القراروبيئته.

٣- إنّ اتّخاذ القرار عملية تمتدُّ من الماضي إلى المستقبل إذْ إنّ القرار هو إمتداد لقرارات سابقة، وهوحلقة ضمن سلسلة قرارات، إذْ يمتد في المستقبل لأنّ آثار القرار تمتد إلى المستقبل.

٤- يعدّ اتّخاذ القرار عملية ديناميكية مستمرة لأنّها عملية مرحلية تنتقل من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى الهدف، إذْ إنّ التغيّر المستمر للمشكلة يلزم متّخذ القرار بمتابعة التغيير الحاصل لحلّ المشكلة.

٥- تقوم عملية اتّخاذ القرار على مجهود جماعي مشترك، فهي نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحل متعدّدة، وما تتطلبه هذه المراحل من جمع المعلومات وتحليلها وتقويمها وتنفيذ القرار.

٦- إنّ اتّخاذ القرار عملية مقيّدة وتتصف بالبطء أحيانا إذْ إنّ متّخذ القرار يخضع لقيود متعدّدة، ويتعّرض لبعض الضغوطات المتنوعة، وتتّصفُ بالبطء لكونها تستغرق وقتا طويلا لاتّخاذ القرار.

٧- اتّخاذ القرار عملية معقّدة وصعبة إذْ إنّها تتضمّن نشاطات متعددة تحتاج قدرات ومهارات لإنجازها.

٢-٣-٦ مراحل عملية اتّخاذ القرار :

رغم اختلاف أساليب الأفراد في اتخاذ قراراتهم إلاّ إنّ هناك مراحل عملية يجب اتّباعها لاتّخاذ القرار السليم، وتتمثّل هذه المراحل بالآتي (يونس:٢٠١٥،٤٧) :

١- **تحديد المشكلة :** أهمّ مرحلة في عملية اتّخاذ القرار هي تحديد المشكلة التي تكون موضوع بحث اتّخاذ القرار، سبب هذه الأهميّة هو إنّ المراحل الأخرى جميعها تعتمد على تحديد المشكلة فإنْ أخطأتْ الإدارة في تحديد المشكلة فسوف تبذل جهداً كبيراً في حلَّ المشكلة الخاطئة مِن ثمّ سوف تجمع عدد من البيانات غير المرتبطة بالمشكلة الحقيقية ، وفي نهاية الأمر يَتُمّ اتّخاذ قرار خاطئ لا قيمة له، لذا يجب تحديد المشكلة أولا وبعدها البحث عن بدائل الحلَّ والخطوات الأخرى.

٢- **تحديد بدائل حلّ المشكلة :** يلاحظ إنّ متّخذي القرارات عادة يعتمدون على الخبرة الشخصية في الحدّ من البدائل لحل المشكلة، وهو الأمر الذي يؤدّي في الأغلب إلى اتّخاذ قرارات غير رشيدة، وهذه الخطوة لا تتطلّب سوى القيام بحصر البدائل المتاحة وبعد ذلك تقويم تلك البدائل.

٣- **تقييم بدائل حلّ المشكلة :** في هذه المرحلة من الضروري على متّخذ القرار تقويم البدائل والتي تمّ تحديدها في المرحلة السابقة إذْ يَتُمّ ترتيب البدائل حسب الافضلية لغرض تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وبأقلّ كلفة وأكبر عائد، مع مراعاة الإمكانيات المتاحة في الوحدة الاقتصادية فلا يَتُمّ أختبار بديل غير واقعي لايتناسب مع ظروف الوحدة الاقتصادية.

٤- **اتّخاذ القرار :** إذا تم تحديد المشكلة بشكل دقيق وتحديد البدائل المتعلّقة بحلّ المشكلة وبعدها تمّ تقويم تلك البدائل فإنّ عملية اتّخاذ القرار تكون سهلة بحيث تختار الإدارة البديل الذي يحلّ المشكلة بأقل كلفة وأكبر عائد (الطيب وآخرون:٢٠١٧،٦٨).

٥- **تنفيذ القرار:** بعد اختيار البديل المناسب يجب البدء في الجانب التطبيقي للقرار، وهو التنفيذ الفعلي للقرار بأتخاذ الخطوات العلمية اللازمة لذلك.

٦- **متابعة تنفيذ القرار :** لابدُّ من المتابعة والرقابة الجيدة على تنفيذ القرار حتى لا تنحرف ّالخطّة عن المسار المخطط لها، فالمتابعة خطوة في غاية الأهميّة لأنّها تعطي مؤشّرات إذا ما حدثت أية مستجدات تتطلّب التعديل في البدائل التي تخصّ حلّ المشكلة، وذلك لأنّ معظم القرارات يَتُمّ اتّخاذها في ظروف عدم التأكّد والمخاطرة لذا فهي تحتاج إلى المتابعة الجيدة (أبو الدهب:٢٠٢١،٩١٥).

٧- **تقويم مدى الرشد والعقلانية في اتّخاذ القرار:** أي بمعني مقارنة النتائج الفعليـة للقرار بما هو مخطط سابقا، وفي هذه الحالة تّتضح الانحرافات التي تمثّل الاختلاف بين المخطّط والنتائج الفعلية، فالانحرافات السالبة يجب معرفة أسبابها والمسؤولين عنها، في حين الانحرافات الموجبة تشجّع وتحفّز الأفراد الذين ساعدوا على اتّخاذ القرار. وتجدر الإشارة إلى إنّ المشاكل الإدارية في الأغلب تتأثّر بأكثر من متغيّر إذْ تكون هذه المتغيّرات متداخلة ومتبادلة من إذْ التأثير، لذلك فإن حلّ المشكلة يتطلّب أستعمال نموذج قرار والذي يمثّل وصف لطريقة اتّخاذ القرار، وتكون النماذج متفاوتة في درجة الموضوعية والدقّة (يونس:٢٠١٥،٤٧). ويمكن توضيح مراحل عملية اتّخاذ القرار من خلال الشكل الآتي :

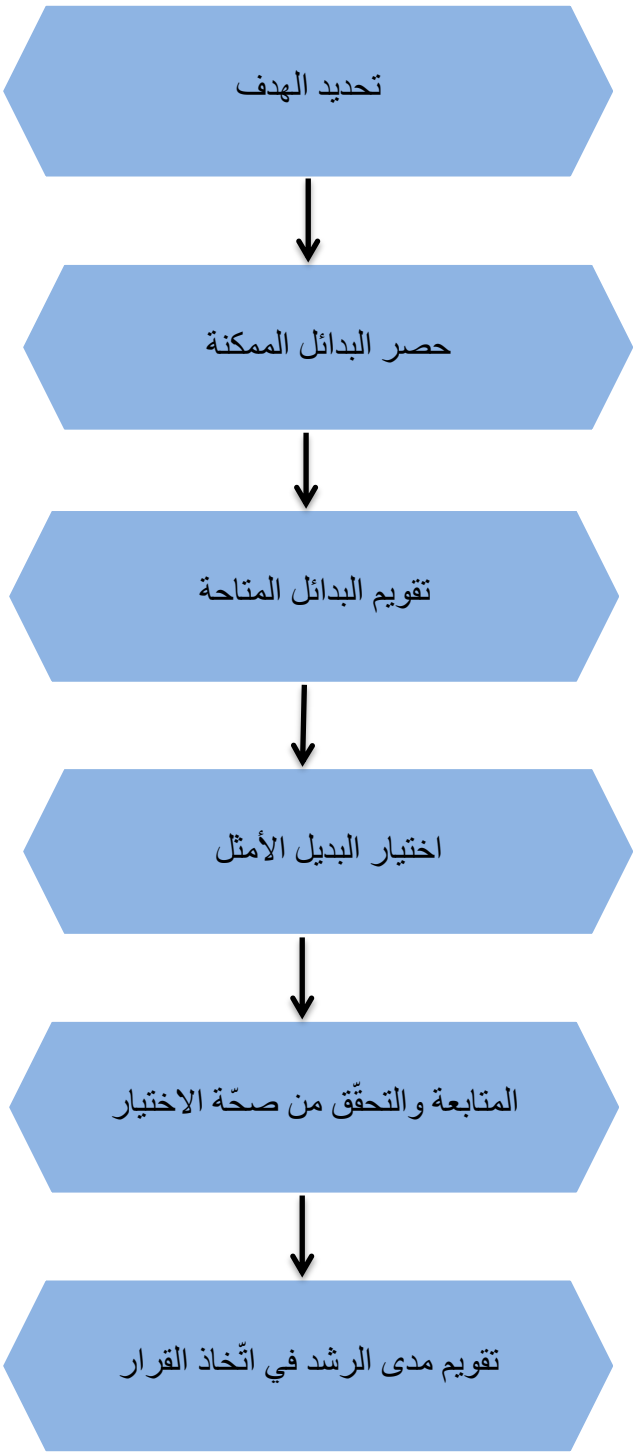

الشكل (٨)

مراحل عملية اتّخاذ القرار

المصدر: (موسى:٢٠١٠،٧٥).

٢-٣-٧ أهميّة اتّخاذ القرار :

تُعدّ عملية اتّخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، إذْ إنّ عملية اتّخاذ القرارات عملية مستمرة وترتبط بجميع المراحل التي تهم العملية الإدارية، ومِن ثمّ أصبحت الأساس في ذلك أبتداءاً من التخطيط ثُمّ التنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة، إذْ يعتمد إستمرار أي مشروع على درجة نجاح إدارته، لأن صحّة اختيارعملية اتّخاذ القرارات تساعد الوحدات الاقتصادية في الوصول إلى هدفها المنشود(عبد الماجد وآخرون:٢٠١٦،٣٤). ومن الناحية العلمية تعدّ القرارات وسيلة علمية وفنية حتمية وفاعلة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها بشكل موضوعى وعلمي (Mohaisen and Al-Abedi: 2019,122)، وتلعب القرارت دورا مهمّا في تجسيد وتكييف وتفسير وتطبيق أهداف وسياسات وستراتيجيات الوحدة الاقتصادية، أمّا من الناحية العملية تكشف القرارات عن القوى والعوامل الداخلية التي تضغط على متّخذي القرار، الأمر الذي يُسهم في تسهيل مهمّةّ الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف و الضغوطات في المستقبل بصورة جيدة، تعدّ القرارت وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة الإدارة على القيام بالوظائف والمهام المطلوب تحقيقها وإنجازها بأسلوب علمي وعملي (طه وآخرون:٢٠١٦،٣٤).

٢-٣-٨ مفهوم الإستثمار :

يمثل الإستثمار أصلاً تحتفظ به الوحدة الاقتصادية لتنمية أموالها من خلال ما يكسب عنه من إيرادات بسبب توليد القيمه الرأسمالية لهذا الأصل لغرض حصول الوحدة الاقتصادية على منافع (CHROBOT: 2013,2)، وأن الاستثمار ينطوي على زيادة الفائدة أو الزيادة بالموارد وذلك لأنّ توظيف مبلغ ما في عمل محدّد أواستخدام مبلغ في نشاط ما يعني تشغيل للأيادي العاملة وان مشروع ما سينجز، كذلك سوف يحرّك بعض الموارد التي سوف يَتُمّ أستعمالها في انتاج السلع المطلوبة أوتقديم الخدمة السلعية. ويُعرّف الاستثمار بوصفه أستعمال المدخّرات في تكوين الاستثمارات أو طاقة إنتاجية جديدة لازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الأنتاجية القائمة أوتحديدها (محمد وآخرون:٢٠١٧،٥٧). وبالمفهوم العام يُعرّف الاستثمار بأنّه توظيف الأموال في الموجودات المختلفة والتي تهدف من خلالها الوحدات الاقتصادية إلى أستعمال الفائض لديها من خلال شراء الأراضي والمباني أوإنشائها وكذلك إيداع الودائع النقدية طويلة الأجل في المؤسّسات المالية وكذلك شراء الأسهم والسندات والحوالات أوالمساهمة بتأسيس المصارف والوحدات الاقتصادية (غانم:٢٠١٧،٨٩٧).

٢-٣-٩ مفهوم القرار الإستثماري :

تعدّ القرارات الإستثمارية أهم القرارات وأصعبها وأعقدها بالنسبة للإدارة المالية، وذلك بسبب طبيعتها الإستثمارية، وتعود أهميّتها لأسباب عديدة:أهمها تأثيرها المباشر على النمّو المستقبلي للوحدة الاقتصادية ،وتأثيرها على مستوى الربح، وتعد هذه القرارات من القرارات الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية والقرار الاستثماري عملية تنبؤ تتطلّب كلّ الوسائل اللازمة لتنفيذه وتحقّق الأهداف المرغوبة منه بالاعتماد على أساليب كّمية ومعايير الاختيار والمفاضلة بين المشروعات (بومعراف ويحياوي:٢٠١٨،١٦٠)، وقد عُرّف قرار الإستثمار بأنّه التخلّي عن أموالٍ يمتلكها الفرد في لحظّه محدّدة وفي مدّة معيّنة من الزمن قد تطول أوتقصر لصالح أصل أوأكثر من الأصول التي يحتفظ بها الفرد لتلك الفترة الزمنية بغية الحصول على تدفّقات مالية مستقبلية (السيد وحسين:٢٠١٩،٦). وعرف القرار الإستثماري تعاريف عدّة نذكرمنها مايأتي :

الجدول (٦)

تعريفات القرار الإستثماري

ت	التعريف	المصدر
١	هو تلك الأموال الخاصّة بإستثمار الفائض من الأموال في أيّ من أوجه الإستثمار المختلفة لغرض المحافظة على رأس المال وتحقّق الارباح من ذلك الإستثمار.	(Al-Theebeh et al:2018,192)
٢	هو القرار الذي يهدف إلى تخصيص مبلغ الأموال التي تستثمر وكذلك اختيار نوع الأصول التي تكّون موضوع الاستثمارات.	(فاطمة وبشرى:٢٠١٩،٩)
٣	عمليه اختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري وبإقلّ كلفة إستنادا إلى دراسة الجدوى الاقتصادية التي تسبق عمليه الاختيار.	(محمد وخلف:٢٠٢١،٣٠٠)

الجدول:(من إعداد الباحث وحسب المصادر آنفة الذكر).

٢-٣-١٠ المقّومات الأساسية لقرار الإستثمار :

تتمثّل المقّومات الأساس لقرار الإستثمار بالنقاط الآتية (أسماعيل وصالح:٢٠١٦،٧٦) :

١- **الإستراتيجية الملائمة للإستثمار:** تبنّى إستراتيجية المستثمر على أسس تفضيله الشخصي، وبناءاً عليها يصنف المستثمرين إلى أصناف عدّة.

٢- **مراحل اتّخاذ القرار:** تتمثّل مراحل اتّخاذ القرار في تحليل الموقف محل القرار وتشخيصه، وتحديد البدائل، وكذلك تقويم البدائل واختيار البديل الأمثل، التنفيذ وتقويم النتائج.

٣- **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:** يُعدّ الإستثمار عملية مبادلة بين العائد والمخاطرة إذْ توجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة زاد العائد المتوقّع ويكون أكبر، وعلى المستثمر إنّ يتنبْأ بمخـاطر أكبـر إذا كان يرغب بالحصول على عائد أكبر.

٣-٢-١١ المبادىء التي يعتمد عليها القرار الإستثماري :

ويمكن تحديد أهمّ المبادىء التي تعتمد عليها القرارات الإستثمارية بالآتي (حسين وآخرون:٢٠١٣،٣٢٣):

١- **مبدأ الاختيار :** يفترض إنّ المستثمر يبحث دائما عن فرص إستثمارية عديدة لما لديه من مدّخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتوفّرة بدلا من اختيار أول فرصة تتاح له .

٢- **مبدأ المقارنة :** إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من ناحية المدة الزمنية وعوائدها ومميزاتها، التي تكون متفاوتة من ناحية العوائد والمخاطرة .

٣- **مبدأ الملاءمة :** يقوم المستثمر بتطبيق هذا المبدأ عندما يقوم بإختيار المجال الإستثماري الملائم ومن بعدها الإستثمارية الملاءمة، ويسترشد المستثمر بمنحنى تفضيله الخاص فى تطبيق هذا المبدأ.

٤- **مبدأ التوزيع :** تختلف الأصول المالية من ناحية درجة المخاطرة والعوائد التي تدرّها تلك الأصول، وعليه فالقرار الاستثماري السليم يجب إنّ يقوم على التنويع بين هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

٢-٣-١٢ خصائص القرار الإستثماري :

تتمثّل خصائص قرارات الإستثمار بالآتي (أحمد وآخرون:٢٠١٦،٣١) :

١- إنّ قرارات الإستثمار تَضُمّ عنصري المخاطرة وعدم التأكد وذلك لأن قرارات الإستثمار ترتبط بالمستقبل مّما يجعل العائد أو الربح المتوقّع الحصول عليه من الاستثمار غير مؤكّد الحدوث.

٢- إنّ مخاطر قرارات الإستثمار تكمن في صعوبة وأستحالة الرجوع في القرار دون تكّبد خسائر كبيرة.

٣- تتعّرض قرارات الإستثمار للعديد من المشاكل مثل التنبؤ بالمبيعات، وكيفية تقديرالكلف لعدد من السنوات المقبلة في حالة المخاطرة وعدم التأكّد، وكذلك كيفية تحديد معدّل العائد على الاستثمار.

٤- قرارات الإستثمار بحاجة إلى مبالغ مالية كبيرة، وهذا يؤثّر بشكل مباشر على حياة المشروع الاستثماري والعائد المتوقع، إذْ يستوجب بضرورة التنبؤُ بالإيرادات لفترة زمنية طويلة.

٢-٣-١٣ أهميّة القرار الاستثماري :

يُعدّ القرار الإستثماري من أهمّ قرارات الوحدة الاقتصادية المتخّذه لأنّه يحدّد مصير الوحدة الاقتصادية في المستقبل وتظهر أهميّة القرار الإستثماري من خلال النقاط الآتية (ناصري:٢٠١٦،٦١) :

١- اعتماد القرار الإستثماري على التنبؤُات التي تعُد من أصعب مراحل دراسة المشروع الإستثماري، وتكمن هذه الصعوبات في مراعاة الدقّة بالنسبة للنفقات على مر الزمن.

٢- ارتباط القرار الاستثماري ببقاء الوحدة الاقتصادية ونموها على المدى الطويل.

٣- محاولة التحّكم في تأثيرات البيئة الاقتصادية والمالية على الوحدة الاقتصادية.

٤- التسيير الأمثل للموارد المختلفة مثل: (بشرية ، مالية ، مادية ..)

٥- يوجه مّمارسات المستثمرين في اتّخاذ القرارات الإستثمارية بما يساعد في تنمية ثرواتهم الخاصة وكذلك زيادة النموّ الاقتصادي (رمو ويونس:٢٠١٩،٢٧٢).

٦- يزيد من معرفة نقاط القوة والضعف لدى الوحدات الاقتصادية المراد الإستثمار فيها للوصول إلى قرار إستثماري رشيد (رمو ويونس:٢٠١٩،٢٧٢).

٢-٣-١٤ أنواع القرارات الإستثمارية :

إنّ للقرارات الإستثمارية العديد من التصنيفات ومِنّ بين أهمّ هذه التصنيفات التي ندرجها بالنقاط الآتية (بن داس وورات:٢٠٢٠،١٨) :

١- **قرارات تحديد أولويات الإستثمار:** يتمّ اتّخاذ القرار الإستثماري من بين عدد من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لغرض تحقيق الأهداف نفسها ليصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل ذي الافضلية بناءاً على العائد أوالفائدة خلال مدة زمنية معينّة، وبعدها يقوم بترتيب أولويات الإستثمار تبعا للأولويات التي يحددّها والاهتمامات التي تخّص كلّ مرحلة، فإذا حدّد إنّ العائد على الإستثمار هو الذي يحكم تفضيله فسوف ترتّب البدائل طبقا لهذا المدخل.

٢- **قرار قبول الإستثمار أو رفضه :** في هذه الحالة سيكون أمام المستثمر بديل واحد لإستثمار الاموال في نشاط معين أو الإحتفاظ بها، بمعنى قبوله للفرصة أو رفضها بسبب عدم إمكانية التنفيذ.

٣- **قرارات الإستثمار المانعة تبادليا :** في هذا النوع من القرارات يوجد العديد من الفرص الإستثمارية، ولكن إختيار المستثمر إحدى تلك الفرص في نشاط محددّ فإن ذلك لايمكّن المستثمر من إختيار نشاط آخر

٤- **القرارات الإستثمارية في ظروف التأكّد والمخاطرة وعدم التأكّد :** يمكن إنّ يتخذّ القرار في ظروف التأكّد حيث شبه انعدام للمخاطرة، ويرجع ذلك لتوفير المعلومات والمعرفة بالمستقبل ونتائجه، و في ظروف المخاطر فتتخذ القرارات الإستثمارية في ظلّ المخاطرة ويرجع ذلك لقلّة المعلومات، أمّا القرارات الإستثمارية التي تستكمل في ظروف عدم التأكّد تعد أشبه بالمقامرة، وتعتمد على الخبرات بسبب عدم توفّر الحدّ الأدنى للمعلومات.

٢-٣-١٥ القرار الإستثماري الرشيد :

يقصد بالرشد هو القدرة على التحليل بشكل منطقي، في حين القرار الرشيد هو الذي يوفّر الحدّ الأقصى في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ضمن معطيات البيئة وقيودها (السيد وحسين:٧،٢٠١٩)، إنّ القرار الإستثماري الرشيد يستند على مبدأ الترشيد الاقتصادي الذي يقوم علية علم لاقتصاد أساسا، فمن المفترض إنّ متّخذ القرار الإستثماري يتّصف بالمقدرة على حسن التصرّف في الموارد النادرة المتوفّرة (Choi and Meek: 2011,40)، بمعنى عملية البحث عن كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أفضل أستخدام ممكن في حالة إنّ يكون لها أستخدامات عدّة، حتى يصل إلى توظيف تلك الموارد في المشروع وإستثمارها الذي يقدّم أكبر عائد ممكن على الإستثمار والأخذ في الحسبان كلفة الفرصة البديلة أوالضائعة والمضحي بها، ويمكن القول إنّ القرار الإستثماري الرشيد هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الإستثماري الذي يُقدّم أكبر عائد إستثماري من بين بدائل عدّة أو بديلين والمبني على عدد من دراسات الجدوى التي تكون قبل عملية الاختيار والتي تجتاز مراحل عدّة وتنتهي باختيار هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي محدّد وفقا لأهداف المشروع الإستثمارية (بية وآخرون:١٧،٢٠١٨)، وأيضا القرار الرشيد يكون مبنيٌّ على بيانات ومعلومات واضحة وحقيقية ومؤكّدة وشاملة، وتكون مرتبطة بالبيئة المحيطة، ويشتمل أيضا على اعتبارات الأدوات التي استخدمت في المعالجة والتقنية المختارة في نقل المعلومات من مصادرها لصانعي القرارات إذْ يكون القرار ذا جودة عالية والقبول العالي (Bagranoff et al 2010,7:). وهناك مدخلان أساسيان لكيفية صناعة القرارات الرشيدة: الأول هو المدخل الفطري لصناعة القرار، ويعتمد على الخبرة السابقة والوعي والحكم الشخصي لصناع القرار، والثاني هو المدخل العلمي الذي يحدد المشكلة بعنايه وثمّ تحليلها وكذلك تحديد البدائل الممكنه و اختيار البديل الأمثل من بينهما (جابو وآخرون:٥٤،٢٠١٧).

٢-٣-١٦ شروط القرار الرشيد :

ويمكن إنْ نلخّص شروط القرار الرشيد بمايأتي :

١- مراعاة خطوات المنهج العلمي في اتّخاذ القرار وتحديد أكبر عدد ممكن من البدائل ذات الأهميّة.

٢- مراعاة خطوات المشكلة واتّخاذ القرار والتي تتمثّل في تحديد المشكلة والبحث عن البديل ودراسة البديل وتقويمه وإختيار البديل الامثل والحلّ الذي يكون أقلّ تكلفة ويحقّق الأهداف وتنفيذ القرار ومتابعته.

٣- الحرص على الأخذ برأي العاملين ومقترحاتهم في الوحدة الاقتصادية لغرض المشاركة في اتّخاذ القرارات التي تساعد في جمع الحقائق وتقوية جانب الرشد في القرار المناسب.

٤- مراعاة البيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية المتمثّلة في القيم والإتجّاهات السائدة لدى الوحدة الاقتصادية والقوانيين والسياسات والأنظمة والإجراءات الفرعية وأيضا مراعاة البيئة الخارجية والمتمثّلة في القوى والعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية والسياسية والثقافية.

٥- تجنّب أخطاء معيّنة يقع فيها متّخذ القرار مثل جمود الفكر والإعتماد لأنّ المستقبل تكرار بسيط للماضي، وكذلك الإعتماد التام على خبرات الإنسان الماضية والإيمان بأفكار مسبقة عن الآخرين(الطيب وآخرون:٢٠١٧،٦٣).

٦- إستعمال وسائل تكنولوجية حديثة في اتّخاذ القرارات الإستراتيجية مثل بحوث العمليات ونظم دعم القرار(Laudon and Laudon: 2006,47).

٢-٣-١٧أهميّة المعلومات المحاسبية في صنع القرارات الاستثمارية :

تهتمُّ المحاسبة بتوفير المعلومات المحاسبة الضرورية لاتّخاذ القرارات، إذْ زادت أهميّة المعلومات والتقارير المحاسبية في السنوات الأخيرة، وأصبحت المعلومات تلعب دوراً أساسياً في العملية الإستثمارية واتّخاذ القرارات الاستثمارية والتي تهدف إلى مساعدة مختلف مستويات الوحدة الاقتصادية في اتّخاذ قرارات أستثمارية سليمة (أحمد وآخرون:٢٠١٦:٣٦)، إنّ أي قرار لا يمكن إنّ يُتّخَذَ بمعزل عن البيئة المعلوماتية ، وأن القرار هو حكم نهائي لعدد من العمليات المصمّمة لبيان المنافع المرتبطة بمجموعة من البدائل المتوفّرة والتي تتضمّن اختيار الأفضل أو البديل الذي يحقّق الفائدة الأكبر، أنّ المعلومـات توصل صاحب القرار إلـى الشعور بالأمان والتقليل من المخاطرة ولاسيّما فيما يتعلّق بالقرارات الاستثمارية ، فمهما كانت خبرة المسؤولين وقدراتهم وكفاءاتهم فلا يمكنهم الاستغناء عن المعلومات في صنع القرارات ، وتساعد المعلومات في إيضاح رؤية صانع القرار وتحسين إدراكه بالعوامل التي تؤثّر في موقف معين وكذلك تؤدّي المعلومات إلى زيادة فاعلية حركة صانع القرار وتُسْهِمُ بشكل مباشر في عملية الاختيارللمعلومات المحاسبية لبمفيدة في أداء الأنشطة الإدارية لأنّها تؤثّر في تنبؤُّات صانع القرار بالنسبة للأحداث المستقبلية، أيْ بمعنى عندما يكون بإمكان صانع القرار إنّ يحسب احتمالات حدوث واقعة معيّنة بناءا على المعلومات التي تتضمّنها التقارير فيكون في مركز أفضل لتقدير النتائج المتوقّعة من قرارات

عدّة، وأخيرا تعتمد كلّ القرارات على المعلومات إذْ إنّ جودة ما يتخذ من قرارات يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، (ابو بكر:٢٠١٨،٧٤) .

٢-٣-١٨ دور المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات الاستثمارية :

تلعب المعلومات المحاسبية دورا مهمّاً في عملية اتّخاذ القرارات، إذْ إنّها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى متّخذ القرارمن جهة ، وتقلّل من عدم التأكّد التي تحيط بالبيئة التي تتخذ فيها القرارات من جهة أخرى، وتتميّز المعلومات المحاسبية بإنّها كمية وقابلة للتحقّق من صحتّها، لذا فإنّها تعد أكثر فاعلية لمساعدة متّخذي القرارات للوصول إلى الحلول المناسبة، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة في عملية اتّخاذ القرارات يجب أنْ تتّصف ببعض الخصائص ، إذْ يجب أنْ تكون ملائمة، وأنْ تتوافر في الوقت المناسب، وكذلك إنْ تكون صحيحة (عبد الكريم:٢٠١٦،٢٣٠)، والمقصود بعملية اتّخاذ القرارات هي عبارة عن المفاضلة بين البدائل المتوفرة لحل مشكلة معيّنة طبقا للأهداف المراد تحقيقها وفقا لسياسة الوحدة الاقتصادية ، إذْ إنّ الدور الرئيس للمعلومات المحاسبية يكمن في مساعدة مستخدميها في معرفة العلاقات التي تعكس العائد والمخاطرة وتحقيق التوازن بينهما وتخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بالاستثمار وما يترتب عليه (دلول:٢٠١٠،٣٥)، وتعدّ عمليات اتّخاذ القرارات ذات أهميّة في عمل الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأحجامها،وهي عمليات التي تتطّلب عنصر رئيساً وهو المعلومات أنواعها جميعاً لا سيّما المعلومات المحاسبية التي أخذت تستعمل في كل الوحدات الاقتصادية لأنّها تَتسّمُ بخصائص نوعية تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتّخاذ القرارات وأمكانية التحقّق من مدى سلامتها وصحّتها، لذلك تُعدّ المعلومات المحاسبية أكثر فاعلية في مساعدة متّخذي القرارات للتوصل إلى البدائل المناسبة (بلال والعمري:٢٠١٩،٨٣). كما إنّ للمعلومات المحاسبية تأثيرآمباشراً على قرارات المستثمرين وَيّتضحُ تأثير المعلومات المحاسبية في حالة تأخير نشر المعلومات المحاسبية أوعدم أعتمادها على معايير ومبادئ المحاسبة المتفّق عليها، وكذلك عند التحيّز في عرضها وعدم دقتها، فإنّ ذلك يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر(الباز وعلي:٢٠١٦،٢٩٣)،

٢-٣-١٩ أنواع المعلومات المحاسبية اللازمة لاتّخاذ القرار الإستثماري :

ويمكن إيجاز المعلومات المحاسبية اللازمة لاتّخاذ القرار الإستثماري كالآتي (موسى:٢٠١٠,٧٦) :

١- معلومات عن البيئة الخارجية : وتتضمّنُ معلومات أقتصادية عن الوضع الحالي المتوقّع للأقتصاد القومي ومعّدلات الناتج القومي والاستهلاك وأسعار الفائدة ومعّدلات التضخمّ ومعلومات تبينّ درجة الاستقرار السياسي.

٢- معلومات عن القطاع الذي تنتمي له الوحدة الاقتصادية : و تَضُمّ معلومات عن معدّلات الأرباح والمخاطرة ودرجة المنافسة ومدى تأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أوفي داخل القطاع ومعلومات عن معدّل نموالطلب القطاع والمستوى التكنولوجي فيه ومعلومات عن العمالة.

٣- معلومات عن الوحدة الاقتصادية : وهي التي تصدر بواسطة الوحدة الاقتصادية أوجهات أخرى تحدد النشاط في الوحدة الاقتصادية بشكل تفصيلي سواء أكانت معلومات محاسبية مثل معلومات نتائج الأعمال المركز المالي والتوقّعات المستقبلية، وغير محاسبية وتتمثّل في كمية الإنتاج والطلب ومعّدلات نموّه ودرجة المنافسة أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية الوحدة الاقتصادية مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الوحدة الاقتصادية.

٢-٣-١٠ أثر جودة التقارير المالية المرحلية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) على القرارات الإستثمارية :

إن تحديد أهداف التقارير المالية المرحلية هو البداية لتطبيق منهج منفعة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين، أيْ إنْ المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر منفعة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بجودة المعلومات الخصائص التي يجب إنْ تّتصف بها المعلومات المحاسبية النافعة، وهذه الخصائص تكون ذات منفعة كبيرة للمسؤولين عن وضع المعايير، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية المرحلية، إنّ الخصائص النوعية التي من الضروري إنّ تحتويها المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لاتّخاذ القرارات الإستثمارية ،حيث يسفر تطبيق الأهداف والخصائص النوعية إلى إعداد معايير محاسبية ذات جودة عالية وتؤدي إلى إيجاد تقارير مالية ذات جودة عالية تُعدّ مفيدة لاتّخاذ القرارات (زكريا:٢٠١٤،٤٩). إذْ أنّ متخذي القرارات يبحثون عن المعلومات المحاسبية الجيدة الأكثر فائدة وهي التي تتميز بالخصائص النوعية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية ولكن لا يتوقفون الى هذا الحد بل على مدى فهمهم وأدراكهم لهذه المعلومات التي من شأنها أن ترشدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، ولتحقيق أهداف التقارير المالية وتقديم المعلومات ذات الجودة والتي تجعلها ذات فائدة لمستخدميها الداخليين

والخارجيين في اتخاذ القرارات او تصحيح القرارات سابقة فأنه يوجد هناك محددين أساسيين لتلك المعلومات يجب أخذهما بعين الاعتبار وهما :

أ- المنفعة أكبر من التكلفة : وتعتبر قيدا حاكما يمثل قاعدة عامة يجب مراعاتها عند أنتاج المعلومات ،وبالتالي أنْ تكون المنفعة أكبر من التكلفة وتكون هذه المعلومات هامة في أتخاذ القرار.

ب- محدد الأهمية النسبية : أي الأعتراف بالمعومات المحاسبية وبالتالي تقسم المعلومات إلى (هامة نسبياً) إذْ يجب معالجة تلك المعلومات بطريقة دقيقة وصحيحة، أي أنها تؤثر في قرار المستخدم، وهذا ما يعطيها صفة المعلومات الملائمة وهذه يمكن قياسها، أو(غير هامة نسبياً) أي لا تتجاوز الأعتراف وبالتالي لا داعي لمعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة أودقيقة، لأنها لا تؤثر في قرار المستخدم وهي بالتالي معلومات غير ملائمة (الشورة:٢٠٢٠،١٦).

وتتمثّل القوائم المالية والإيضاحات والملاحظات التي ترفق بها بإنّها وسيلة الإفصاح الرئيسية التي يعول عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية وتُعدّ التقارير المالية السنوية التي تَمّ تدقيقها هي الوسيلة الأولى التي يعتمدها متخّذو القرارات الاقتصادية، وبسبب التغيّرات المتسارعة والأحداث المستمرة التي تمرُّ بها الوحدة الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود معلومات تغطيّ فترات أقلّ من سنة واحدة، ولهذ السبب تستمد التقارير المالية المرحلية أهميّتها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي(IAS 34) والذي حدد مفهوم التقارير المالية المرحلية والتي تجعل مستخدمي المعلومات المحاسبية على إطلاع بأستمرار على نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي وتكون بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أوحتى شهري وأن تنشر التقارير خلال مدّة لا تزيد عن٦٠يوم من نهاية الفترة المالية المرحلية، ويهدف معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) لوصف وتحديد أدنى حدّ من محتوى التقارير المالية المرحلية، وأيضا وصف مبادىء إعتراف وقياس القوائم المالية الكاملة أوالمختصرة أو لفترة مالية مرحلية محددة، مّما يسهم في تعزيز إستعمال متّخذي المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة (حميدات:٢٠١٩،١٥٢). وتُعدّ التقارير المالية المرحلية من أهم مصادر المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين لأنّها توفّر لهم المعلومات بصفة دورية وفي الوقت الملائم، وبذلك تساعد على إجراء التنبؤُات والتوقّعات اللازمة، وتقويم أداء الوحدة الاقتصادية ومنْ ثمَّ اتّخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، ويعد توقيت الإعلان عن التقارير المالية المرحلية من أهمّ المقاييس التي يَتُمّ أستعمالها لقياس فائدتها ، فإنّ التقارير التي تصل إلى متّخذي القرارات في فترة قصيرة تُعدّ معلومات حديثة يستجيب لعملية اتّخاذ القرار بدرجة أكبر من استجابتها في حال تأخير هذه المعلومات لفترة اطول، ويعد نشر التقارير المالية المرحلية في الوقت الملائم عاملا مهماً لزيادة فائدة المعلومات المحاسبية لمستخدميها فضلاً عن ذلك إنّ عدم مراعاة التوقيت الملائم في

التقارير المالية المرحلية المنشورة قد يزيد الشكوك من صحّة نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية مّما يزيد من احتمال عدم إقبال المستثمرين على الإستثمار في هذه الوحدة الاقتصادية، وتظهر أهميّة التوقيت بالنسبة المعلومات وتوافرها لمتّخذ القرار في الوقت الملائم عند حاجته إليها قبل إنّ تفقد أهميّتها في تأثيرها على عملية اتّخاذ القرار، فكُلمّا أنخفضت الفترة التي تُعدّ عنها التقارير المالية المرحلية تزايدت أهميّتها وملاءمتها لاتّخاذ القرارات الإستثمارية (باعكضة:٢٠١٤،٥٩).والشكل التالي يبين العلاقة بين جودة التقارير المالية المرحليه والقرارات الاستثمارية :

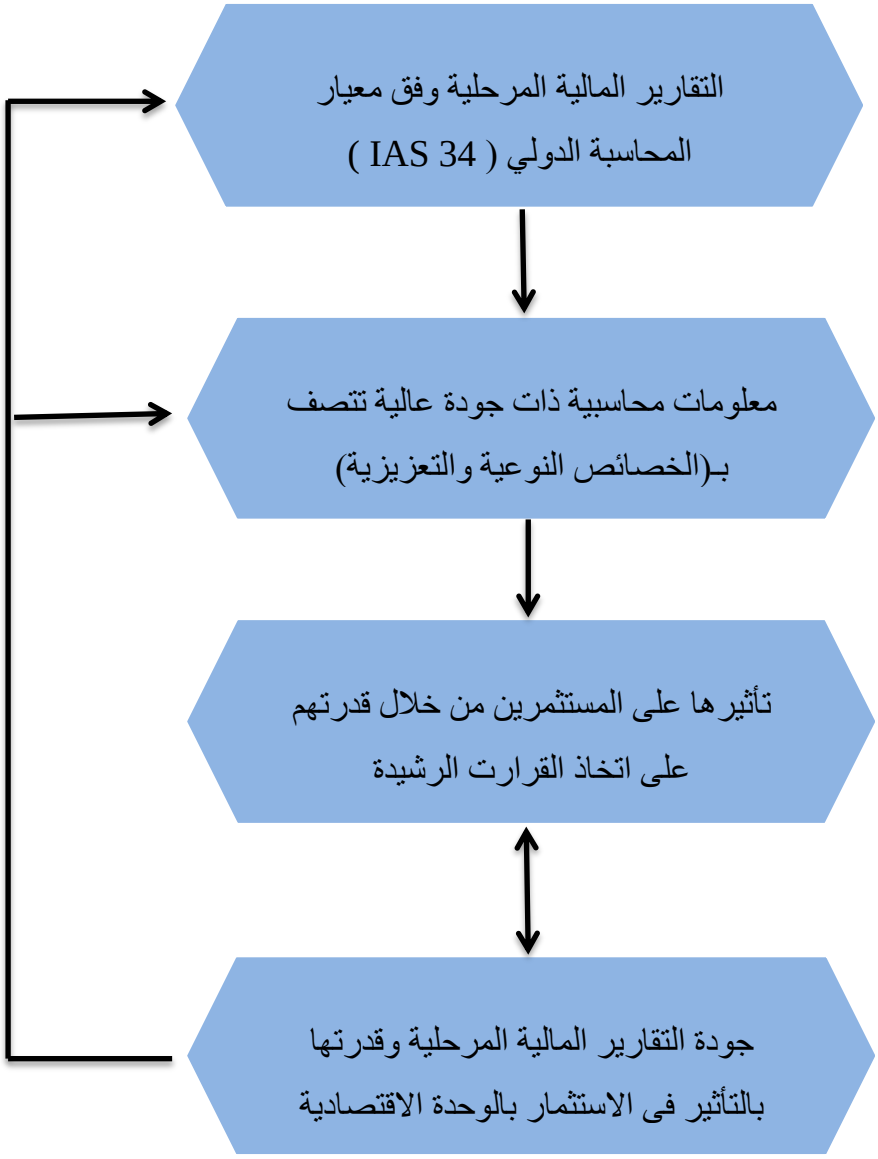

الشكل (٩)

العلاقة بين جودة التقارير المالية المرحليه والقرارات الاستثمارية

المصدر : (المخطط من اعداد الباحث)

ومن خلال ماتقدم في هذا المبحث يرى الباحث بأنْ المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية تمثل عدة بدائل أمام متخذ القرار الإستثماري لأختيار البديل الإستثماري الذي يعطي اكبر عائد إستثماري وبأقل كلفة وأنْ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يساهم في أتخاذ قرارات رشيدة حيث لا يمكن الوصول إلى ترشيد كامل، بل يمكن الوصول إلى حد معين من المعقولية والرشد أذْ تساهم التقارير المالية المرحلية في أتخاذ القرار الذي يوفر الحد الأقصى في تحقيق أهداف الوحدة ألاقتصادية ضمن معطيات البيئة وقيودها. وفي الفصل الثالث سوف نتطرق للجانب التطبيقي لما تم عرضه في الجانب النظري من هذا البحث من خلال استمارة استبيان للوحدات الاقتصادية عينة البحث.

الفصل الثالث

تحليل تأثيرمعيار المحاسبة الدولي 34 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية وفي القرارات الإستثمارية.

المبحث الأول:نبذة مختصرة عن مجتمع وعيّنة البحث.

المبحث الثاني : قياس وتحليل تأثير معيار المحاسبة الدولي 34 في القرارات الإستثمارية.

الفصل الثالث

تحليل تأثير معيار المحاسبة الدولي34 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية وفي القرارات الإستثمارية

تمهيد :

يتمثّل الجانب التطبيقي للبحث أساس جوهري يعتمد عليه الباحث من خلال تطبيق ما تَمّ شرحه في الجانب النظري، ويتنـاول هذا الفصل شـرح للمنهجية التي إتبعها الباحث في الجانب التطبيقي من حيث تحديد مجتمع وعيّنة البحث من خلال وصف الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث ومصادر جمع البيـانات وتصنيف البيانات وتحليلها وعرض الأساليب الإحصائية المستعملة في البحث واختبار الفرضيات ومدى صدقها وثباتها، وجاء هذا الفصل لعرض تأثير التقارير المالية المرحلية المعدّة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 34) على الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومعرفـة أهميّة التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين التي يَتُمّ نشرها ومدى استعمال المستثمرين للمعلومات المحاسبية الواردة فيها لاتّخاذ القرار الإستثماري ويعتمد الباحث في هذا الفصل على المنهج الوصفي التحليلي لأنّه من أكثر المناهج استعمالا ولأنه يتوافق مع موضوع البحث وقد تَمّ الاعتماد في تحليل البيانات على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تطبيق اختبـارات الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن مجتمع وعيّنة البحث

٣-١-١ سوق العراق للأوراق المالية :

أسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب قانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤، وباشر نشاطاته في ٢٤ حزيران ٢٠٠٤.ويَقع مركز السوق في محافظة بغداد وله الحق بفتح فروع في مدن عراقية أخرى، ويكون له شخصية معنوية مستقلة بشكل مالي وإداري عن الحكومة ووزارة المالية ويهدف السوق إلى تنظيم وتسهيل التعامل بالأوراق المالية. وكذلك إعمال التسوية المالية والمقاصة والحفظ والإيداع وغيرها. كما يسعى السوق إلى نشر الوعي الاستثماري وفرص الاستثمار، علاوة على التواصل مع اتّحادات أسواق المال العربية والدولية بهدف تطوير نشاطات السوق، كما لهُ الحق في رفع الدعاوي أمام المحاكم وله الحّق بفرض غرامات مالية على الخاضعين لسلطة السوق في حالة مخالفة اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بالسوق ،ويَتُمّ تمويل السوق من الرسوم التي تدفع من الوحدات الاقتصادية المدرجة والعمولات التي يحصل عليها من حجم التعامل التجاري الذي يَتُمّ في السوق فضلاً عن الغرامات التي يفرضها. ويهدف السوق إنّ يكون سوق مالية متكاملة تقوم بتقديم خدمات مالية شاملة ومتنوّعة وفقا لأهداف القانون ومنافسة الأسواق المالية. وكذلك تقديم خدمات الأسواق المالية بكل كفاءة وفعالية وتميّز بما يحقّق قيمة مضافة للمشاركين في السوق وتنمية سوق رأس المال في العراق، وتنظيم وتدريب اعضائه والوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق بطريقة تتلاءم مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به وتعزيز مصالحهم وتنظيم وتبسيط تعاملات الاوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة، ومن ضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات وتنظيم تعاملات اعضائه بكل ما له صلة من شراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة ، وكذلك تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الوحدات الاقتصادية ببناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار، وتوعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق وأيضا جمع وتحليلها ونشرها الاحصاءات وتحليلها ونشرها والمعلومات الضرورية لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا النظام .

٣-١-٢مجتمع البحث :

ويتكوّن مجتمع البحث من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (١٠٣) إذْ قام الباحث بتحديد مجتمع البحث من الفئات ذات العلاقة بالتقارير المالية المنشورة والصادرة عن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الذين يلعبون دوراً في توفير عنصر المصداقية في المعلومات التي تتضّمنها التقارير المالية، أيّ الفئة المسؤولة عن إعداد التقارير المالية في تلك الوحدات الاقتصادية والمستفيدين منها.

٣-١-٣ عيّنة البحث :

بلغ حجم عيّنة البحث (٤٠) وحدة اقتصادية من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الاعتماد على استمارة استبيان تَمّ تصميمها لغرض اختبار فرضيات البحث وتمّ توزيعها على عيّنة البحث، وتمّ الحصول على آراء الفئة المستهدفة بالاستبيان من خلال الزيارات الميدانية للوحدات الاقتصادية عيّنة البحث والاطلاع على التقارير المالية المنشورة الخاصّه بالوحدات الاقتصادية عيّنة البحث، وكذلك المقابلات الشخصيه مع العاملين في المجال المحاسبي والمالي من مديرين ماليين ومحاسبين، ومدققي الحسابات الداخليين، ومراقبي الحسابات، وهم الجهة المناط بها فحص المعلومات المالية المنشورة وكذلك أصحاب المصالح وتتمثّل في فئة المستثمرين. وقد تكّونَت هذه الاستمارة من أربعة محاور، وكان المحور الأول هل إنّ تطبيق معيار المحاسبي الدولي (IAS34) يحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية، وتضمن المحور الثاني هل إنّ تطبيق معيار المحاسبي الدولي آنف الذكر يحقق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية ، والمحور الثالث المتضّمن هل إنّ تطبيق المعيار المذكور آنف الذكر يحقق الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية: (قابلية المقارنة، قابلية الفهم، قابلية التحقق، التوقيت المناسب) الواردة في التقارير المرحلية، والمحور الرابع حول اختبار هل إنّ اصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين. إذْ تَمّ اختبار ٣١ استمارة أستبيان لفئة المستثمرين لبيان الاستفادة من المعلومات المحاسبية الصادرة عن تطبيق المعيار آنف الذكر، وكذلك اختبار ١٩ أستمارة لمديري القسم المالي بالوحدات الاقتصادية لغرض معرفة مقدار منفعة المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية ،وايضا اختبار ١٦ أستمارة لمراقبي الحسابات لغرض ملاءمة المعلومات المنشورة بالتقاريرالمالية المرحلية من حيث إمكانية المراجعة والفحص، و٤٣ أستمارة للمحاسبين في الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث لبيان مدى أهميّة تطبيق المعيار المذكور، وأختبار ٢٢ استمارة للمدققين الداخليين لوحدات عيّنة البحث. وأن الوحدات الأقتصادية جميعاً

عيّنة البحث مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذْ تَمّ توزيع أستمارة الاستبيان على الوحدات المذكورة لغرض اختبار فرضيات البحث متمثّلة بـ 151أستمارة وتم أسترداد131 أستمارة صالحة للتحليل الإحصائي موزعة على الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث كما مبين بالجدول الآتي :

الجدول (٧)

الوحدات الاقتصادية عيّنة البحث

ت	الوحدة الاقتصادية	محاسب	مستثمر	مدير مالي	مراقب حسابات	مدقق داخلي
١	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1	1	1	–	1
٢	مصرف المستثمار الإسلامي	2	1	1	1	1
٣	مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	2	1	1	1	–
٤	مصرف سومر التجاري	1	1	1	1	–
٥	مصرف الاتّحاد العراقي	1	1	1	1	–
٦	مصرف الثقة الدولي الإسلامي	1	1	1	–	1
٧	المصرف الأهلي العراقي	2	1	1	1	–
٨	المصرف الدولي الإسلامي	1	1	1	1	–

٩	مصرف إيلاف الإسلامي	1	1	1	–	1
١٠	المصرف التجاري العراقي	1	1	1	1	–
١١	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	1	1	1	–	–
١٢	مصرف بغداد	1	1	1	1	–
١٣	الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	1	1	1	–	–
١٤	مصرف المتّحد للاستثمار	1	1	1	–	–
١٥	بغداد لصناعة مواد التغليف	1	1	1	–	1
١٦	مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل	1	1	–	1	–
١٧	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	1	1	–	–	1
١٨	مصرف الاستثمار العراقي	1	1	–	–	1
١٩	مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل	1	1	–	–	1
٢٠	مصرف زين العراق الإسلامي	1	1	–	1	–

٢١	الشركة العراقية لنقل المنتجات النفطية والبضائع	1	1	–	–	1
٢٢	المنصور للصناعات الدوائية	1	1	–	1	–
٢٣	العراقية لصناعات الكارتون	1	–	1	–	1
٢٤	الهلال الصناعية	1	1	1	1	–
٢٥	مصرف نور العراق الإسلامي	1	–	1	–	1
٢٦	مصرف آسيا العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	1	1	–	–	1
٢٧	مصرف عبر العراق للاستثمار	1	1	–	–	1
٢٨	مصرف الخليج التجاري	1	–	–	–	1
٢٩	مصرف آشور الدولي للاستثمار	1	1	–	1	–
٣٠	مصرف الإنصاري الإسلامي	1	1	–	–	1
٣١	شركة النبال العربي للتحويل المالي	1	–	–	–	1
٣٢	شركة بغداد للمشروبات الغازية	1	–	–	1	–

٣٣	شركة الصناعات الإلكترونية	1	–	–	–	1
٣٤	مصرف دجلة والفرات للتنمية للأستثمار	1	1	–	–	1
٣٥	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	1	–	1	–	1
٣٦	شركة صناعة الأصباغ الحديثة	1	–	–	1	–
٣٧	شركة إنتاج الألبسة الجاهزة	1	–	–	–	1
٣٨	شركة المنصور للصناعات الدوائية العراقية للسجاد والمفروشات	1	1	–	–	1
٣٩	مصرف الائتمان العراقي	1	1	–	–	1
٤٠	مصرف الراجح الإسلامي	1	1	–	1	–
	المجـــموع	43	31	19	16	22

الجدول: (من إعداد الباحث)

المبحث الثاني

قياس وتحليل تأثير معيار المحاسبة الدولي 34 في القرارات الإستثمارية

في الجانب التطبيقي للبحث تَمّ الاعتماد على استمارة استبيان تَمّ تصميمها لغرض اختبار فرضيات البحث وتَمّ توزيعها على مجموعة من الوحدات الاقتصادية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد تكوّنَتْ هذه الاستمارة من أربعة محاور، تضمّن المحور الأول منها عشرة أسئلة تقيس في مجملها هل إنّ تطبيق معيار المحاسبي الدولي (IAS34) يحقّق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية، والمحور الثاني تضمّن عشرة أسئلة تقيس في مجملها هل إنّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي آنف الذكر يحقّق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية ، والمحور الثالث تضمّن خمسة عشر سؤالاً تتعلّق بأختبار هل إنّ تطبيق المعيار آنف الذكر يحقّق الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية (قابلية المقارنة، قابلية الفهم، قابلية التحقق، التوقيت المناسب) الواردة في التقارير المرحلية، والمحور الرابع يتكوّن من خمسة عشر سؤالا خصّصت لاختبار هل إنّ اصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين. ولقد تَمّ اختيار مجموعة من العاملين في الوحدات الاقتصادية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من محاسبين ومديري ماليين ومدققين داخليين، وكذلك مستثمرين ومراقبي حسابات.

وقد استعمل للتعبير عن مجمل الأبعاد الخمسة مقياس ليكرت الخماسي والذي تتراوح القياسات فيه بين نقطة واحدة بمضمون لا اتفّق تماما وبين خمس نقاط بمضمون اتفّق تماما، وتَمّ توزيع 150 استمارة استبيان وتَمّ استرداد 131 استمارة منها صالحة للتحليل، أيْ بنسبة 87% اعتمدت نتائجها لأغراض التحليل الاحصائي. وفيما يلي وصف الأفراد عيّنة البحث واختبار فرضيات.

٣-٢-١العيّنة حسب الجنس :

يوضَّحُ الجدول (8) توزيع عيّنة البحث حسب الجنس الذي يوضَّحُ إنّ نسبة 76%من حجم العيّنة هي من الذكور ونسبة 24% من الأناث لغرض بيان الاختلاف الاجابات حسب سلوكيات كل جنس .

الجدول (8)

توزيع أفراد العيّنة الاستبيان حسب الجنس

البيان	عدد	نسبة
ذكر	99	76%
انثى	32	24%
المجموع	131	100%

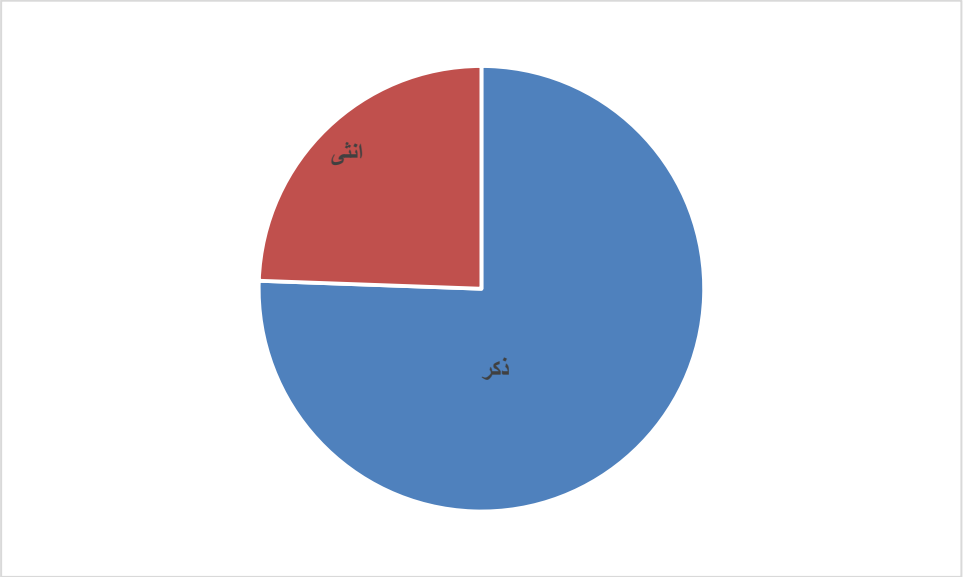

الشكل (10)

توزيع أفراد العيّنة حسب الجنس

٣-٢-٢التحصيل الدراسي:

يبيّنُ الجدول (9) توزيع عيّنة البحث وفقا للتحصيل العلمي الذي يوضّحُ إنّ نسبة 45%من حجم العيّنة مّمن يحملون شهادات عليا، وهذا يَدُلّ على وجود مستوى التأهيل العلمي المناسب لدى أفراد العينّة لأداء مهامهم ، وقدرتهم على الإجابة على أسئلة ومحاور الاستبيان بكفاءة وفاعلية.

الجدول (9)

توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب التحصيل الدراسي

البيان	عدد	نسبة
بكالوريوس	72	55%
دبلوم عالي	20	15%
ماجستير	28	22%
دكتوراه	11	8%
المجموع	131	100%

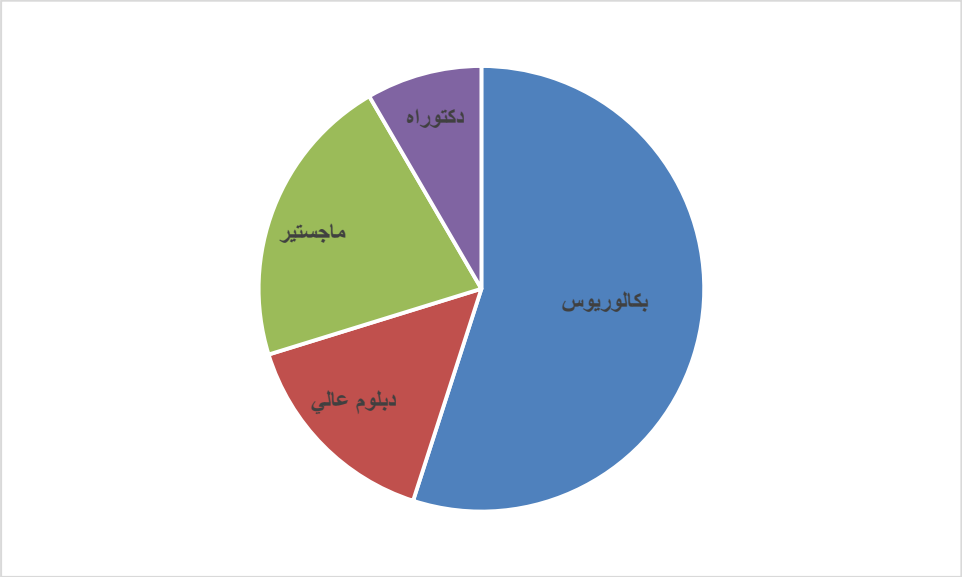

الشكل (11)

توزيع الأفراد عيّنة الاستبيان حسب التحصيل الدراسي

٣-٢-٣ سنوات الخبرة :

يبيّنُ الجدول (10) توزيع عيّنة البحث حسب سنوات الخبرة إذْ نَجد إنّ غالبية أفراد عيّنة البحث يتمّتعون بخبرة واسعة تجاوزت عدد سنوات خبرتهم ١٥سنه فأكثر وبنسبة ٣٢% ،وهذا يَدُلّ على الخبرة الواسعة والمتراكمة التي يتمتّع بها أفراد عيّنة البحث مّما يعكس دقّة الإجابة.

الجدول رقم (10)

تقسيم فئات الاستبيان حسب سنوات الخبرة

البيان	عدد	نسبة
أقلّ من ٥ سنوات	22	17%
من ٥-٩ سنوات	31	24%
من ١٠-١٤سنة	36	27%
من١٥-١٩ سنة	21	16%
من ٢٠ سنة - فأكثر	21	16%
المجموع	131	100%

الشكل (12)

تقسيم الأفراد عيّنة الاستبيان حسب سنوات الخدمة

٣-٢-٤ العنوان الوظيفي (العمل) :

يوضّحُ الجدول (11) بأنّ غالبية عيّنة البحث هم من الأفراد العاملين بالمجال المحاسبي من: محاسبين، ومدققين داخليين، ومراقبي الحسابات. ومديري ماليين والذين يمثّلون نسبة 76%من العيّنة، و24% من مستخدمي المعلومات الذين يمثّلون المستثمرين، وهذا يَدُلّ إنّ غالبية عيّنة البحث لديه الخبرة الكافية بالمعايير المحاسبية.

الجدول (11)

توزيع أفراد العيّنة حسب العنوان الوظيفي (العمل)

البيان	عدد	نسبة
محاسب	43	33%
مستثمر	31	24%
مدير مالي	19	14%
مراقب حسابات	16	12%
مدقق داخلي	22	17%
المجموع	131	100%

الشكل (13)
تقسيم الأفراد عيّنة الاستبيان حسب العنوان الوظيفي (العمل)

٣-٢-٥ التخصص العلمي :

يوضّحُ الجدول (12) إنّ أغلب أفراد عيّنة البحث يتخصّصون في المحاسبة بنسبة 63% من أفراد عيّنة البحث، وهذا يَدُلّ على تجانس العيّنة، وهذا ما يبعث الاطمئنان إلى إنّ تكون إجابات العيّنة من ذوي الاختصاص ومِن هنا الدقّة في تلك الإجابات.

الجدول (12)

توزيع أفراد العيّنة حسب التخصص العلمي

البيان	عدد	نسبة
محاسبة	82	63%
اقتصاد	24	18%
إدارة اعمال	17	13%
اخرى	8	6%
المجموع	131	100%

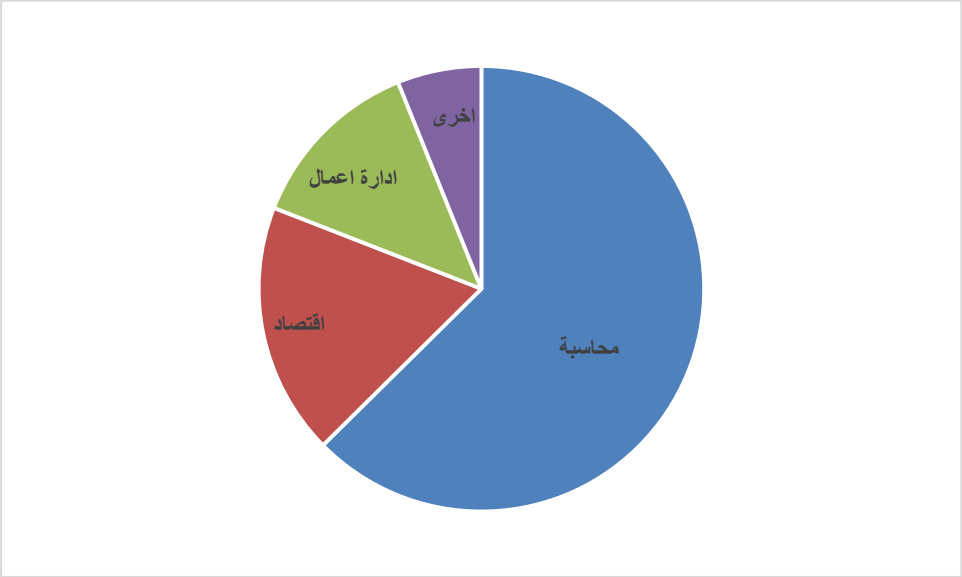

الشكل (14)

توزيع أفراد العيّنة حسب التخصص العلمي

٣-٢-٦ صدق الأستبانة :

وبعد الانتهاء من وصف العيّنة قام الباحث بالتأكّد من ثبات المقياس من خلال حساب معاملات الفا كرونباخ ، وكذلك بطريقة التجزئة النصفية split-half reliability وبالاستعانة ببرنامج spss كانت النتائج كالآتي: -

الجدول (13)

معاملات الفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار ثبات الاستبيان

المحور	معامل الفا كرونباخ
هل إنّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي(IAS34) يحقّق خاصّية الملاءمة في المعلومات المحاسبية	%97.8
هل إنّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) يحقّق خاصّية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية	%98.3
هل إنّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) يحقّق الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية: (قابلية المقارنة، قابلية الفهم، قابلية التحقق، التوقيت المناسب) الواردة في التقارير المرحلية	%98.8
هل إنّ إصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.	%99.3
الإجمالي	%98.5

ويبيّنُ الجدول (13) ارتفاع معاملات الثبات لابعاد الاستبانة جميعاً ومعامل الثبات للمحاور جميعاً يزيد عن 70% وهي قيم مرتفعة من الناحية الإحصائية.

٣-٢-٧ ثبات الأستبانة :

كما وقام الباحث بالتأكّد من الثبات من خلال احتساب معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كالاتي:-

الجدول (14)

معاملات التجزئة النصفية split-half reliability لاختبار ثبات الاستبيان

المحور	التجزئة النصفية باستخدام معامل Spearman-Brown or Guttman
هل إنّ تطبيق معيار المحاسبي الدولي (IAS34) يحقّق خاصّية الملاءمة في المعلومات المحاسبية؟	%97.8
هل إنّ تطبيق معيار المحاسبي الدولي (IAS34)يحقّق خاصّية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية.؟	%98
هل إنّ تطبيق معيار المحاسبي الدولي (IAS34) يحقّق الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية:(قابلية المقارنة، قابلية الفهم، قابلية التحقق، التوقيت المناسب) الواردة في التقارير المرحلية.؟	%97.3
هل إنّ اصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.؟	%99.3
الإجمالي	%98.2

ويبيّنُ الجدول (14) ارتفاع معاملات الثبات لابعاد الاستبانة جميعاً ومعامل الثبات للمحاور جميعها يزيد عن 70% وهي تعد قيم مرتفعة من الناحية الإحصائية.

٣-٢-٨ الاتّساق الداخلي للمحاور :

كما وتَمّ قياس الاتّساق الداخلي بين كُلّ محور من محاور الاستبيان والاسئلة المكونة له باستخدام معامل الارتباط بيرسون وكانت النتائج وفق برنامج spss كالاتي:

الجدول (15)

الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الأول

(أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية)

Correlations			
N	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation[1]	
131	.000	.917**	x1
131	.000	.939**	x2
131	.000	.902**	x3
131	.000	.844**	x4
131	.000	.909**	x5
131	.000	.928**	x6
131	.000	.930**	x7
131	.000	.942**	x8
131	.000	.945**	x9
131	.000	.926**	x10
131		1	المحور 1
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ويلاحظ من الجدول (15) إنّ جميع معاملات الارتباط بين كُلّ المحور والاسئلة المتكون منها كانت قيم مرتفعة وذات دلالة من الناحية الإحصائية اذ إنّ قيم Sig. (2-tailed) جميعها كانت أصغر من 0.05 و تلك القيم جميعها كانت قيم موجبة مّما يشير إلى وجود ارتباط طردي بين كلّ فقرة وبين المحور التي تنتمي له، وهذا ما يعكس الاتّساق الداخلي العالي بين فقرات ذلك المحور.

[1] تتراوح قوة معامل الارتباط بين موجب واحد وسالب واحد، والاشارة الموجبة تشير إلى العلاقة الطردية، في حين إنّ الإشارة السالبة تشير الى العلاقة العكسية، وكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط إلى الموجب واحد او السالب واحد كان الارتباط قويا، وكلما اقتربت قيمته إلى الصفر كان الارتباط ضعيفا.

جدول (16)

الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الثاني

(أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصّية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية)

Correlations			
N	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	
131	.000	.944**	x1
131	.000	.933**	x2
131	.000	.948**	x3
131	.000	.943**	x4
131	.000	.952**	x5
131	.000	.947**	x6
131	.000	.913**	x7
131	.000	.912**	x8
131	.000	.955**	x9
131	.000	.872**	x10
131		1	المحور 2
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ويلاحظ من الجدول (16) إنّ معاملات الارتباط جميعها بين كُلّ المحور والاسئلة المتكون منها كانت قيم مرتفعة وذات دلالة من الناحية الاحصائية اذ إنّ قيم Sig. (2-tailed) جميعها كانت أصغر من 0.05 ، و تلك القيم جميعها كانت قيم موجبة مّما يشير إلى وجود ارتباط طردي بين كُلّ فقرة وبين المحور التي تنتمي له، وهذا ما يعكس الاتّساق الداخلي العالي بين فقرات ذلك المحور.

الجدول (17)

الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الثالث

(أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقّق، التوقيت المناسب)

Correlations			
N	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	
131	.000	.883**	x1
131	.000	.925**	x2
131	.000	.890**	x3
131	.000	.963**	x4
131	.000	.871**	x5
131	.000	.929**	x6
131	.000	.965**	x7
131	.000	.825**	x8
131	.000	.967**	x9
131	.000	.929**	x10
131	.000	.936**	x11
131	.000	.954**	x12
131	.000	.964**	x13
131	.000	.925**	x14
131	.000	.966**	x15
131		1	المحور 3
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ويلاحظ من الجدول (17) إنّ معاملات الارتباط جميعها بين كُلّ المحور والاسئلة المتكون منها كانت قيم مرتفعة وذات دلالة من الناحية الاحصائية اذ إنّ قيم Sig. (2-tailed) جميعها كانت أصغر من 0.05 ، وتلك القيم جميعها كانت قيم موجبة مّما يشير إلى وجود ارتباط طردي بين كُلّ فقرة وبين المحور التي تنتمي له، وهذا ما يعكس الاتّساق الداخلي العالي بين فقرات ذلك المحور.

الجدول (18)

الاتّساق الداخلي لفقرات المقياس للمحور الرابع

(إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبّات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين)

Correlations			
N	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	
131	.000	.963**	x1
131	.000	.979**	x2
131	.000	.943**	x3
131	.000	.968**	x4
131	.000	.960**	x5
131	.000	.938**	x6
131	.000	.956**	x7
131	.000	.956**	x8
131	.000	.918**	x9
131	.000	.970**	x10
131	.000	.957**	x11
131	.000	.957**	x12
131	.000	.984**	x13
131	.000	.937**	x14
131	.000	.914**	x15
131		1	محور4
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ويلاحظ من الجدول (18) إنّ معاملات الارتباط جميعها بين كُلّ المحور والاسئلة المتكون منها كانت قيم مرتفعة وذات دلالة من الناحية الاحصائية اذ إنّ قيم Sig. (2-tailed) جميعها كانت أصغر من 0.05 . وتلك القيم جميعها كانت قيم موجبة مّما يشير إلى وجود ارتباط طردي بين كُلّ فقرة وبين المحور التي تنتمي له، وهذا ما يعكس الاتّساق الداخلي العالي بين فقرات ذلك المحور.

وكذلك قام الباحث بالتأكّد من الصدق البنائي لفقرات الاستبيان عن طريق عرضه على مجموعة من السادة المحكمين أكاديميين في الجامعات العراقية والعربية وكما مبين في الملحق (٢).

٣-٢-٩ نتائج الإحصاء الوصفي للاستبانة :

وبعد التأكّد من صدق المقياس وثباته قام الباحث بتوزيعه على الأفراد عيّنة الاستبيان وفيما يأتي نتائج الإحصاء الوصفي للأستجابات (الإجابات التي تَمّ الحصول عليها):-

اولا : المحور الأول الفرضية الفرعية أ (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي(IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية).

الجدول (19)

استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الاول

السؤال	استجابة أفراد العيّنة										المؤشّرات الإحصائية			
	اتّفق تماما		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماما		وسط حسابي	انحراف معياري[٢]	معامل اختلاف[٣]	ترتيب الفقرات حسب الاهمية
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
س١	88	0.672	37	0.282	5	0.038	1	0.008	0	0.000	4.618	0.601	0.130	4
س٢	86	0.656	36	0.275	8	0.061	1	0.008	0	0.000	4.580	0.644	0.141	9
س٣	88	0.672	38	0.290	3	0.023	2	0.015	0	0.000	4.618	0.613	0.133	5
س٤	84	0.641	41	0.313	3	0.023	2	0.015	1	0.008	4.565	0.692	0.152	10
س٥	84	0.641	41	0.313	4	0.031	2	0.015	0	0.000	4.580	0.632	0.138	8
س٦	90	0.687	38	0.290	2	0.015	1	0.008	0	0.000	4.656	0.552	0.118	1
س٧	86	0.656	40	0.305	4	0.031	1	0.008	0	0.000	4.611	0.589	0.128	3
س٨	87	0.664	40	0.305	3	0.023	1	0.008	0	0.000	4.626	0.573	0.124	2
س٩	87	0.664	37	0.282	6	0.046	1	0.008	0	0.000	4.603	0.616	0.134	6
س١٠	89	0.679	36	0.275	4	0.031	2	0.015	0	0.000	4.618	0.626	0.136	7
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور كلّه											4.6076	0.5628	0.1221	

تبيّن إنّ الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 4.6076 وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ3 درجات، وبانحراف معياري منخفض جدا بلغ 0.5628 في حين بلغت درجة معامل الاختلاف 0.1221 ، وهذا يَدُلّ على إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي(IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية من وجهة نظر الأفراد عيّنة الاستبيان.

[٢] يُعدّ الانحراف المعياري (Standard deviation) القيمة الأكثر استعمالاً من بين مقاييس التشتّت لقياس مدى التبعثر الإحصائي، أيْ أنه يدُلّ على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الإحصائية، وكلّما قلّت قيمة الانحراف المعياري، قلّ تشتُّت البيانات عن الوسط الحسابي، ويعكس ذلك التقارب في وجهات نظر الأفراد عيّنة الاستبيان.

[٣] هو نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسّط، كلّما قلّ معامل الاختلاف، قل مستوى التشتّت حول المتوسّط، ويعكس ذلك مستوى تشتت الاجابات الفردية عن متوسط اجابات أفراد العيّنة

[٤] تمّ الاعتماد على قيمة معامل الاختلاف في ترتيب الفقرات ،لأنّها تعكس أهميّة الفقرة.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح إنّ فقرات هذا المحور جميعها كانت اوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس وكالاتي :

١- (تقدم التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لـمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) معلومات محاسبية ملائمة لفترة أقل من سنة مثل ربع سنوي أو نصف سنوي) قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.130 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.601.

٢- (جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS34) ليكون شاملا يوضح فيه نطاق تطبيق التقارير المالية المرحلية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.141 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.580 وبانحراف معياري 0.644.

٣- (جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS34) لغرض أستكمال النقص في التقارير المالية السنوية عبر توفير معلومات سريعة وملائمة لتمكن مستخدميها من تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.133 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.613.

٤- (يقدم معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تقارير مالية مرحلية تكون مناسبة للاستخدام الداخلي وكذلك الاستخدام الخارجي وتوفر معلومات ذات قيمة تنبؤيه). **قد حَّققتْ اعلى معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.152 مّما يعكس درجة اتفّاق أقل في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.565 وبانحراف معياري 0.692.

٥- (أعداد التقارير المالية المرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) ينتج عنه معلومات تتصف بالملائمة لمستخدميها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.138 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.580 وبانحراف معياري 0.632.

٦- (الملائمة تعني أن ترتبط المعلومة بالعمل أو الإستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها). **قد حَّققتْ أقلّ معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.118 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.656 وبانحراف معياري 0.552.

٧- (البنود التي تتوافر فيها خاصية الأهمية النسبية يلزم الإفصاح عنها بصورة منفصلة، باعتبارها تقدم معلومات فعالة للمستخدمين). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.128مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.589.

٨- (اصدار تقارير مالية مرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) ينتج عنه معلومات محاسبية تتميز بالأهمية النسبية توضح الفرق بين التقديرات والنتائج الفعلية). قد حَّققتْ معامل

اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.124 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626 وبانحراف معياري 0.573.

٩- (تعمل خاصية القيمة التوكيدية على إعادة تدوير المعلومات الغير نافعة أو المعلومات التي يتم إستهلاكها). قد حَّققتْ أقلّ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.134 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603 وبانحراف معياري 0.616.

١٠- (تتصف المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) بالقيمة التنبؤية وتسهم في تحسين مقدرة مستخدمي المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.136 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.626.

ثانيا: المحور الثاني الفرضية الفرعية ب (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية).

الجدول (20)

استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الثاني

السؤال	استجابة أفراد العيّنة										المؤشرات الإحصائية			
	اتفّق تماما		اتفّق		محايد		لا اتفّق		لا اتفّق تماما		وسط حسابي	انحراف معياري	معامل اختلاف	الترتيب الفقرات حسب الأهمية
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
س١١	87	0.664	39	0.298	2	0.015	3	0.023	0	0.000	4.603	0.641	0.139	7
س١٢	88	0.672	38	0.290	2	0.015	3	0.023	0	0.000	4.611	0.639	0.139	7
س١٣	87	0.664	38	0.290	5	0.038	1	0.008	0	0.000	4.611	0.602	0.131	4
س١٤	89	0.679	39	0.298	2	0.015	1	0.008	0	0.000	4.649	0.554	0.119	1
س١٥	88	0.672	38	0.290	4	0.031	1	0.008	0	0.000	4.626	0.586	0.127	3
س١٦	88	0.672	38	0.290	4	0.031	1	0.008	0	0.000	4.626	0.586	0.127	3
س١٧	87	0.664	39	0.298	3	0.023	2	0.015	0	0.000	4.611	0.615	0.133	5
س١٨	89	0.679	38	0.290	3	0.023	1	0.008	0	0.000	4.641	0.569	0.123	2
س١٩	86	0.656	40	0.305	3	0.023	2	0.015	0	0.000	4.603	0.616	0.134	6
س٢٠	87	0.664	38	0.290	3	0.023	3	0.023	0	0.000	4.595	0.654	0.142	8
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور كلّه											4.6176	0.5647	0.1223	

تبين إنّ الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 4.6176 وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري منخفض جدا بلغ 0.5647 في حين بلغت درجة معامل الاختلاف 0.1223 ، وهذا يَدُلّ على إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية من وجهة نظر الأفراد عيّنة الاستبيان.
وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح إنّ فقرات هذا المحور جميعها كانت اوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس كالآتي :

١١- تتصف المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) بكونها خالية من الأخطاء المهمة والتحيز وأمكانية الإعتماد عليها من قبل مستخدميها. قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.139 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603 وبانحراف معياري 0.641.

١٢- (تقدم التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لـمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) معلومات تتميز بتمثيلها الصادق). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.139 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.639.

١٣- (تتميز خاصية التمثيل الصادق بأمانة التعبير والحيادية، أي أنها تتمثل بأمانة المعلومات المحاسبية والتصوير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادي). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.131 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.602.

١٤- (يقصد بخاصية التمثيل الصادق الثقة لدى المستخدم بالمعلومات المتوفرة وإمكانية خلق حالة من الاطمئنان لديه). **قد حَّققتْ أقلّ معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.119 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.649 وبانحراف معياري 0.554.

١٥- (تتصف المعلومات الصادرة عن التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لـمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) بالحياد أي عدم مفاضلة طرف على طرف آخر من مستخدمي المعلومات). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.127 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626 وبانحراف معياري 0.586.

١٦- (أصدار تقارير مالية مرحلية معدة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى أنتاج معلومات تتميز بالخلو من الخطأ أي أنه لا يوجد أخطاء أو أخفاقات في وصف الظاهرة). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ0.127 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626وبانحراف معياري 0.586.

١٧- (أن أعداد تقارير المالية المرحلية بذات القواعد المحاسبية التي أستخدمت بأعداد التقارير المالية السنوية ينتج عنه معلومات محاسبية تتصف بتمثيلها الصادق). قد حَّققتْ معامل اختلاف

في هذا المحور، وبلغ 0.133 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.615.

١٨- (أن أصدار تقارير مالية مرحلية معدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) تمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من أن يكون واثقا من المعلومة ويستطيع الاعتماد عليها والتحقق من سلامتها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.123 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.641وبانحراف معياري 0.569.

١٩- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والظواهر المراد التقرير عنها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.134 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603 وبانحراف معياري 0.616.

٢٠- (يوفر تطبيق معيار المحاسبة الدولي(IAS34) معلومات تتصف بالأكتمال، حيث أن أي شطب أو حذف قد يؤدي إلى معلومة خاطئة أو مضللة). **قد حَّققتْ اعلى معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.142 مّما يعكس درجة اتفّاق أقلّ في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.595 وبانحراف معياري 0.654.

ثالثا: المحور الثالث الفرضية الفرعية ج (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثّلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب).

الجدول (21)

استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الثالث

السؤال	استجابة أفراد العيّنة												المؤشرات الإحصائية			
	اتفق تماما		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماما		وسط حسابي	انحراف معياري	معامل اختلاف	الترتيب الفقرات حسب الأهمية
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
س٢١	87	0.664	38	0.290	4	0.031	2	0.015	0	0.000	4.603	0.629	0.137	7
س٢٢	88	0.672	38	0.290	4	0.031	1	0.008	0	0.000	4.626	0.586	0.127	3
س٢٣	86	0.656	39	0.298	3	0.023	3	0.023	0	0.000	4.588	0.655	0.143	10
س٢٤	88	0.672	38	0.290	4	0.031	1	0.008	0	0.000	4.626	0.586	0.127	3
س٢٥	89	0.679	38	0.290	2	0.015	2	0.015	0	0.000	4.634	0.598	0.129	4
س٢٦	88	0.672	38	0.290	2	0.015	3	0.023	0	0.000	4.611	0.639	0.139	8
س٢٧	87	0.664	37	0.282	6	0.046	1	0.008	0	0.000	4.603	0.616	0.134	6
س٢٨	87	0.664	38	0.290	3	0.023	3	0.023	0	0.000	4.595	0.654	0.142	9
س٢٩	88	0.672	39	0.298	3	0.023	1	0.008	0	0.000	4.634	0.571	0.123	1
س٣٠	88	0.672	38	0.290	3	0.023	2	0.015	0	0.000	4.618	0.613	0.133	5
س٣١	86	0.656	39	0.298	3	0.023	3	0.023	0	0.000	4.588	0.655	0.143	10
س٣٢	86	0.656	41	0.313	3	0.023	1	0.008	0	0.000	4.618	0.575	0.124	2
س٣٣	88	0.672	38	0.290	4	0.031	1	0.008	0	0.000	4.626	0.586	0.127	3
س٣٤	86	0.656	41	0.313	3	0.023	1	0.008	0	0.000	4.618	0.575	0.124	2
س٣٥	86	0.656	41	0.313	3	0.023	1	0.008	0	0.000	4.618	0.575	0.124	2
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور كلّه											4.6137	0.5618	0.1218	

تبين إنّ الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 4.6137 وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري منخفض جدا بلغ 0.5618 في حين بلغت درجة معامل الاختلاف 0.1218 ، وهذا يَدُلّ على إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية ،والمتمثّلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقّق، التوقيت المناسب) من وجهة نظر الافراد عيّنة الاستبيان.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح إنّ فقرات هذا المحور جميعها كانت اوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس كالآتي :

٢١- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS34)) يوفر معلومات محاسبية تكون قابلة للمقارنة في المكان والزمان). قد حَقّقتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.137 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603وبانحراف معياري 0.629.

٢٢- (المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34)بالإمكان أجراء المقارنة لها بين معلومات محاسبية لعدد من الفترات لنفس الوحدة الاقتصادية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.127 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626 وبانحراف معياري 0.586.

٢٣- (المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تكون قابلة للمقارنة لعدد من الوحدات الاقتصادية المماثلة). **قد حَّققتْ اعلى معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ0.143 مّما يعكس درجة اتفّاق أقلّ في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.588 وبانحراف معياري 0.655.

٢٤- (ان أصدار التقارير المالية المرحلية حسب إرشادات معيار المحاسبة الدولي IAS34 يؤدي إلى توفير معلومات ملتزمة بمبدأ الثبات كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة).قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.127 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626وبانحراف معياري 0.586.

٢٥- (يستمد معيار المحاسبة الدولي (IAS34) أهميته من خلال قابلية الفهم الأفضل للمعلومات المحاسبية التي تشكل أساس اتخاذ القرارات). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.129مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.634 وبانحراف معياري 0.598.

٢٦- (يوفر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) معلومات قادرة على تخطي الحدود الدولية تكون قابلة للفهم لكل المستخدمين، وذلك بسبب كبر حجم الوحدات ألاقتصادية وتعدد جنسياتها وفروعها وأشكالها وأنواعها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.139 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.639.

٢٧- (المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية تمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من فهمها بشكل معقول دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ0.134 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603 وبانحراف معياري 0.616.

٢٨- (تكون قابلية المعلومات المحاسبية للفهم شرطا مهما للحكم على ملخص أستخدام المعلومات والاستفادة منها من خلال الإعتماد على درجة الوضوح والبساطة).قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.142 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.595وبانحراف معياري 0.654.

٢٩- (الإعتماد في اعداد التقارير المالية المرحلية بالإستناد إلى معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يصدر عنها معلومات تكون قابلة للتحقق). **قد حَّققتْ أقلّ معامل اختلاف** في هذا

المحور، وبلغ 0.123 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار4.634 وبانحراف معياري 0.571.

٣٠- (المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) لها قابلية التحقق من خلال وجود دلائل يرجع إليها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام التي ترد في التقارير المالية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.133 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.613.

٣١- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى أنتاج معلومات لها قابلية التحقق والقدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم). **قد حَّققتْ اعلى معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ0.143 مّما يعكس درجة اتفّاق أقلّ في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.588 وبانحراف معياري 0.655.

٣٢- (أن اعداد التقارير المالية المرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي تصدر عنها معلومات تتميز بالتوقيت المناسب والتي تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة المرجوة من هذه المعلومات). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.124 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.575.

٣٣- (كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) إلى مستخدميها يكون الاحتمال كبيرا في التأثير في قراراتهم بشكل إيجابي). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.127مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626 وبانحراف معياري 0.586.

٣٤- (أن أصدار التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى تقديم معلومات في توقيتها المناسب لمتخذ القرار والذي يعد دليلا صريحا على كفاءة معيار المحاسبة الدولي (IAS34). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.124 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.575.

٣٥- (أن المقصود بخاصية التوقيت المناسب هو توافر المعلومات المحاسبية في أوانها قبل أن تفقد فائدتها أو مقدرتها على التأثير في قرارات مستخدميها وهذا ما يهدف أليه معيار المحاسبة الدولي (IAS34). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.124 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.575.

رابعا: المحور الرابع الفرضية ٢ (اصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين).

الجدول (22)

استجابة أفراد عيّنة الاستبيان لفقرات المحور الرابع

السؤال	استجابة أفراد العيّنة										المؤشرات الإحصائية			
	اتفّق تماما		اتفّق		محايد		لا اتفّق		لا اتفّق تماما		وسط حسابي	انحراف معياري	معامل اختلاف	الترتيب من حيث الأهمية
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
س٣٦	86	0.656	38	0.290	6	0.046	1	0.008	0	0.0	4.595	0.617	0.134	6
س٣٧	86	0.656	40	0.305	4	0.031	1	0.008	0	0.0	4.611	0.589	0.128	4
س٣٨	88	0.672	39	0.298	3	0.023	1	0.008	0	0.0	4.634	0.571	0.123	1
س٣٩	88	0.672	39	0.298	3	0.023	1	0.008	0	0.0	4.634	0.571	0.123	1
س٤٠	86	0.656	40	0.305	3	0.023	2	0.015	0	0.0	4.603	0.616	0.134	6
س٤١	87	0.664	37	0.282	6	0.046	1	0.008	0	0.0	4.603	0.616	0.134	6
س٤٢	88	0.672	36	0.275	6	0.046	1	0.008	0	0.0	4.611	0.615	0.133	5
س٤٣	86	0.656	41	0.313	3	0.023	1	0.008	0	0.0	4.618	0.575	0.124	2
س٤٤	85	0.649	40	0.305	4	0.031	2	0.015	0	0.0	4.588	0.631	0.138	7
س٤٥	86	0.656	40	0.305	4	0.031	1	0.008	0	0.0	4.611	0.589	0.128	4
س٤٦	87	0.664	40	0.305	3	0.023	1	0.008	0	0.0	4.626	0.573	0.124	2
س٤٧	88	0.672	38	0.290	4	0.031	1	0.008	0	0.0	4.626	0.586	0.127	3
س٤٨	86	0.656	40	0.305	4	0.031	1	0.008	0	0.0	4.611	0.589	0.128	4
س٤٩	87	0.664	36	0.275	6	0.046	2	0.015	0	0.0	4.588	0.655	0.143	8
س٥٠	85	0.649	40	0.305	3	0.023	3	0.023	0	0.0	4.580	0.656	0.143	8
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور كلّه											4.6092	0.5748	0.1247	

تبين إنّ الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 4.6092 وهو أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ ٣ درجات، وبانحراف معياري منخفض جدا بلغ 0.5748 في حين بلغت درجة معامل الاختلاف 0.1247، وهذا يَدُلّ على إنّ اصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين من وجهة نظر الأفراد عيّنة الاستبيان.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح إنّ فقرات هذا المحور جميعها كانت أوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من الوسط الافتراضي للمقياس كالآتي :

٣٦- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34)يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية وبمستوى الإفصاح عن المعلومات). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ

0.134 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.595 وبانحراف معياري 0.617.

٣٧- (أن اعداد التقارير المالية المرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS34)) يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر كمعيار يعتمد عليه بالحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ0.128 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.589.

٣٨- (تنتج التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات جودة عالية تتمتع بالمصداقية وخالية من التضليل والتحريف). **قد حَّققتْ أقلّ معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ0.123 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.634 وبانحراف معياري 0.571.

٣٩- (جودة المعلومات الصادرة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS34)) تستخدم كأساس للمقارنة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المرحلية). **قد حَّققتْ أقلّ معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.123 مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.634 وبانحراف معياري 0.571.

٤٠- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34)يؤدي إلى دقة المعلومات وبالتالي زيادة جودتها وأرتفاع قيمتها في إظهار الحقائق التاريخية أوالتوقعات المستقبلية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.134 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603 وبانحراف معياري 0.616

٤١- (أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل اللبنة الأساسية من أجل تحقق الأهداف التي تضعها الوحدة ألاقتصادية حيث تساعد في أتخاذ القرارات الجيدة وتحقيق المردودية المالية الإقتصادية المخطط لها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.134مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.603 وبانحراف معياري 0.616

٤٢- (تتمثل منفعة جودة المعلومات التي تنتجها التقارير المالية المرحلية المعدة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في عاملين هما صحة المعلومة وسهولة الاستخدام). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.133 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.615

٤٣- (أن اعداد التقارير المالية المرحلية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS34)تساعد المستثمرين في أتخاذ قراراتهم). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.124 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.618 وبانحراف معياري 0.575

٤٤- (المعلومات المحاسبية الصادرة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تسهم في مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالأحداث المستقبلية). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.138 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.588 وبانحراف معياري 0.631

٤٥- (المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية تمثل عدة بدائل أمام متخذ القرار الإستثماري لأختيار البديل الإستثماري الذي يعطي اكبر عائد إستثماري وبأقل كلفة). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.128 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.611 وبانحراف معياري 0.589

٤٦- (التقارير المالية المرحلية تسهم في أختيار المبادئ التي يعتمد عليها القرار الإستثماري المتمثلة بـ(مبدأ الاختيار، مبدأ المقارنة، مبدأ الملائمة، مبدأ التوزيع). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ0.124 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.626 وبانحراف معياري 0.573

٤٧- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يساهم في أتخاذ قرارات رشيدة حيث لا يمكن الوصول إلى ترشيد كامل، بل يمكن الوصول إلى حد معين من المعقولية والرشد). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.127 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار4.626 وبانحراف معياري 0.586

٤٨- (تساعد المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية متخذو القرارات الإستثمارية في المحافظة على الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها). قد حَّققتْ معامل اختلاف في هذا المحور، وبلغ 0.128 مّما يعكس درجة الاتفّاق في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار4.611 وبانحراف معياري 0.589

٤٩- (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في عملية أختيار من بين عدد من البدائل المتاحة للوصول إلى النتيجة المرجوة لتحقيق الأهداف). **قد حَّققتْ اعلى معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.143 مّما يعكس درجة اتفّاق أقلّ في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.588 وبانحراف معياري 0.655.

٥٠- (تساهم التقارير المالية المرحلية في أتخاذ القرار الرشيد الذي يوفر الحد الأقصى في تحقيق أهداف الوحدة ألاقتصادية ضمن معطيات البيئة وقيودها). **قد حَّققتْ اعلى معامل اختلاف** في هذا المحور، وبلغ 0.143 مّما يعكس درجة اتفّاق أقلّ في إجابات أفراد العيّنة وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.580وبانحراف معياري 0.656.

٣-٢-١٠ قياس درجة الأهمية للمحاور :

وتأسيسا على ما تقدم في العرض السابق يمكن ترتيب المحاور التي ذكرت آنفاً حسب درجة الأهمية من خلال تقسيم الوسط الحسابي على 5 لكونها أعلى درجة لمقياس ليكرت الخماسي التي حظي بها بحسب إجابات أفراد العيّنة بالجدول الآتي :

الجدول (23)

ترتيب محاور الاستبيان حسب درجة الاهميّة

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب المحاور
المحور الاول	4.6076	0.5628	0.1221	4
المحور الثاني	4.6176	0.5647	0.1223	1
المحور الثالث	4.6137	0.5618	0.1218	2
المحور الرابع	4.6092	0.5748	0.1247	3

ويبيّنُ الجدول (24) إنّ المحور الثاني نال المرتبة الأولى من الأهمية مّما يعكس درجة الاتفّاق العالية بين إجابات أفراد العيّنة (أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية والمتضمّن أصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى تحقيق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية)، أمّا المحور الثالث فكان ترتيبه الثاني من حيث الأهمية والمتضمّن (تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب)،وفي المرتبة الثالثة جاء المحور الرابع والمتضمّن (أصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلّبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين) وكان المحور الأول قد حقّق المرتبة الرابعة من الأهميّة والذي تضمّن (أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية المتضمّن إصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية) ،.

٣-٢-١١اختبار الفرضيات :

وبعد التأكّد من تحقّق شرط إجراء الاختبارات الإحصائية المعملية سيَتُمّ اختبار فرضيات البحث باستخدام التحليل الإحصائي one sample T-test وتقوم فكرة هذا الاختبار في اكتشاف مدى وجود اختلاف معنوي لمتوسّط المجتمع الذي سحبت منه العيّنة عن قيمة ثابتة constant، اضافة

إلى إمكانية تقدير مدّة الثقة لمتوسّط المجتمع، وسيتم اعتماد الوسط الحسابي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي والبالغ 3 درجات كقيمة اختبارية Test Value لإجراء تحليل T- test، وبالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كانت النتائج كالآتي:-

اولا: الفرضية الرئيسة الأولى: إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية المتضمّن إصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

لغرض اختبار هذه الفرضية سيَتُمّ استعمال متوسّط إجابات أفراد العيّنة للمحاور الثلاث الأولى من الاستبيان، اذ إنّ تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ناتج من توافر مكوناتها الرئيسة الملاءمة والتمثيل الصادق فضلا عن مكوناتها التعزيزية :

الجدول (24)
نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

One-Sample Statistics						
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
	131	4.6135	.56299	.04919		
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	32.802	130	.000	1.61349	1.5162	1.7108

يبيّنُ الجدول (25) إنّ قيمة T المحسوبة بلغت 32.802 وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 130 (n-1) والبالغة 1.659، وان متوسط الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error Mean بلغ 0.04919 وهو قيمة منخفضة جدا وكُلّما قلّ هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل، ويُبيّنُ الجدول ايضا إنّ مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) كانت عالية جدا وبلغت 0.00 وهي أقلّ من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني إنّ بيانات العيّنة وفّرتْ دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث وهذا يعني إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية المتضمّن إصدار التقارير المالية المرحلية يؤدّي إلى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ثانيا: الفرضية الفرعية أ: إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

لغرض اختبار هذه الفرضية سيَتُمّ استخدام متوسط إجابات أفراد للمحور الأول :

الجدول(25)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية أ

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
المحور1	131	4.6076	.56277	.04917		
	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	32.696	130	.000	1.60763	1.5104	1.7049

يُبيّنُ الجدول (26) إنّ قيمة T المحسوبة بلغت 32.696 وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 130 (n-1) والبالغة 1.659، وان متوسط الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error Mean بلغ 0.04917 وهو قيمة منخفضة جدا وكُلّما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل، ويُبيّنُ الجدول ايضا إنّ مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) كانت عالية جدا وبلغت 0.00 وهي أقلّ من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدّد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني إنّ بيانات العيّنة وفّرتْ دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث وهذا يعني إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

ثالثا: الفرضية الفرعية ب: إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

لغرض اختبار هذه الفرضية سيَتُمّ استخدام متوسط إجابات أفراد للمحور الثاني :

الجدول (26)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية ب

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
المحور2	131	4.6176	.56466	.04933		
	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	32.787	130	.000	1.617557	1.51995	1.71516

يبيّنُ الجدول (27) إنّ قيمة T المحسوبة بلغت 32.787 وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 130 (n-1) والبالغة 1.659، وان متوسط الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error Mean بلغ 0.04933 وهو قيمة منخفضة جدا وكُلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل، ويبيّنُ الجدول ايضا إنّ مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) كانت عالية جدا وبلغت 0.00 وهي أقلّ من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني إنّ بيانات العيّنة وفرت دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث وهذا يعني إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي(IAS34) يؤدّي إلى تحقيق خاصّية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية.

رابعا: الفرضية الفرعية ج:-" إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثّلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب)"

لغرض اختبار هذه الفرضية سيَتُمّ استعمال متوسط إجابات أفراد المحور الثالث:

الجدول(27)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية ج

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
المحور3	131	4.6137	.56178	.04908		
	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	32.877	130	.000	1.613740	1.51663	1.71085

يبيّنُ الجدول (28) إنّ قيمة T المحسوبة بلغت 32.877 وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 130 (n-1) والبالغة 1.659، وان متوسط الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error Mean بلغ 04908. وهو قيمة منخفضة جدا وكلما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك افضل، ويبيّنُ الجدول ايضا إنّ مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) كانت عالية جدا وبلغت 0.00 وهي أقلّ من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدّد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني إنّ بيانات العيّنة وفّرتْ دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث وهذا يعني إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثّلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب.

خامسا: الفرضية الرئيسة الثانية : أصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلّبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين.

لغرض اختبار هذه الفرضية سيَتُمّ استعمال متوسط إجابات أفراد المحور الرابع :

الجدول(28)
نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
	131	4.6092	.57484	.05022		
	Test Value = 3					
المحور4	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	32.039	130	.000	1.60916	1.5098	1.7085

يبيّنُ الجدول (29) إنّ قيمة T المحسوبة بلغت 32.039 وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 130 (n-1) والبالغة 1.659 وان متوسط الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error Mean بلغ 0.05022 وهو قيمة منخفضة جدا وكلّما قل هذا النوع من الخطأ كان ذلك أفضل، ويُبيّنُ الجدول أيضا إنّ مستوى معنوية الاختبار Sig. (2-tailed) كانت عالية جدا وبلغت 0.00 وهي أقلّ من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني إنّ بيانات العيّنة وفّرتْ دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث وهذا يعني إنّ إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلّبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدّي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول

الأستنتاجات

بعد إتمام الدراسة النظرية والتطبيقية للبحث يمكن أنْ نُلّخصَ أهمّ الأستنتاجات الآتية :

١- إنّ أهميّة التقارير المالية المرحلية جاءت بسبب زيادة الطلب على تقارير مالية تغطّي مدّد زمنية أقل من سنة مالية تُمكّنُ المستخدمين من الحصول على معلومات في الوقت المناسب وبصورة متكرّرة عن أداء الوحدة الاقتصاديـة.

٢- جاء المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) ليكون شاملا يوضّح فيه نطاق تطبيق التقارير المالية المرحلية واستكمال النقص في التقارير المالية السنوية، ويوفّر معلومات محاسبية تكون مناسبة للأستعمال الداخلي و الخارجي.

٣- يُسْهِمُ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) في الوحدات الاقتصادية العراقية إلى توفير معلومات محاسبية ذات منفعة تساعد المستثمرين في ترشيد القرارات الإستثمارية.

٤- إنّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) يُسْهِمُ في اتّخاذ قرارات رشيدة متعلّقة بالمفاضلة بين البدائل الأستثمارية، وتكون مبنية على الأسس السليمة لمعطيات البيئة وقيودها.

٥- اتفّق غالبية عيّنة البحث على إنّ المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية لها دور مهم في ترشيد القرار الإستثماري إذْ إنّها تحقّق فاعلية أكبر وتكلفة أقلّ وجـودة في الأداء.

٦- كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقارير المالية المرحلية إلى مستخدميّها يكون الاحتمال كبيرا في التأثّير في قراراتهم بشكل إيجابي.

٧- تكون قابلية المعلومات المحاسبية الصادرة عن التقارير المالية المرحلية للفهم شرطا مهما للحكم على خلاصة أستخدام المعلومات والاستفادة من قبل مستخدميها من خلال الإعتماد على درجة الوضوح والبساطة المتوفرة فيها.

٨- من السهل على مراقبي الحسابات الكشف عن التلاعب والأخطاء الواردة في التقارير المالية المرحلية التي حدثت خلال مدّة قصيرة ومعالجتها وتقليص مخاطر العينات في التدقيق.

المبحث الثاني

التوصيات

وفقاً لما توصل إليه الباحث من استنتاجات يمكن صياغة أهمّ التوصيات الآتية وذلك حسب وجهة نظر الباحث :

١- من الأفضل قيام سوق العراق للأوراق المالية بالزام الوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق بإصدارتقارير مالية مرحلية بشكل منتظم لما لـه من تأثير أيجابي لفاعلية وفائدة المعلومات الواردة في هذه التقارير لدى المستثمرين، ولاسيّما في ظلّ تقلّبات البيئة الاقتصادية كما هو الحال في ظلّ انتشاركوفيد-١٩.

٢- العمل على اتباع السياسات المحاسبيه نفسها التي تمَّ تطبيقها عند إعداد التقارير المالية السنوية إذْ أن الفترة المالية المرحلية هي فترة مكمّلة للفترة المالية السنوية.

٣- ضرورة نشر التقارير المالية المرحلية كاملة مرفقةٌ بها (الإيضاحات) جميعا دون أيّ حذف لأنّها تُعدّ جزءاً من التقارير المالية المرحلية ولاحتوائها على المعلومات التي تحتاجها الفئات المستفيدة من تلك التقارير.

٤- الاهتمام ومراعاة التوقيت المناسب لتأريخ إعداد و نشرالتقارير المالية المرحلية من قِبل الوحدات الاقتصادية لأنهُ أمر ضروري لمستخدمي المعلومات حتى يمكنهم إجراء مقارنات بين الوحدات الاقتصادية وتحقق هذه التقارير هدفها وسبب وجودها.

٥- التأكيد على أنّ يكون إصدار التقارير المالية المرحلية بشكل ربع سنوي لما لها من تأثير على زيادة ملاءمه المعلومات المحاسبيه وتمثيلها الصادق.

٦- عقد ورشات أو دورات للمحاسبين تؤكّد الاهتمام بمواكبة متطلّبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية ولاسيّما ما يخصّ تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) لما لها من تأثير في تحقيق الخصائص النوعيه والتعزيزية للمعلومات المحاسبية.

٧- يجب على الوحدات الاقتصادية في حالة تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد تقاريرها المالية المرحلية الإفصاح عن ذلك لغرض معرفة مستخدمي المعلومات بذلك.

المصـــادر والمراجـــع

ثبت المراجع والمصادر

- القرآن الكريم

١- المصادر العربية :

أولاً: الكتب

١. الجعارات، خالد جمال، (٢٠١٤)، **"مختصر المعايير المحاسبية الدولية ٢٠١٥"**، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

٢. الحبيطي، قاسم محسن إبراهيم، السقا، زياد هاشم يحيى، (٢٠٠٣)، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلّية الحدباء الجامعة- الموصل.

٣. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٥)، **" التقارير المالية"**، الدار الجامعية، كلّية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٤. حميدات، جمعة فلاح، (٢٠١٩)، **" منهاج خبير المعايير الدوليةلأعداد التقارير المالية "**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ،عمان – الأردن.

٥. السيد، سيد عطا الله،(٢٠٠٩)،**"نظم المعلومات المحاسبية"**، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.

٦. شكري،ماهر كنج، عوض، مروان،(٢٠٠٤)، **"المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"**، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الأردن.

٧. الطائي، محمد عبد حسين ال فرج، سلامة، رأفت سلامة محمود، (٢٠١٢)، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٨. عباس، شريف، توفيق، محمد،(٢٠٢١)، **"محاسبة مالية متقدمة"**،نقابة التجاريين ،الجيزة ،مصر.

٩. عبد الرحيم، الفاتح الأمين، خليفة ، حسين محمد الطاهر، (٢٠١٤)، **"المحاسبة الدولية"**، جامعة الشقراء – السعودية.

١٠. عبد العظيم، محمد حسن ، عبدالله عبدالسلام أحمد ، أحمد محمد أبوطالب ، عماد سعيد الزمر ، (٢٠١٧)، **"مبادئ المحاسبة المالية في منشأة الأعمال الفردية"**، كلّية التجارة ، جامعة القاهرة.

١١. عبد القادر، محسن بابقي، (٢٠١٣)، **"المحاسبة الدولية"**، جامعة العلوم والتكنولوجيا- صنعاء.

١٢. عصيمي ، أحمد زكريا زكي،(٢٠١٢)،**"نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر"**،دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية.

١٣. عطيه ، محمد عبد الحميد محمد، (٢٠١٤)، **" موسوعة معايير المحاسبة الدولية"**، الجزء الأول ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر.

١٤. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٧)، **"نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية"** الجزء الثاني، الدار الجامعية، جامعة عين شمس.

١٥. محمد، محمد الفيومي، علاء الدين محمد الدميري، أيمن احمد احمد، (٢٠٠٦)، **"دراسة متقدّمة في المراجعة "**، مكتب الجامعة الحديث، الإسكندرية.

١٦. مشكور، سعود جايد، (٢٠٢١)،**" المعايير المحاسبية الدوليةIASC ومعايير الإبلاغ الماليIFRS (أطر نظرية وتطبيقات عملية)"**، دار المناهج للنشروالتوزيع، عمان ، الأردن.

١٧. مشكور، سعودجايد، (٢٠٢٠)،**" المحاسبة الدولية"**، دار المناهج للنشروالتوزيع ، عمان، الأردن.

١٨. مطير، رأفت حسين، (٢٠١٥)، **"المحاسبة الدولية"**،الجامعة الإسلامية –غزة.

ثانيا: البحوث والدوريات:

١. إبراهيم، صديق عبد الرحمن البشير، سليمان أبوبكر سليمان مصطفى، فايز الدومة هارون عبد الله، ايوب اسحاق هارون إبراهيم ، (٢٠١٧)، **"دور المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات الاستثماريةدراسة على (بنك النيلين)"** ، كلّية العلوم الإدارية- السودان ، جامعة المغتربين .

٢. أبوبكر، زيتو عولا، (٢٠١٨)، **"دور المعلومات المحاسبية في تحسين التّمكين وأثره على ترشيد القرارات الاستثمارية"**، مجلّة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلّد٢، العدد ٢، كلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٣. أبوبكر،زيتا عولا، (٢٠١٩)، **"اثر الإفصاح عن الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة في القوائم المالية المرحلية على ترشيد القرارات الائتمانية"** كلّية الإدارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين،أربيل.

٤. أبوالدهب، دينا أحمد عبدالغفار،(٢٠٢١)، **"أثر أسلوب القياس المرجعى في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية دراسة ميدانية"** مجلة الدراسات التجارية المعاصرة كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ المجلد السابع . العدد الحادي عشر

٥. أحمد، جلال محمد حسن، حذيفة عبد الرحمن علي احمد، عبد الرحمن التوم محمد الحساني، يحيى زكريا حسن دهب، (٢٠١٦)، **"دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتّخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية"**، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٦. إدريس، بن الناصر،المهدي، بن سيدي عيسى،(٢٠١٧)، **"دور التقارير المالية المرحلية في تفعيل الإفصاح المحاسبي"**،معهد التكنولوجيا- جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

٧. إسماعيل ، إبراهيم يعقوب، صالح، هلال يوسف، (٢٠١٦)، **"أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإستثمارية"**، مجلّة العلوم الاقتصادية ، كلّية الدراسات التجارية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

٨. إسماعيل، إسماعيل خليل، نعوم ،ريان،(٢٠١٢)،**" الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"**، مجلّة كلّية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (٣٠).

٩. إسماعيل، إسماعيل محمود ، (٢٠١٦)، **"التقارير المالية المرحلية المؤقتة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ IAS"**، بحث، كلّية الاقتصاد- جامعة دمشق.

١٠. الباز، عماد محمد، علي ، محمد عيسى الشيخ، (٢٠١٦)، **"مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية والاقتصادية في تفسير الاختلافات في أسعار الأسهم السوقية وترشيد قرارالاستثمار في بورصة فلسطين"**، مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ، المجلّد الثاني ، العدد٦.

١١. بلال، زروق عثمان ، العمري ، محمد عامر،(٢٠١٩)،**" أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتّخاذ القرارات- دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ظفار- سلطنة عمان"** ، مجلّة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية .

١٢. بو معراف، فاطمةالزهراء، يحياوي، مفيدة، (٢٠١٨)،**"القياس بالقيمة العادلة واثره على اتّخاذ قرار الاستثمار في الأسهم العادية"**، مجلّة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية ، المجلّد ١١،العدد ١ ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

١٣. جابو، أحمد عبد الجبار الله، إسراء أحمد علي، مدثر حسين عبدالله، عمران الطيب احمد محمد ، (٢٠١٧)، **"الإفصاح المحاسبي ودوره في اتّخاذ القرارات الاستثمارية"**، كلّية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

١٤. جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية، (٢٠٢٠)، **" الآثار المالية والمحاسبية لكوفيد-١٩".**

١٥. الجوهر ، كريمة علي كاظم ، (٢٠١١)،**" العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين"**، مجلّة الإدارة والاقتصاد العدد ٩٠ .

١٦. حداد، جواد أحمد، (٢٠١٢)، **"واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمةالعامة الفلسطينية"**، مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد٢٧.

١٧. حسين ، حسين وليد، ابتهال طالب خضير، عبدالناصر علك حافظ ، (٢٠١٣)،**" قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الاوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين"**، مجلّة دراسات محاسبية و مالية ، المجلّد الثامن ،العدد ٢٢ .

١٨. الخطيب، خالد، (٢٠٠٩)،**"المعيار رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية"**، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين .

١٩. خير الله، الطيب الصديق موسى، عبدالباقي الصديل الطاهر، محمد الفاتح عبدالله محمد، محمد عطا المنان محمد مختار، (٢٠١٨)،" **أثر قياس تكاليف الجودة على خصائص المعلومات المحاسبية دراسة حالة عينة من بنوك السودانية "**، كلّية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٢٠. دهان، أحمد، (٢٠١٧)، **"شرح كامل للمعياي المحاسبي الدولي IAS34 للتقرير المالي الأولي - المرحلي"**، مدونة المحاسبة الأولى.

٢١. رمو، وحيد محمود، يونس، دعاء إدريس، (٢٠١٩)، **"استخدام الشبكات العصبية في ترشيد القرارات الاستثمارية"**، مجلّة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلّد ١٥،العدد ٤٥، كلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٢٢. الريشاني، سمير، (٢٠١٨)، **"مقدّمة في معايير المحاسبة الدولية"**، بحث، كلّية الاقتصاد- جامعة حماة.

٢٣. الزبيدي، فراس خضير، (٢٠١٠)، **"اثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"** مجلّة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،مجلد١٢، العدد٣.

٢٤. زكري ،محمد أبو القاسم ، أمعرف ،سعاد عياش علي ، (٢٠١٨)،**" أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةعلى تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية على شركات النفط الليبية"** مجلّة علمية محكمة – العدد الأول.

٢٥. سالم،بدر الدين فاروق أحمد ، أحمد، نصر الدين حامد ،(٢٠١٣)، **"دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية "**، مجلّة العلوم الاقتصادية ، العدد١٤،عمادة البحث العلمي،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٢٦. سلطان،أياد شاكر، عمر هاشم طه، عثمان عبد القادر حمة امين ، (٢٠١٣)، **"القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي ٣٤- دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية"**، مجلّة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلّد٣، العدد١.

٢٧. سويسي، هواري، خمقاني، بدر الزمان، (٢٠١١)، **" نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي "** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر.

٢٨. السيد، عبد السلام عوض خير، حسين، أسعد مبارك، (٢٠١٩)، **"دور المشتقات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية"** ، مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلّة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، العدد الرابع ، المجلّد الثالث .

٢٩. السيد، علي مجاهد أحمد، (٢٠١٧)،" **فجوة القياس المحاسبي وأثرها علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية**"، كلّية التجارة، جامعة كفر الشيخ .

٣٠. السيدة، مهند، (٢٠٢٠)،" **ثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية**" كلّية العلوم الإدارية –جامعة الشام الخاصة.

٣١. شيبان،محمد أحمد، (٢٠١٩)، **"أثر اساليب ممارسة إدارة الأرباح على خصائص المعلومات المحاسبية"** مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية - ملحق (١) عمادة البحث العلمي- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٣٢. صافية، بومصباح ، الحسين ، بلعجوز، (٢٠١٨)،" **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الأداء المالي للمؤسّسات دراسة لعيّنة من المؤسّسات بولاية برج بوعريريج** "مجلّة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلّد ٣ ، العدد١ ، جامعة الجزائر.

٣٣. طه ، عبدالله موسى الأمين ، عبير عبيد ابشر حارن، مصعب الجيلي عمر صالح، معاذ احمد علي محمد ، (٢٠١٦)، **"دو المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات الاستثمارية"**، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٣٤. الطيب، عصمت محمد دفع الله، احمد الزبير احمد الزبير، امنة الهادي ابراهيم البدوي، اشتياق عبد القادراحمد حامد ، (٢٠١٧)،**"نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية"**، كلّية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٣٥. عبد الماجد، أمنية عبد الرحمن صالح، زحل صالح محمد صالح، سفيان النور محمد زين النور ، مصطفى عمر أبكر وادي ، (٢٠١٦)،" **الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره على اتّخاذ القرارات الإستثمارية"**، دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية، كلّية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

٣٦. عبدالله، أحمد حمد محمد، (٢٠١٩)، **"التقارير المالية المرحلية"**، كلّية الاقتصاد - جامعة دمشق.

٣٧. عمر، قمان ، علي ، باكرية،(٢٠١٩)،" **أهميّة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة تحليلية"**، مجلّة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلّد٤، العدد ١.

٣٨. غانم، سعد سالم، (٢٠١٧)، **"دور الاستشراف بالمستقبل في ترشيد عمليات صنع واتّخاذ القرارات الاستثمارية"**، المجلّة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلّد ٨ ، ملحق العدد ٢ ، كلّية التجارة الإسماعيلية ،جامعة قناة السويس .

٣٩. فرحات، مؤمن، (٢٠٢١)،" **أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية ، دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية "**، مجلّة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية العدد الأول.

٤٠. قويدر ، حاج قويرن، (٢٠١٢)، **"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"**، مجلة الباحث،العدد١٠ ، جامعة الشلف – الجزائر.

٤١. محاريق ،هانئ أحمد،(٢٠١٣)،**"أثر تطويرمعايير المحاسبة للادوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية-دراسة نظرية وميدانية"** كلّية التجارة ، جامعة طنطا.

٤٢. محمد، آدم إسماعيل محمود، إسراء الطيب حسن الطيب، سمية علي الحسن الكباشي، فاطمة حامد ابراهيم محمود ، (٢٠١٧)، **"اثر التحميل المالي على اتّخاذ القرارات الاستثمارية "**، دراسة حالة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلّية الدراسات التجارية .

٤٣. محمد، أمير حسن، الذهبي، جليلة عيدان، (٢٠٢٠)،" **مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بالتقارير المرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ – بحث تطبيقي في إحدى شركات التأمين"**

٤٤. محمد، أياد طاهر، خلف ، أمين زيدان، (٢٠٢١)، **"دور الذكاء المالي بترشيد قرارات المستثمرين لتحقيق أهدافهم المالية"**، مجلّة جامعة ألانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلّد١٣، العدد ١ .

٤٥. مرعي، عبدالرحمن، (٢٠٠٦)،**"دور التقارير المحاسبية التي تقدمها التقاريرالمرحلية في اتّخاذ القرارات الاستثمارية"**، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلّد٢٢، العدد٢.

٤٦. المشهداني،بشرى نجم عبدالله، العبيدي، جوان جاسم خضير،(٢٠١١)، " **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية-دراسة ميدانية"** مجلّة كلّية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد٢٦.

٤٧. مصطفى، سليمان محمد،النجار،سامح محمد أمين،(٢٠١٩)، **"أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعاييرالتقرير المالي الدوليةعلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة- دراسة ميدانية"**، كلّية التجارة –جامعة بنها.

٤٨. معاليم، سعاد، بوحفص ،سميحة، (٢٠١٩)، **"أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتّخاذ قرار التمويل -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"**، مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلّد ١٢،العدد٢، الجزائر.

٤٩. الموسوي، أنعام محسن غدير، (٢٠١٥)، **"تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظورمستخدمي المعلومات :دراسة تحليلية للمصارف الأهلية العاملة في محافظة النجف الاشرف"**، مجلّة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلّد١٣، العدد٣٦.

٥٠. الهادي ،أبو بكر أحمد، بدر الدين الهادي احمد، موسى عيسى محمد، (٢٠١٨)، **"اثر قياس تكاليف الجودة على خصائص المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية على عينة من البنوك بولاية الخرطوم" ،** مجلّة جامعة السلام – العددالسابع .

٥١. الهنيني، إيمان أحمد، ديالا محمد الدبعي، سامراء زياد العقيلي، (٢٠١٨)،**" أثر الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية على جودة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الأردن "**، مجلّة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية العدد٢٦.

٥٢. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠٢٠)،**" المعاييرالدولية للتقرير المالي" .**

ثالثاً: الرسائل والأطاريح :

١. أحمد، وسام عوض الله ، (٢٠١٧)، **" أثر الإعلان عن التقارير المالية المرحلية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية "**، رسالة ماجستير، كلّية الأعمال، جامعة عمان العربية.

٢. أحمد، حجاب، رابح، سالمي ،(٢٠٢٠)،**" مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"** رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة-الجزائر.

٣. أبوسن، لينا عبدالله محمد أحمد ،(٢٠١١)، **"دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية دراسة حالة المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية"**،الدبلوم فوق الجامعي في المحاسبة والتمويل، كلية الإقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة

٤. الأخضري، محمد الطاهر،(٢٠١٦)،**" أثرنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حالة سونلغاز"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

٥. باعكضة، رواء عبد الرزاق ، (٢٠١٤)،**" اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي"**، رسالة ماجستير، جامعة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.

٦. بن داس، إلهام،وارت، زينة، (٢٠٢٠)، **"دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتّخاذ القرار الاستثماري"**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر.

٧. بوحفص، سميحة ،(٢٠١٨)،**"أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"** أطروحة دكتوراه ، كلّية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

٨. بوزيد،راضية، (٢٠١٣)، **"اثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبيه-دراسة تطبيقية لمؤسّسة نفطال أم البواقي"**، رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي- الجزائر.

٩. بية، تقي الدين يوسف، منال عياطي، هشام عاشور ،(٢٠١٨)، **"دور تقييم الأداء المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسّسة الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

١٠. خليفة، بن مبارك ،علي،حشروف ،(٢٠١٩)،**" جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسّسة - دراسة حالة مؤسّسة polyben لصناعة أكياس التغليف ولاية برج بوعريريج"**،رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر.

١١. زكريا، نائلة فتحي، (٢٠١٤)،**" استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار دراسة تطبيقية"**، أطروحة دكتوراه، كلّية الاقتصاد، جامعة دمشق.

١٢. دلول ، محمود سعيد، (٢٠١٠) **" دور الافصاح عن التنبؤات الماليه في ترشيد القرارات الاستثمار في سوق فلسطين للاوراق الماليه"** رسالة ماجستير، كليه التجارة ،الجامعه الاسلاميه غزه .

١٣. سعاد، بورويسة، (٢٠١٠)، **"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"**، رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية، جامعة القسنطينة.

١٤. سكيك، طارق فايز، (٢٠١٠)،**" أثر التقارير المالية والمرحلية على سعر السهم وحجم التبادل دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"** رسالة ماجستير ، كلّية التجارة،الجامعة الإسلامية- غزة.

١٥. سماح، الغربي، (٢٠١٥)، **"اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية-دراسة حالة –ولاية مسيلة"** رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر.

١٦. شبير، أحمد عبد الهادي، (٢٠٠٦)، **" دور المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات الإدارية -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"**، رسالة ماجستير، كلّية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية –غزة.

١٧. الشلبي، إبراهيم جعفر، (٢٠١٧)، **"أهميّة تطبيق معيار التقارير المالية المرحلية الدولي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"**،رسالة ماجستير، كلّية الاقتصاد، جامعة دمشق.

١٨. صورية، كحول، (٢٠١٧)، **" دور المحاسبة المالية في تحسين اتّخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حاله مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكره "**، أطروحة دكتوراه، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

١٩. عبد الحكيم ، سليماني،(٢٠٢٠)،**" دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإستثمارفي ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد ، دراسة حالة مؤسسة إقتصادية – الجزائر"** أطروحة دكتوراه، كلّية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسيير،جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة ، الجزائر.

٢٠. عبد الكريم، حاتم خالد، **(٢٠١٦)،" قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتّخاذ القرارات في المؤسسات المالية دراسة ميدانية على بنك النيل "**،أطروحة دكتوراه ، كلّية الدراسات العليا، جامعة شندي.

٢١. عبد المجيد، مروة ميرغني محمد، (٢٠١٨)، **"تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 34 وأثره على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف"**، رسالة ماجستير، كلّية الدراسات العليا، جامعة دنقلا، السودان.

٢٢. عبلة، قوادري ،(٢٠١٨)،**" أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظلّ تبنيّ الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية"** أطروحة دكتوراه، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ،جامعة سطيف ،الجزائر .

٢٣. عجبنا، سماح علي العوض، (٢٠١٨)، **" الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني"**، رسالة ماجستير، كلّية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

٢٤. عمر، سليمان زيتون، (٢٠١٦)، **"تقييم النظام المحاسبي المالي من خلال جودة المعلومة المحاسبية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية ولاية- ورقلة"**، رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

٢٥. فاطمة، مالكي،بشرى، ضيف الله ، (٢٠١٩)، **"فعالية معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في اتّخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار المدّة ٢٠١٧/ ٢٠٢٥ "**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلّية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد دراية _ أدرار، الجزائر.

٢٦. المجهلي، ناصرمحمد علي، (٢٠٠٩)، **"خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتّخاذ القرارات – دراسة حالة مؤسّسة اقتصادية"**، رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة لخضر باتنة –الجزائر.

٢٧. محسن، محمدفايق عبد الرحمن،(٢٠٠٨)،**"مدى الالتزام في المنظمّات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم ١دراسة تطبيقية"**،رسالة ماجستير، كلّية التجارة ، جامعة الإسلامية-غزة.

٢٨. موسى، أسامة محمود، (٢٠١٠)، **"دورالمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"** رسالة ماجستير، كلّية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.

٢٩. ناصري، حنان، (٢٠١٦)، **"استخدام الموازنات الرأسمالية في اتّخاذ القرارات الاستثمارية-دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز- سونلغاز- وحدة أم البواقي "** رسالة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر.

٣٠. يونس، محمد دنقس خميس، (٢٠١٥)، **"دور نظم المعلومات المحاسبية في اتّخاذ القرارات الاستثمارية -دراسة تطبيقية عن بنك الشمال الاسلامي بولاية الخرطوم"**، رسالة ماجستير، كلّية الدراسات العليا، جامعة وادي النيل ،الخرطوم.

٢- المصادر الأجنبية:

First: Books

1. Bagranoff, N. A. (2010)**." Core concepts of accounting information systems".**
2. Chaudhry, A., Coetsee, D., Bakker, E., Varughese, S., McIlwaine, S., Fuller, C., ... & Balasubramanian, T. V. (2015)." **2015 Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards**". John Wiley & Sons, Inc.
3. Choi, F. D., & Meek, G. K. (2011)." **International accounting**". Pearson Education.
4. Doupnik, T. (2013)." **International Accounting**"/Timothy Doupnik, Hector Perera.–.
5. Gelinas, U. J., Dull, R. B., Wheeler, P., & Hill, M. C. (2017). **"Accounting information systems"**. Cengage Learning.

6. Hall, J. A. (2011). "**Accounting information systems**". Cengage Learning.
7. Hall, J. A. (2015)." **Accounting information systems".** Cengage Learning.
8. Hurt, R. L.,. (2008**)." Accounting information systems"**: Basic concepts and current issues. McGraw-Hill Irwin.
9. Jeter, D. C., Chaney, P. K., & Chaney, P. K. (2004). "**Advanced accounting**". John Wiley.
10. Kay, D., & Ovlia, A. (2013)." **Accounting Information Systems: The Crossroads of Accounting and IT**". Pearson Higher Ed.
11. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2014**)." Intermediate Accounting Second Edition IFRS Edition"**. New York: WIleyPLUS
12. Kieso, Donald, E. and Weygandt , J. and Warfield, Terry D, (2019),"**Intermediate Accounting"**, 17 th Ed, John Wiley and Sons, Inc.
13. Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2006)." **Management Information**".
14. Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2011)." **Essentials of management information systems".**
15. Romney, M. B. (2008). '**Accounting information systems**" (7/Marshall B Romney, Paul John Steinbart, Barry E Cushing ed.).
16. Romney, M. B. (2021). "**Accounting information systems** "(7/Marshall B Romney, Paul John Steinbart, Barry E Cushing ed.).
17. Romney, M. B., Steinbart, P. J., & Cushing, B. E. (2015). "**Accounting information systems"**. Boston, MA: Pearson.
18. Thomas, C. W., Horngren, C. T., Harrison Jr, W. T., & Suwardy, T. (2011)." **Financial accounting: International Financial Reporting Standards".**
19. Sexton, R. J., & Xia, T. (2018). " **Manual of accounting Interim financial reporting"**. Annual Review of Resource Economics, *10*, 229-251.

Second: Periodicals and Researche

1. Al, Z. A. H., Jodeh, I. N., Mahmood, H. T., & Khaled, H. (2018). **"The Impact of Voluntary Accounting Disclosure in the Financial Reports to Rationalize the Investors Decisions in Industrial Companies Listed in the Amman Stock Exchange".** International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 191.
2. Al-Ghazzawi, A. M., & Alsoboa, S. S. (2016). **"Impact of Improvements to the International Accounting Standards on Earnings Management in the Jordanian Industrial Corporations"**. Journal of Accounting & Finance (2158-3625), 16(2).
3. Ali, A. A. R. (2020). **"The Level of Adoption of the International Accounting Standard 34 (IAS 34.)"** The Case of Bahrain Listed Companies. Journal of Economics and Business", 3(1).
4. Alsharairi, M., Al-Hamadeen, R., Issa, F., & Kakish, O. (2015)." **Interim financial reporting and compliance with IAS 34: the case of the Jordanian financial sector".** Alsharairi, M., Al-Hamadeen, R., Issa, F. and Kakish, O.(2015)"Interim Financial Reporting and Compliance with IAS, 34, 100-109.
5. AL-shatnawi, h. M. (2017). **"measuring the quality of the interim financial reports using the qualitative characteristics of the accounting information and its effect on the investment decisions according to the ias 34".** International journal of economics and finance, 9(5), 159-170.
6. Claudia-elena, g. I., & lucia, m. D. (2020)." **short incursion on annual financial reports versus interim financial reports".** Ecoforum journal, 9(2).
7. Czarnacka-Chrobot, B. (2013)." **Rationalization of Business Software Systems Development and Enhancement Projects Investment Decisions on the basis of Functional Size Measurement"**. International Journal of Software Engineering and Knowledge Engineering, 23(06), 839-868.

8. Elbarrad, S. S. (2012)." **Rationalizing the investment decision in computerized accounting information systems-An applied study on Saudi Arabian companies".** International Journal of Economics and Finance, 4(8), 42-58.
9. Grigoras-Ichim, C. (2016). **"Considerations regarding history of interim financial reporting"**. Ecoforum Journal, 5(3).
10. Grigoraș-Ichim, C. E., & Morosan-Danila, L. (2016**)." The Importance of Financial Interim Reporting for the Position of Companies**". The USV Annals of Economics and Public Administration, 15(2 (22)), 182-187.
11. Hassan, A. M., Union, A. H., & Abdulameer, A. T. (2020)." **Extent to which the companies listed on the Iraq Stock Exchange adhere to international standard No"**. 34. Journal of Global Scientific Research (ISSN: 2523-9376), 2, 346-355.
12. Helmy, A. L., Ahmed, A. T., & Amira, H. (2012). **"THE ROLE OF Additional Disclosure Sources In Rationalizing Investor Decision In Egypt".** A SUGGESTED FRAMEWORK. International Journal of Academic Research, 4(6).
13. Ismail, K. N. I. K., & Chandler, R. (2005)." **Perceptions of professional investors in Malaysia on the usefulness of quarterly financial reports".** *Jurnal Pengurusan (UKM Journal of Management)*, *24*.
14. Mohaisen, A. H. A., Al-Abedi, A. T. K., & sabah Ali, K(2019). **"The Role Of Environmental Costs In Supporting Investment Decisions In Industrial Establishments".** A LITERATURE REVIEW.
15. Cpa Dr.Fred Sporta Ph.D. **"nterim Financial Statements IAS 34"**Presentation · April 2017 DOI: 10.13140/RG.2.2.
16. Shaban, O. S., & Zubi, Z. (2014). **"The role of financial indicators in rationalizing of investors' decisions in the Jordanian stock exchange market. In the Proceedings"** of 2014 ATINER'S Conference.
17. Al, Z. A. H., Jodeh, I. N., Mahmood, H. T., & Khaled, H. (2018). "**The Impact of Voluntary Accounting Disclosure in the Financial Reports to**

Rationalize the Investors Decisions in Industrial Companies Listed in the Amman Stock Exchange". International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 191.

Third: theses

1. Aamir, S., & Farooq, U. (2010)." **Assessing the Preparedness of Small and Medium-sized Entities in Sweden: to Adopt International Financial Reporting Standard (IFRS) for Small and Medium-sized Entities (SMEs)**".
2. Abdallah, A. (2013)." **The impact of using accounting information systems on the quality of financial statements submitted to the income and sales tax department in Jordan"**. European Scientific Journal, 1(4), 41-48.
3. Alathamneh, M. (2020). **"The impact of accounting information systems reliability on enhancing the requirements of planning process at Jordanian commercial banks. Management Science Letters",** 10(5), 1043-1050.
4. BUE, S. L. (2018**)"La Value Relevance Degli Interim Financial Reporting Delle Imprese Quotate Sul Mercato Azionario Italiano".**
5. Butterfield, E. (2016). **"Managerial Decision-making and Management Accounting Information".**
6. Dieh, A. (2015)**. "The impact of the adoption of international financial reporting standards on the quality of financial statements in Palestine"**, (Doctoral dissertation, Birzeit University).
7. Doinea, O. (2008). **"THE INTERIM FINANCIAL REPORTING IN THE SPIRIT OF THE IAS 34 NORM".** Annals of the University of Petrosani Economics, 8(1).

8. Gibson, A. V. (2014)**." International Financial Reporting Standards Implementation in Canada: The impact of IFRS Conversion on Canadian Public Banking Enterprises".**
9. Pei, S. (2021). **"Research on the influence of internal control environmental factors on enterprise accounting information quality: annotation to master's thesis".**
10. Shaharuddin, N. S. (2006)**." Factors influencing the decision to audit interim financial reports: Empirical evidence of Malaysian public listed companies",** (Master's thesis, Kuala Lumpur: Kulliyyah of Economics and Management Sciences, International Islamic University Malaysia).

الملاحق

ملحق (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة واسط
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

إلى/ حضرة الأستاذ (.....)المحترم.

م/ استبانة

تحيه طيبة وبعد ...

يقوم الباحث بإعداد دراسة لغرض الحصول على درجة الماجستيرعلوم في المحاسبة بعنوان (**تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 34 في خصائص المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية**). فيرجى من حضرتكم التكرم بأستيفاء قائمة الأستقصاء المرفقة والتي لن تستغرق من وقتكم، حيث تُشكل آراؤكم ومقترحاتكم قيمة كبيرة في سبيل إتمام هذه الدراسة، راجيا توخي الدقة والموضوعية في الإجابة وإبداء الرأي وبما يتلائم والموقف الذي تواجهونه فعلاً على مستوى العمل ووضع إشارة (✔) أمام الإجابة الأكثر تطابقاً مع أرائكم. مع العلم أن جميع البيانات التي سيتم تجميعها سوف تعالج بسرية تامة وسيقتصر استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

ولجنابكم وافر الشكر والتقدير..."

الباحث

عقيل هاشم محمد الماطلي
جامعة واسط /كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

المشرف

أ.م.د عماد غفوري عبود النجار
جامعة واسط /كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

أولا: بعض المصطلحات الواردة في الاستبيان:

١- **التقارير المالية المرحلية** : بأنها مجموعة من القوائم أو التقارير المالية يتم إعدادها عن فترة زمنية تقل عن السنة المالية قد تكون المدة ثلاثة أشهر (ربع سنوية) أو ستة أشهر (نصف سنوية).

٢- **معيار المحاسبة الدولي (IAS 34)**:هو معيار محاسبة دولي يوصف الحد الأدنى لمحتويات التقرير المالي المرحلي ويحدد مبادئ الإثبات والقياس في القوائم المالية سواء الكاملة أو المختصرة لفترة أولية، ويؤدي التقرير المالي المرحلي الذي يتم توفيره في الوقت المناسب إلى سهولة فهم الوضع المالي للوحدة ألاقتصادية من قبل متخذي القرار.

٣- **الفترة المرحلية :** هي فترة الإبلاغ المالي التي تكون أقل من السنة المالية الكاملة (وغالبا تكون ربع سنوية أو نصف سنوية) .

٤- **قائمة المركز المالي المختصرة :** هي قائمة مركز مالي يتم أعدادها في نهاية الفترة المالية المرحلية لتوضح المركز المالي للوحدة ألاقتصادية في ذلك التاريخ .

٥- **خاصية الملائمة :** تعني أن تكون للمعلومة المحاسبية القدرة في التأثير على عملية أتخاذ القرار، وبصورة عامة تعتبر المعلومة المحاسبية ملائمة فيما أذا كان عدم وجودها من شأنه أتخاذ قرار مغاير عن الذي يتخذ في حالة وجودها.

٦- **خاصية التمثيل الصادق :** ويقصد بهذه الخاصية الثقة لدى المستخدم بالمعلومات المتوفرة إمكانية خلق حالة من الاطمئنان لديه والتي تلمس فكرة إمكانية أن يتم الإعتماد على هذه المعلومات للعمل بها ، ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ممثلة بصدق وتكون خالية من الأخطاء المهمة والتحيز.

٧- **القرار الإستثماري :** عمليه أختيار البديل الإستثماري الذي يعطي اكبر عائد إستثماري وبإقل كلفه إستنادا الى دراسة الجدوى الأقتصاديه التي تسبق عمليه الاختيار.

ثانيا: الأسئلة العامة :

١- **الجنس** : ذكر ☐ أنثى ☐

٢- **التحصيل الدراسي :** بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٣- التحصيل العلمي : محاسبة ☐ أدارة أعمال ☐ أقتصاد ☐ خرى ☐

٤- سنوات الخبرة: أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ ألى٩سنوات ☐ من١٠إلى١٤ سنة ☐

من١٥إلى ١٩سنة ☐ من ٢٠ سنة فأكثر ☐

٥- العمل : محاسب ☐ مراقب حسابات ☐ مستثمر ☐ دقق داخلي ☐

مدير مالي ☐

ثالثاً: محاور الأستبانة : ضع إشارة (✔) للإجابة التي تراها مناسبة.

المحور الأول: أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات ألاقتصادية العراقية المتضمن أصدار التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى تحقيق خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية.

العبارة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا اتفق تماماً
١- تقدم التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) معلومات محاسبية ملائمة لفترة أقل من سنة مثل ربع سنوي أو نصف سنوي.					
٢- جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS34) ليكون شاملا يوضح فيه نطاق تطبيق التقارير المالية المرحلية.					
٣- جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS34) لغرض أستكمال النقص في التقارير المالية السنوية عبر توفير معلومات سريعة وملائمة لتمكن مستخدميها من تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.					
٤- يقدم معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تقارير مالية مرحلية تكون مناسبة للاستخدام الداخلي وكذلك الاستخدام الخارجي وتوفر معلومات ذات قيمة تنبؤيه.					
٥- أعداد التقارير المالية المرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) ينتج عنه معلومات تتصف بالملائمة لمستخدميها.					
٦- الملائمة تعني أن ترتبط المعلومة بالعمل أو الإستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها.					
٧- البنود التي تتوافر فيها خاصية الأهمية النسبية يلزم الإفصاح عنها بصورة منفصلة، باعتبارها تقدم معلومات فعالة للمستخدمين.					
٨- اصدار تقارير مالية مرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) ينتج عنه معلومات محاسبية تتميز بالأهمية النسبية توضح الفرق بين التقديرات والنتائج					

الفعلية.					
٩- تعمل خاصية القيمة التوكيدية على إعادة تدوير المعلومات الغير نافعة أو المعلومات التي يتم إستهلاكها.					
١٠- تتصف المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) بالقيمة التنبؤية وتسهم في تحسين مقدرة مستخدمي المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.					

المحور الثاني: أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات ألاقتصادية العراقية المتضمن أصدار التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى تحقيق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية.

العبارة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا اتفق تماماً
١١- تتصف المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) بكونها خالية من الأخطاء المهمة والتحيز وأمكانية الإعتماد عليها من قبل مستخدميها.					
١٢- تقدم التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) معلومات تتميز بتمثيلها الصادق.					
١٣- تتميز خاصية التمثيل الصادق بأمانة التعبير والحيادية، أي أنها تتمثل بأمانة المعلومات المحاسبية والتصوير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية.					
١٤- يقصد بخاصية التمثيل الصادق الثقة لدى المستخدم بالمعلومات المتوفرة وإمكانية خلق حالة من الاطمئنان لديه.					
١٥- تتصف المعلومات الصادرة عن التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) بالحياد أي عدم مفاضلة طرف على طرف آخر من مستخدمي المعلومات.					
١٦- أصدار تقارير مالية مرحلية معدة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى أنتاج معلومات تتميز بالخلو من الخطأ أي أنه لا يوجد أخطاء أو أخفاقات في وصف الظاهرة.					
١٧- أن أعداد تقارير المالية المرحلية بذات القواعد المحاسبية التي أستخدمت بأعداد التقارير المالية السنوية ينتج عنه معلومات محاسبية تتصف بتمثيلها الصادق.					
١٨- أن أصدار تقارير مالية مرحلية معدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) تمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من أن يكون واثقا من المعلومة ويستطيع الاعتماد عليها والتحقق من سلامتها.					
١٩- أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والظواهر المراد التقرير عنها.					
٢٠- يوفر تطبيق معيار المحاسبة الدولي(IAS34) معلومات تتصف بالأكتمال، حيث أن أي شطب أو حذف قد يؤدي إلى معلومة خاطئة أو مضللة.					

المحور الثالث: أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى تحقيق الخصائص التعزيزية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية والمتمثلة بـ(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب).

العبارة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا اتفق تماماً
٢١- أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يوفر معلومات محاسبية تكون قابلة للمقارنة في المكان والزمان.					
٢٢- المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) بالإمكان أجراء المقارنة لها بين معلومات محاسبية لعدد من الفترات لنفس الوحدة الاقتصادية.					
٢٣- المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تكون قابلة للمقارنة لعدد من الوحدات الاقتصادية المماثلة .					
٢٤- ان أصدار التقارير المالية المرحلية حسب إرشادات معيار المحاسبة الدولي IAS34 يؤدي إلى توفير معلومات ملتزمة بمبدأ الثبات كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة.					
٢٥- يستمد معيار المحاسبة الدولي (IAS34) أهميته من خلال قابلية الفهم الأفضل للمعلومات المحاسبية التي تشكل أساس اتخاذ القرارات.					
٢٦- يوفر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) معلومات قادرة على تخطي الحدود الدولية تكون قابلة للفهم لكل المستخدمين، وذلك بسبب كبر حجم الوحدات ألاقتصادية وتعدد جنسياتها وفروعها وأشكالها وأنواعها.					
٢٧- المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية تمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من فهمها بشكل معقول دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية.					
٢٨- تكون قابلية المعلومات المحاسبية للفهم شرطا مهما للحكم على ملخص أستخدام المعلومات والاستفادة منها من خلال الإعتماد على درجة الوضوح والبساطة.					
٢٩- الإعتماد في اعداد التقارير المالية المرحلية بالإستناد إلى معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يصدر عنها معلومات تكون قابلة للتحقق.					
٣٠- المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) لها قابلية التحقق من خلال وجود دلائل يرجع إليها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام التي ترد في التقارير المالية.					
٣١- أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى أنتاج معلومات لها قابلية التحقق والقدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم.					
٣٢- أن اعداد التقارير المالية المرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي تصدر عنها معلومات تتميز بالتوقيت المناسب والتي تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة المرجوة من هذه المعلومات.					
٣٣- كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) إلى مستخدميها يكون الاحتمال كبيرا في التأثير في قراراتهم					

بشكل إيجابي.					
٣٤- أن أصدار التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى تقديم معلومات في توقيتها المناسب لمتخذ القرار والذي يعد دليلا صريحا على كفاءة معيار المحاسبة الدولي (IAS34).					
٣٥- أن المقصود بخاصية التوقيت المناسب هو توافر المعلومات المحاسبية في أوانها قبل أن تفقد فائدتها أو مقدرتها على التأثير في قرارات مستخدميها وهذا ما يهدف أليه معيار المحاسبة الدولي (IAS34).					

المحور الرابع : أصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين.

العبارة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا اتفق تماماً
٣٦- أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية وبمستوى الإفصاح عن المعلومات.					
٣٧-أن اعداد التقارير المالية المرحلية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر كمعيار يعتمد عليه بالحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها.					
٣٨- تنتج التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية ذات جودة عالية تتمتع بالمصداقية وخالية من التضليل والتحريف.					
٣٩- جودة المعلومات الصادرة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تستخدم كأساس للمقارنة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المرحلية.					
٤٠- أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى دقة المعلومات وبالتالي زيادة جودتها وأرتفاع قيمتها في إظهار الحقائق التاريخية أوالتوقعات المستقبلية.					
٤١- أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل اللبنة الأساسية من أجل تحقق الأهداف التي تضعها الوحدة الاقتصادية حيث تساعد في أتخاذ القرارات الجيدة وتحقيق المردودية المالية الإقتصادية المخطط لها.					
٤٢- تتمثل منفعة جودة المعلومات التي تنتجها التقارير المالية المرحلية المعدة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في عاملين هما صحة المعلومة وسهولة الاستخدام.					
٤٣- أن اعداد التقارير المالية المرحلية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تساعد المستثمرين في أتخاذ قراراتهم.					
٤٤- المعلومات المحاسبية الصادرة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) تسهم في مساعدة المستثمرين					

في التنبؤ بالأحداث المستقبلية.					
٤٥- المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية تمثل عدة بدائل أمام متخذ القرار الإستثماري لأختيار البديل الإستثماري الذي يعطي اكبر عائد إستثماري وبأقل كلفة.					
٤٦- التقارير المالية المرحلية تسهم في أختيار المبادئ التي يعتمد عليها القرار الإستثماري المتمثلة بـ(مبدأ الاختيار، مبدأ المقارنة، مبدأ الملائمة، مبدأ التوزيع).					
٤٧-أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يساهم في أتخاذ قرارات رشيدة حيث لا يمكن الوصول إلى ترشيد كامل، بل يمكن الوصول إلى حد معين من المعقولية والرشد.					
٤٨- تساعد المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية متخذو القرارات الإستثمارية في المحافظة على الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها .					
٤٩- أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في عملية أختيار من بين عدد من البدائل المتاحة للوصول إلى النتيجة المرجوة لتحقيق الأهداف.					
٥٠- تساهم التقارير المالية المرحلية في أتخاذ القرار الرشيد الذي يوفر الحد الأقصى في تحقيق أهداف الوحدة ألاقتصادية ضمن معطيات البيئة وقيودها.					

ملحق (٢)

أسماء السادة المحكمين لأستمارة الأستبانة وعناوينهم

ت	الأسماء	اللقب العلمي	التخصص العلمي	موقع العمل	البلد
١	سعود جايد مشكور	أ. د	محاسبة مالية	كلية مزايا الجامعة	العراق
٢	عبد الرضا حسن سعود	أ. د	فلسفة المحاسبة	جامعة ذي قار	العراق
٣	ستار جابر خلاوي	أ. د	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة واسط	العراق
٤	عباس حميد يحيى	أ. د	محاسبة مالية	جامعة بغداد	العراق
٥	قاسم محمد عبد الله	أ. د	محاسبة مالية	جامعة القادسية	العراق
٦	محمود عبد الرحمن محمد	أ. د	فلسفة المحاسبة	جامعة عين شمس	مصر
٧	عجيلة محمد بن مبروك	أ. د	فلسفة المحاسبة	جامعة غرداية	الجزائر
٨	حنان جابر حسن	أ. د	فلسفة المحاسبة	جامعة حلوان	مصر
٩	صفاء احمد محمد	أ. د	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة بغداد	العراق
١٠	حيدر عبد الحسين حميد	أ. م . د	محاسبة مالية	الجامعة المستنصرية	العراق
١١	عبد الكريم عبد الرحيم علي	أ. م . د	محاسبة مالية	جامعة البصرة	العراق
١٢	فائز عبد الحسن جاسم	أ. م . د	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة ميسان	العراق
١٣	أسعد محمد علي	أ. م . د	محاسبة حكومية وتدقيق	جامعة كربلاء	العراق
١٤	علي عبد الحسين راجي	أ. م . د	رقابة وتدقيق	جامعة القادسية	العراق
١٥	عبد الواحد غازي محمد	م . د	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة الموصل	العراق

Abstract

The interim financial reports have contributed to achieving the qualitative and enhancing characteristics of the accounting information contained therein and increasing its quality. It helps in providing continuous follow-up to the results of the business of the economic unit and stating its financial position to serve all information users. Therefore, the aim of the research is to show the reflection of the application of the International Accounting Standard (IAS34) in the characteristics of Accounting information and the extent of its importance in the process of making rational investment decisions, describing and determining the minimum contents of the interim financial reports and affecting the disclosures and other clarifications (notes) in those reports, especially in an environment with seasonal economic fluctuations, and also clarifying the role of the quality of accounting information as a criterion on which to judge The extent to which the accounting information achieves its objectives, and for the purpose of reaching the objectives of the research, the research sample of (40) economic units was selected from among the economic units listed in the Iraqi Stock Exchange based on a questionnaire form designed for the purpose of testing hypotheses by distributing them to the research sample for the purpose of showing the reflection of an application International Accounting Standard (IAS 34) in economic units Iraqi blood money and its impact on the qualitative and enhancing characteristics of information and investment decision-makers through the categories responsible for preparing financial reports in those economic units and their beneficiaries,The research reached the most important conclusions, namely that the importance of interim financial reports came due to the increased demand for financial reports that cover periods of time less than the financial year that enable users to obtain timely and frequent information about performance. From the economic unit, and the research came out with several recommendations, the most important of which are: - The necessity for the Iraqi Stock Exchange to compel the economic units listed in the market to

periodically issue interim financial reports for the purpose of using them by investors in rationalizing investment decisions.

[A]

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education & Scientific Research

Wasit University

College of Administration & Economics

Dept. of Accounting / Graduate Studies

impact of the Application of International Accounting Standard IAS 34 in the Characteristics of Accounting Information and of Investment Decisions

A Thesis by

Aqeel Hashim Mohammed Al-Mattli

Submitted to the Council of the College of Administration & Economics in Partial Fulfilment of the Requirements for Master Degree in Accounting Sciences

Supervised by

(PhD) Asst. Prof. Emad Ghafoori Abood An-Najjar

2021 AD **1443 AH**